

العال والاقتصاد

مجة دورفة فصدرفا بنك ففصل الاسلامف السوفانف ... العءء ٨٢ فوفو ٢٠١٣ م

■ سمو الامفر الملفف الءءفور مءمء الففصل آل سعوء

فترأس اءءماءاء مءلس الاءارة بءءة

■ المءفر العام فف مؤءمر الامن الءذائف العربف

فبشر بءور رفاءف مءعظم للبنك فف الءنمفة بالبلاء

■ البنك فصف فمئن أفصل المؤسساء المالفة الاسلامفة فف العالم

■ البنوك الاءءرونفة عالم بالا ءءوء

■ الاءاءه الروءف والااءاف فف رسالة الاقاء



بنك ففصل الإسلامف السوفانف
FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)

نءن الرواء

الفرع الإلكتروني



الخرطوم - الرياض - شارع المشتل



بنك فيصل الإسلامي السوداني
FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)

مصرف إسلامي الوجهة سوداني السمات يلتزم الجودة والامتياز في أعماله إسعاداً للعملاء،
ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين

مواقع ماكينات الصراف الآلي

١. الفيحاء الخرطوم	٤٠. أكاديمية الشرطة	٧٩. ابوسعدي ٢ ادمرمان
٢. سعد قشرة بحري	٤١. الرباط الوطني	٨٠. سوق ليبيا ادمرمان
٣. الوسطى ادمرمان	٤٢. جامعة افريقيا	٨١. صيدلية راما
٤. جامعة الخرطوم ١	٤٣. مكة الخرطوم	٨٢. خليفة ادمرمان
٥. السجناء الخرطوم	٤٤. الاسنان الخرطوم	٨٣. الكلاكلة ٢ الخرطوم
٦. الثورة ادمرمان	٤٥. صيدلية لنا	٨٤. الجمارك ادمرمان
٧. جامعة السودان	٤٦. جامعة الخرطوم ٢	٨٥. الحاج يوسف
٨. المنشية ٢ الخرطوم	٤٧. التربية والتعليم	٨٦. الحلفايا بحري
٩. الصناعة الخرطوم	٤٨. الجمارك الرئاسة ١	٨٧. شارع الستين
١٠. المعاشات القرن	٤٩. جبرة الخرطوم	٨٨. الرومي ادمرمان
١١. المعاشات العرصة	٥٠. الانقاذ ١ بحري	٨٩. الذخيرة الخرطوم
١٢. المشتل الخرطوم	٥١. الاداعة والتلفزيون	٩٠. بست كير الخرطوم
١٣. المنشية ١ الخرطوم	٥٢. كتار الخرطوم	٩١. ود ارو ادمرمان
١٤. المؤسسة بحري	٥٣. الاستقبال الجنوبي ٧٢	٩٢. عبد الله الطيب
١٥. محمد سعيد ١	٥٤. الشعبي ادمرمان	٩٣. ود البشير ادمرمان
١٦. قصر الشباب	٥٥. الجمارك الرئاسة ٢	٩٤. القوات المسلحة
١٧. العرصة الفرع	٥٦. كافوري بحري	٩٥. الدومة ادمرمان
١٨. اشراقه التجاني	٥٧. الزبير باشا	٩٦. حاج الصافي
١٩. المباحث الخرطوم	٥٨. التصنيع الحربي	٩٧. حلة كوكو ٢
٢٠. التربية شمال	٥٩. الاستقبال الجنوبي ٨٢	٩٨. فرع الرياض ١
٢١. التربية جنوب	٦٠. الموردة ادمرمان	٩٩. فرع الرياض ٢
٢٢. حلة كوكو ١	٦١. الشهداء ادمرمان	١٠٠. فرع الرياض ٢
٢٣. شميات الزراعة	٦٢. الوسطى الخرطوم	١٠١. فرع الرياض ٤
٢٤. الخبير الخرطوم	٦٣. جامعة الخرطوم ٢	١٠٢. المعونة بحري
٢٥. الكهرباء ١ الخرطوم	٦٤. جامعة الخرطوم ٤	١٠٣. البلايل الخرطوم
٢٦. الجمارك المطار	٦٥. حي الروضة	١٠٤. مدينة بورتسودان - الفرع
٢٧. المالية الخرطوم	٦٦. الانقاذ ٢ ادمرمان	١٠٥. مدينة بورتسودان جامعة البحر الأحمر
٢٨. الصيدلة الخرطوم	٦٧. محمد سعيد ٢	١٠٦. بورتسودان الجمارك
٢٩. الشعبي الخرطوم	٦٨. اوماك الخرطوم	١٠٧. بورتسودان رئاسة الجمارك
٣٠. شميات جنوب	٦٩. الاحتياطي المركزي	١٠٨. فرع كسلا
٣١. البحرين الخرطوم	٧٠. رويال الخرطوم	١٠٩. فرع القصارف
٣٢. الميرغنية بحري	٧١. ابوسعدي ١ ادمرمان	١١٠. فرع ودمدني ١
٣٣. الداخلية الخرطوم	٧٢. كبرى الحرية	١١١. فرع ودمدني ٢
٣٤. الاربعين ادمرمان	٧٣. الكلاكلة ١ الخرطوم	١١٢. فرع عطبرة
٣٥. الامدادات الطبية	٧٤. مريود. بحري	١١٣. فرع كوستي
٣٦. شارع ١٥ الخرطوم	٧٥. الاستقبال الجنوبي ١٠٢	١١٤. فرع الأبيض ١
٣٧. الطاقة الخرطوم	٧٦. الاستقبال الجنوبي ١٠٢	١١٥. مدينة الأبيض ٢
٣٨. الكهرباء ٢ الخرطوم	٧٧. المنشية الفرع	١١٦. فرع الفاشر
٣٩. سودانير الخرطوم	٧٨. الصناعية بحري	١١٧. فرع شندي

المراسلون

١. البنك البريطاني العربي التجاري - لندن	١٢. المؤسسة العربية المصرفية - مصر	٢٥. اليونيف - المنامة - البحرين
٢. البنك الأهلي التجاري - جدة	١٤. مؤسسة فيصل المالية سويسرا - جنيف	٢٦. البنك الأردني الإسلامي - الأردن
٣. بنك الرياض - الرياض	١٥. بنك فيصل الإسلامي المصري - القاهرة	٢٧. بنك بيلوس - بيروت
٤. شركة الراجي المصرفية - الرياض	١٦. بنك شمال أفريقيا التجاري - بيروت	٢٨. بنك البركة الإسلامي - البحرين
٥. بنك سبأ الإسلامي - صنعاء	١٧. كوميرزبانك - فرانكفورت	٢٩. بنك الإنمار - البحرين
٦. مصرف قطر الإسلامي - الدوحة	١٨. يويباي (المصرف العربي إيطاليا)	٣٠. مركز وول ستريت - أبوظبي
٧. المؤسسة العربية المصرفية - المنامة	١٩. بنك كوريا - سيول	٣١. بنك البركة التركي - استانبول
٨. الشركة العربية للاستثمار - المنامة	٢٠. بنك بيروت - بيروت	٣٢. بنك قطر الوطني - الدوحة
٩. المصرف العربي للاستثمار - أبوظبي	٢١. بنك مسقط - مسقط	٣٣. بنك مسقط البحرين
١٠. بنك المشرق - دبي	٢٢. البنك الفرنسي - بيروت	٣٤. إيلاف بنك - العراق
١١. مصرف أبوظبي الإسلامي - أبوظبي	٢٣. بنك BCB - جنيف	٣٥. بنك البلاد - السعودية
١٢. بيت التمويل الكويتي - الكويت	٢٤. بنك FIM - مالطا	

مركز الفيحاء التجاري شارع علي عبد اللطيف الخرطوم السودان - ص. ب : ١٠١٤٣ الخرطوم
تلكس : ٢٢٥١٩ - ٢٢١٦٣ - فاكس : ٧٧١٧١٤ - ٧٧١٧١٤ - ١٨٣ ٧٨٠ ٢٤٩ + - هاتف : ٧٤١٣٢٦ / ٧٤١٣٢٦ + ١٨٣ ٧٧٥ ٢٤٩
سوفت : FISBSDKH - بريد إلكتروني : fibsudan@fibsudan.com - الموقع : www.fibsudan.com



محمد الطاهر الطيب

مدير ادارة البحوث والتطوير

كلمة العدد

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا ونبينا محمد معلم البشرية الخير الهادي الى صراط الله المستقيم وعلى آله وصحبه ومن والاه. بين ايديكم العدد ٨٢ من مجلتكم المال والاقتصاد في ثوب جديد من المحتوى والتصميم نحسب ان يرضى اذواقكم . ولقد أثرتنا أن نعتد المنهج نفسه في تنوع الموضوعات فجاء العدد حافلاً بمقالات نحسب أنها تسهم إسهاماً فاعلاً في تعميق الفكر وتأصيل مناهج البحث . فقد تناولت جل مواضيع هذا العدد تقنيات الخدمات المصرفية الالكترونية التي تضمن لعملاء الجهاز المصرفي إجراء معاملاتكم بشكل أسرع وأكثر راحة. جاءت فكرة تخصيص العدد في هذا المنحى ليتسق مع ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم عموماً والسودان على وجه الخصوص ، فنجد أفضل خدمات الاتصالات العالمية تستعرض آخر ما توصلت اليه من التقنيات بالبلاد والتي اسهمت بدور كبير في تحريك بنية تقنية المعلومات الى آفاق ارحب خاصة في جانب التقنيات المصرفية فنجد أن بنك فيصل الاسلامي السوداني توج ارثه في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية بتدشين اول مصرف الكتروني بالكامل في البلاد بضاحية الرياض بالخرطوم في بادئة تحسب الاولى من نوعها على عدد من الاصعدة الاقليمية بالمنطقة. إهتمام البنك بتقديم الخدمة المصرفية وفق ما توصلت اليه احدث التقنيات وضع البنك في خارطة التصنيفات المتقدمة محلياً وعالمياً. تناول هذا العدد ايضا مقتطفات من دراسة (الاتجاه الروحي والاخلاقي في رسالة الاقتصاد) للامام بديع الزمان النورسي وتعنى هذه الدراسة بتوضيح كيفية أن يكون الاقتصاد احد منابع الحكم والفضائل والعزة للمجتمعات. كما تضمن العدد مجموعة من المساهمات المتنوعة لباحثين وكتاب ظلوا يضيئوا لنا الطريق بحثاً ومعرفة. ولا يفوتنا أن نكرر هنا أن هذا الجهد لم يكن ليرى النور لولا حرص أعضاء هيئة التحرير والمصممين وعملهم الدؤوب على إنجازهم ووضعهم بين ايديكم. كما نرجو من القراء الافاضل الوقوف على هذا العدد ومدنا بالرائى والمشورة ونكون بذلك طرفنا باباً من ابواب الصدقات الجاريات . نسأل الله تعالى أن يكون عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم فهو الموفق وهو المعين .

الفرع	توصيلة
١ الفيحاء	١٤٥
٢ المحطة الوسطى الخرطوم	٧١٣
٣ جامعة الخرطوم	٧١٥
٤ السوق العربي	٧١٠
٥ السجانة	٧١٩
٦ السوق الشعبي الخرطوم	٧١٨
٧ المنطقة الصناعية الخرطوم	٧١٧
٨ السوق المحلي	٧٢٠
٩ شارع الزبير باشا	٧٣٦
١٠ المنشية	٧٥٨
١١ مكتب صرف جامعة الرباط الوطني	٧١٤
١٢ سعد قشرة	٨٢٨
١٣ حلة كوكو	٨٢٨
١٤ المنطقة الصناعية بحري	٧٢٩
١٥ مكتب صرف المنطقة الحرة (قري)	٧٥٧
١٦ المحطة الوسطى أم درمان	٧٢٢
١٧ السوق الشعبي أم درمان	٧٢٦
١٨ سوق ليبيا	٧٢٧
١٩ الجامعة الإسلامية (الثورة)	٧٢٤
٢٠ الجامعة الإسلامية (العرضة)	٧٢٥
٢١ الجامعة الإسلامية (الفتح)	٧٢٣
٢٢ الموردة	٧٣٩
فروع الولايات :	
٢٣ بورتسودان	٨١٤
٢٤ القضارف	٨١٣
٢٥ كسلا	٨١٢
٢٦ كوستي	٨١٨
٢٧ مدني	٨١٠
٢٨ عطبرة	٨١٦
٢٩ الأبيض	٨١٧
٣٠ الفاشر	٨١١
٣١ نيالا	٨١٥
٣٢ شندي	٨٢٤

الشركات التابعة :

- شركة التأمين الإسلامية
- الشركة الإسلامية للتجارة و الخدمات
- شركة الفصيل للمعاملات المالية
- شركة الفصيل العقارية

المحتويات



١٦

استخدام الانترنت في العمل المصرفي



١٢-٦

اخبار البنك



٢٠

العوامل المؤثرة في البناء
والتكوين التنظيمي للبنوك



٣٠

معياري المتاجرة في العملات



٢٤

التحكيم في عقود التجارة الالكترونية



٣٦

البنوك الالكترونية



٤٨

سياسة توزيع الأرباح



٤٠

الإتجاه الروحي والأخلاقي في رسالة الاقتصاد



٤٤

مفهوم التصنيف الائتماني



٥٤

تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني



٥٠

الاقتصاد الرقمي

إنعقاد إجتماع مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني رقم (١٨٢)



استكمالاً لمناقشة ما تبقى من جدول أعمال البنك. إلى ذلك أستعرض إجتماع المجلس تقريراً حول التصنيفات التي حظي بها البنك CAEL وتصنيف أداء البنك وفق مؤشرات وتقارير مسئول الالتزام والمراقب الشرعي ولجنة المخاطر ولجنة المراجعة والضوابط هذا بجانب تقارير أداء شركات البنك.

والدراسات والموضوعات المختلفة. وذكر الأستاذ/ شرحبيل على الطيب، أمين مجلس الإدارة، عقب الاجتماع، إن المجلس أجاز وقائع الإجتماع (١٨٢)، وأستعرض عدداً من تقارير الأداء المالي والإستثماري للبنك ، ووافق على توصيات لجنة مجلس الإدارة التي تم تقديمها، لافتاً إلى أن الاجتماع جاء

استعرض مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور/ محمد الفيصل آل سعود في اجتماعه يوم الثلاثاء الثامن من ، رمضان ١٤٣٤هـ بمدينة جدة بالملكة العربية السعودية، جدول أعمال إجتماع المجلس رقم (١٨٢)، وهو يشمل عدداً من التقارير

المدير العام يشارك في مؤتمر الاستثمار في الأمن الغذائي العربي بالخرطوم



في مشروعات الامن الغذائي والمبادرات العربية المطروحة في هذا المجال ومتطلبات التمويل.

ودعا مساعد رئيس الجمهورية الدكتور/ نافع على نافع في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدول العربية لتحقيق الامن الغذائي من خلال خلق تكامل وشراكات ناجحة وتوفير المعينات المطلوبة، مجددا دعم السودان للتوصيات التي خرج بها المؤتمر.

وأعرب رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية عن قناعته الراسخة بأن السودان : يمتلك من المقومات ما يؤهله لان يكون سلة غذاء العالم العربى.

وأبان الأستاذ/ علي عمر إبراهيم فرح، المدير العام لبنك فيصل الإسلامي السوداني بأننا حريصون علي الدور الريادي المتعاظم الذي يقوم به البنك في التنمية الاقتصادية بالبلاد. مؤكداً سيادته أهمية الملتقى في فتح

شارك السيد/ المدير العام / على عمر ابراهيم فرح في مؤتمر الإستثمار في الأمن الغذائي والتي بدأت فعالياته في العاصمة السودانية الخرطوم يوم الاثنين الموافق ٢٠/٥/٢٠١٣ والذي نظم بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية. يذكر أن بنك فيصل الاسلامي السوداني أحد الرعاية الرئيسيين للمؤتمر.

وحظي الملتقى بمشاركة أكثر من ١٧٠ من رجال الاعمال والمستثمرين وممثلى الشركات المعنية بأنشطة الامن الغذائي العربى، وتم عرض ومناقشة مبادرة السيد/ رئيس الجمهورية والتي أطلقها خلال القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في العاصمة السعودية الرياض في شهر يناير الماضى لتحويل الامن الغذائى العربى الى واقع ملموس. وقدم خلال الملتقى عدداً من تجارب المستثمرين العرب

المجال واتاحة الفرصة أمام رجال الاعمال والمستثمرين العرب للاطلاع على الفرص الواعدة للمشاريع الرائدة المطروحة ضمن مبادرة رئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد البشير لتحقيق الامن الغذائى العربى.

السيد / نائب المدير العام يتسلم درع القيادة الأول فى التميز المصرفى



وإطلاق حزمة من المبادرات التطويرية لتعزيز مستويات التميز والابداع من أجل دعم تنفيذ توجيهات رئاسة الجمهورية بوضع خارطة واضحة للطريق متمثلة في تقديم تقارير معدة من قبل فرق التقييم والتحكيم والتي سعت في المقام الأول لتحديد الوضع الحالي للأداء بالمصارف من خلال تحديد أهم نقاط القوة وفرص التحسين والتطوير رفعا للكفاءة وتعميقا للفعالية المؤسسية، ومن ثم تحقيق النجاح المستدام لكافة المصارف والمؤسسات المالية بمعايير الأداء المصرفي للتميز.

من الخبراء الدوليين وقيادات مختلفة من أجهزة الدولة وقادة العمل المصرفي. ويشمل معيار القيادة وهو المعيار الأول الرئيس كفاءة القادة في صياغة وتطبيق وتطوير الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية، ووضع خطط واستراتيجيات زكية وواقعية في تحقيق الاهداف، ومشاركة القيادة الفعالة في تطوير وتطبيق أنظمة العمل و تعزيز ثقافة التميز. وتوفير بيئة عمل مشجعة ومحفزة على الابداع ويهدف البرنامج إلى تكريم المؤسسات المصرفية التي استوفت الشروط الأساسية للبرنامج من خلال تطوير الأداء المؤسسي والخدمات

فاز بنك فيصل الإسلامي السوداني بالجائزة الأولى في مجال القيادة المتميزة في جائزة السودان للأداء المصرفي المتميز والتي تجيء بتنظيم من اتحاد المصارف السوداني وذلك يوم الأربعاء ١٥ مايو ٢٠١٢م في حفل ختامي عن الدورة الأولى للجائزة، الأستاذ/ أحمد عثمان تاج الدين، نائب المدير العام للبنك، تسلم درع القيادة الأول في التميز المصرفي. يأتي هذا البرنامج برعاية الدكتور/ محمد خير الزبير، محافظ بنك السودان المركزي، وإشراف مستشارية رئاسة الجمهورية، ورئاسة اتحاد المصارف السوداني وبحضور ومشاركة نخبة

إفتتاح دورة الصيرفة الإسلامية بالبنك



المحاضرات التي حضرها تسعة وعشرين دارساً، كان تجاوبهم واضحاً مع برنامج الدورة حيث أبدوا تفهماً واستيعاباً جيداً بدا ذلك من خلال النقاش .

في ختام الدورة خاطب السيد المراقب الشرعي الدارسين وطلب منهم أن ينقلوا ما استفادوه من هذه الدورة إلى وحداتهم وفروعهم وأن يطبقوه عملياً في ما ينفذونه من عمليات وألا يتوانوا في استفسار المراقب الشرعي وهيئة الرقابة الشرعية عن كل ما يشكل عليهم من تطبيقات، وبسؤاله لهم عما إذا كانت لديهم أية مقترحات لتطوير مثل هذه الدورة طلب بعضهم بأن تستمر دورات الصيرفة الإسلامية بنفس المستوى الذي تمت به .

تم افتتاح الدورة التدريبية في الصيرفة الإسلامية في صباح يوم الأحد ١٢/٥/٢٠١٢م بحضور رئيس هيئة الرقابة الشرعية البروفيسور يوسف الخليفة وعضوיה البروفيسور عبدالرحمن الصديق والبروفيسور إبراهيم أحمد عثمان والسيد المراقب الشرعي للبنك حسن جعفر الحفيان كما مثل الإدارة التنفيذية السيد عبدالله علي محمد مساعد المدير العام للقطاع الإداري .

وبعد برنامج الافتتاح الذي تكلم فيه كل من البروفيسور يوسف الخليفة أبوبكر رئيس هيئة الرقابة الشرعية والدكتور إبراهيم أحمد عثمان عضو الهيئة والسيد عبدالله علي محمد مساعد المدير العام للقطاع الإداري انتظمت



خدمات المعاشيين

مجاناً من بنك فيصل الإسلامي السوداني

أعلن بنك فيصل الإسلامي السوداني، عن تقديم خدمة البطاقة الإلكترونية (بطاقة الصراف الآلي) للمعاشيين مجاناً وبإمكانيات عدة، يتم من خلالها فتح الحسابات للأخوة المعاشيين مجاناً وإمكانية ايداع الحسابات من أي فرع من فروع بنك فيصل الإسلامي السوداني بالإضافة الى استقبال التحويلات الداخلية والخارجية في هذه الحسابات ومتابعة حركة الحسابات والاستفسار عن الأرصدة وإستخراج كشوف الحسابات والتحويلات دون الحاجة للذهاب للبنك، هذا بجانب ربطها بالإنترنت وبالموبايل وبالخدمات التقنية المتعددة التي يقدمها البنك .

حيث أن البنك يمتلك عدداً مقدرًا من ماكينات الصراف الآلي العاملة داخل السودان والتي بلغ عددها ١٢٠ ماكينة صراف آلي منتشرة بالعاصمة والولايات وتعمل على مدار الـ ٢٤ ساعة وتقدم خدمات الإيداع النقدي وخدمات الشراء عبر نقاط البيع المنتشرة في المحلات التجارية والصيدليات وطممات الوقود.

انطلاق العمل المصرفي بالبنك في الفترة المسائية



أعلن قطاع الإستثمار والتجزئة المصرفية، بنك فيصل الإسلامي السوداني عن انطلاقة عمل البنك في الفترة المسائية اعتباراً من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٣/٧/١٥م وذكر الأستاذ/ جمال ابراهيم محمد، مساعد المدير العام لقطاع الإستثمار والتجزئة المصرفية بالبنك، أن البنك سيفتح ابوابه عند الساعة الخامسة مساءً وحتى الساعة الحادي عشر لفروع البنك العاملة في مدن الرياض، المنشية، سعد قشرة، السوق الشعبي الخرطوم، ومدينة الموردة، وبين سيادته بأننا نسعى لتقديم كافة خدماتنا المصرفية الاعتيادية مساءً بهدف التسهيل على المواطنين وأن تكون الانطلاقة في شهر رمضان المعظم.

يذكر أن بنك فيصل الإسلامي السوداني حقق خلال السنوات القليلة الماضية نموًا متسارعًا في شتى المجالات، وشهدت البنية التحتية والتطوير العمراني طفرة غير مسبوقة تهدف الى الإهتمام بالجانب الخدمي، وتسهيلاً لإجراءات عملاءه ولتحقيق معدل أفضل من السرعة والإنجاز في تقديم الخدمة.

منتخب الخرطوم يتوج بطلاً للنسخة الرابعة لبطولة السيد / المدير العام الرياضية

التأمين الإسلامية (أ) ومنتخب الخرطوم مثيره جدا وتبادل فيها الفريقان الهجمات على المرميين ورأينا لوحات إبداعية من كلا الفريقين ومن اللجنة المنظمة موزعه في أرجاء الملعب تحكي عظمة المناسبة وتعكس شعار الدورة تميزاً وريادة ، وما بين اللافتات الموزعة في أرجاء الملعب هنا وهناك يتوالى ضياع الفرص ويزيدها ذلك جمالاً، إلى أن يحتكم الفريقان لضربات الجزاء ويعلن من خلالها منتخب الخرطوم بطلاً لكأس المدير العام للنسخة الرابعة. أكد عدد من الحاضرين بأن الدورة تميزت بالتنظيم وأثبتت بأن



البنك قادر على المحافظة على هذه المستويات وتنظيم مثل هذه الفعاليات، كما قدمت شركة التأمين الإسلامية شكرها على الجهود الكبيرة التي بذلت في إنجاح البطولة وفي المقاصد التي حققتها وأوجدت فرصاً عديدة للتواصل بين منسوبي المؤسسات. وفي الختام قدم السيد وزير الشباب والرياضة الميداليات والكأس للاعبين والفائزين.

فرح المدير العام للبنك، والإدارة التنفيذية العليا لبنك فيصل الإسلامي والسادة مساعدا المدير العام ومدير شركة التأمين الإسلامية، ومدراء الإدارات والفروع ورئيس الهيئة الفرعية لنقابة العاملين، وحشد كبير ضاقت به المقصورة الرئيسية لميدان أركويت (شارع عبيد ختم) من قيادات العمل الرياضي والاقتصادي والإعلامي. كانت المباراة بين منتخب شركة

أسدل ستار النسخة الرابعة من بطولة كأس المدير العام لبنك فيصل الإسلامي السوداني يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٧/٧ م وتميزت البطولة بالتنظيم الرائع الذي منح البنك واللجنة المنظمة وسام النجاح والتفوق، وقد شرف اللقاء الأستاذ/ الطيب حسن بدوي، وزير الشباب والرياضة بولاية الخرطوم، وراعي البطولة الأستاذ/ علي عمر إبراهيم

صدور التقرير السنوي للسنة المالية (٢٠١٢م).

صدر وبحمد الله التقرير السنوي لبنك فيصل الإسلامي السوداني عن العام ٢٠١٢م في صورة متميزه يحتوي على بيانات عن البنك وعن الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وتقرير مراقبي الحسابات وتقارير هيئة الرقابة الشرعية. ويتضمن التقرير عرضاً مفصلاً للقوائم المالية والمؤشرات للسنة المالية المذكورة ، وتمت إضافة نسخة من التقرير السنوي للبنك بموقع البنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت .



١٤ مليار دولار..

خسائر توقف ضخ نفط جنوب السودان عبر أراضي الشمال



قال نائب محافظ بنك السودان المركزي، الدكتور بدر الدين محمود عباس، إن حجم الخسائر التي لحقت ببلاده ودولة الجنوب نتيجة توقف ضخ نفط الجنوب عبر أراضي الشمال بلغت ١٤ مليار دولار، خسارة الخرطوم منها ٢,٥ مليار دولار وجوبا ٨ مليارات والشركات ٣.٥ مليار دولار.

وكان جنوب السودان أوقف انتاجه النفطي البالغ ٢٥٠ ألف برميل يوميا العام الماضي، وسط نزاع مع الخرطوم بشأن رسوم نقل الخام، لكن الجانبين توصلا مؤخرا إلى اتفاق استأنف الجنوب بموجبه ضخ نفطه عبر الأراضي السودانية أوائل شهر إبريل الماضي.

والجدير بالذكر ان حكومة السودان أوقفت ضخ نفط الجنوب عبر الاراضي السودانية تدريجيا نسبة لدعم حكومة الجنوب للجماعات المتمردة ومن المتوقع ان يتم استئناف ضخ النفط حال التوصل الى اتفاق حول ذلك.

ترحيل استحقاقات سعر عبور نفط دولة الجنوب، فضلا عن الاتفاق علي جوانب الصيرفة الإسلامية وكيفية نشرها في الجنوب، واعتماد بنك التنمية الإفريقي كجهة استشارية وفتح حساب في الدولتين بالعملة.

وأضاف بدر الدين، أنه تم الاتفاق على استخدام دولة جنوب السودان لميناء بورسودان في نقل واستيراد بضائع الجنوب، فيما أحيل موضوع قيام منطقة حرة إلى لجنة التجارة في الدولتين، وأشار إلى فتح اعتماد لتصدير الأسمدة والذرة لتشجيع رجال الأعمال والقطاع الخاص. وقال بدر الدين،

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده نائب محافظ بنك السودان لدى عودته، الأربعاء، من جوبا، حيث عقدت هناك خلال اليومين الماضيين اجتماعات اللجنة المصرفية المشتركة.

وقال بدر الدين، الذي ترأس الجانب السوداني في اجتماعات اللجنة، إن الجانبين اتفقا على فتح فروع للمصارف في الدولتين وتبادل المعلومات على مستوى البنكين المركزيين، وقيام صندوق الودائع ووكالة التصنيف الائتماني والاستعلام وسعر الصرف، ومراعاة معدل التضخم.

ونوه إلى توصل الدولتين إلى اتفاق حول كيفية



التضخم السنوي في السودان

التضخم السنوي بلغ ١٥ بالمئة في يونيو/٢٠١١. وقال الجهاز المركزي للإحصاء في السودان في تقريره الشهري إن تكاليف الأغذية والمشروبات التي تشكل ٥٢,٩ بالمئة من المؤشر ارتفعت الى ٣٦,٩ بالمئة في أبريل على أساس سنوي مقابل ٤٦,٤ بالمئة في مارس. وأظهرت البيانات أن تكاليف النقل والاتصالات والخدمات الصحية انخفضت ما بين واحد و٢,٣ بالمئة على أساس سنوي.

أظهرت بيانات رسمية أن معدل التضخم السنوي في السودان انخفض إلى ٤١,٤ بالمئة في أبريل من ٤٧,٩ بالمئة في مارس/مع تراجع تضخم أسعار السلع الغذائية. وارتفعت الأسعار بعد انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١ مستحوذاً على ثلاثة أرباع إنتاج النفط السوداني الذي يمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة والدولارات اللازمة لشراء الواردات. وأشارت آخر بيانات قبل الانفصال إلى أن معدل

التجربة المصرفية الإسلامية عبرت ..



أ. موسى يعقوب

المتزايد وإقناعهم بالقواعد والأسس المعاملاتية الشرعية الإسلامية.

بيد أن ما يهم ويعني أكثر في هذا السياق هو الشهادة من مجلة وإصدارة ذات شهرة بأن الطلب على التمويل الشرعي سيظل هو الأسرع نمواً في مجال التمويل في العالم، حيث هناك أكثر من خمسمائة مؤسسة مالية إسلامية كاملة الأداء أو تمت عملاتها بالمعاملات الإسلامية عبر النوافذ - في إشارة الى تلك غير الإسلامية كالتى في بريطانيا وأوروبا وأمريكا وأخيراً روسيا.. رغم وجود مصارف إسلامية صارت مطلوبة ومسموحاً بها بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

والإشارة هنا أيضاً الى فرنسا التى اعترف مجلس الشيوخ فيها بالتجربة المصرفية والمالية الإسلامية.

لقد عبرت التجربة المصرفية الإسلامية وأصبح لها بعدها العالمى ممثلة في المؤسسات والبنوك التى فازت بجائزة مجلة التمويل العالمى GLOBAL FINANCE والتهنئة موصولة للجميع.

فمن طالع تقرير المجلة المذكور يجد أن ذلك النجاح والوصول الى تلك الجائزة لم يكن الا عبر مواصفات وإجراءات دقيقة أعتمدت عليها المجلة وتحققت منها.

ويزيد من ذلك الاستحقاق أن البنوك وشركات التأمين الإسلامية التى حازت على الجائزة والتى ستكرم في إحتفال خاص في الإتحاد الوطنى للصحافة بالعاصمة الأمريكية واشنطن في ١٢ أكتوبر- تشرين أول ٢٠١٣م، هي التى ساهمت في بسط التمويل الإسلامى ونشره وقابلت حاجات زبائنهم بالمنتجات الشرعية الكاملة وبخلق الأسس اللازمة للسلامة والنمو المتصل في المستقبل بقنوات تأهيل حديثة وأكثر كفاءة. والى جانب هذا- كما أوردت مجلة التمويل العالمى الأمريكية صاحبة المبادرة والجائزة- هناك في الوصول الى تلك النتيجة المعلنة وقد غطت عدداً من الاقطار موطن التجربة المصرفية الإسلامية، عوامل أخرى عكف عليها فريق التحرير بالمجلة بعد استشارات مضية مع المصرفيين التنفيذيين والمحللين في كل العالم شملت النمو في الموجودات والربحية والإنتشار الجغرافي والاستراتيجيات والتطور في العمل والمنتجات ورضا العملاء.. فالأمر لم يكن هيناً أو سهلاً ..

وإعتماداً على ذلك وتأسيساً- كما يقول السيد ناشر المجلة في إفادة له نشرت ضمن التقرير- فإن البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الإسلامية التى كسبت الجولة وحازت على قصب السبق في جائزة مجلة GLOBAL FINANCE الأمريكية العالمية السادسة للمؤسسات المالية الإسلامية ومنها بنك فيصل الإسلامى السودانى قد استحققت ذلك بإصرارها على إرضاء عملائها

في شهر أبريل- نيسان هذا العام أطلقت مجلة GLOBAL FINANCE التمويل العالمى الأمريكية جائزتها السادسة التى خصت بها المؤسسات المالية الإسلامية الأفضل في العالم، وكان منها بنك فيصل الإسلامى السودانى الذى كان الأول والأوحد في السودان ليضيف بذلك الى نجاحاته الأخرى الكثيرة التى حققها محلياً وعربياً وبرزت للجمهور من خلال الاعلام والصحف في حينها.

ولتبرز المجلة قيمة جائزتها تقول عن نفسها أنها تقرأ وتنتشر في ١٦٣ قطراً أي أكثر من نصف دول المعمورة، ويقرؤها - حسب تقرير الناشر- الرؤساء ووزراء المال وأعضاء مجالس الإدارات في الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات وغيرهم من أصحاب القرار في مجال الاستثمار والاستراتيجيات.

وهذا يعني أن بنك فيصل الإسلامى السودانى والتجربة المصرفية الإسلامية بشكل عام قد عبرا ودخلا طوراً جديداً يزيد من فاعليتهما وقدرتهما على الانتشار والوصول الى مصاف العالمية والفضل ما شهد به

الغير وليس أهلة ،



GLOBAL
FINANCE

الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات المحدودة
Islamic Trading & Service Co.LTD
إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني





م. محمد محمود نور الهدى
إدارة البحوث والتطوير

محاسبة المسؤولية

هي نظام علمي شامل يربط بين التنظيم الإداري والنظام المحاسبي من خلال تقسيم المشروع إلى مراكز مسؤولية تساعد في ربط الأداء بالأشخاص المسؤولين عن هذا الأداء، وذلك من خلال نظام متكامل من التقارير يعتمد على تطبيق مبدأ الرقابة بالاستثناء، بما يساعد في عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة وتقييم الأداء.

مقومات محاسبة المسؤولية :

- تقسيم المنشأة إلى مراكز مسؤولية.
- تجميع عناصر التكاليف والإيرادات الخاضعة للرقابة حسب مراكز المسؤولية.
- إعداد تقارير رقابية لمراكز المسؤولية المختلفة تبين نتائج الأداء الفعلية مقارنا بما كان مستهدفا.

مفهوم مراكز المسؤولية :

هو وحدة طبيعية مستقلة سواء كانت فنية أم إدارية ، وعادة يرأس الوحدة أحد العاملين وهو الذي يعتبر مسئولا عن أدائها . وقد تكون مراكز المسؤولية ممثلة في الشركة ككل أو في القسم أو في عملية معينة.

وكلما كبر حجم المشروع وتعقدت عملياته وتباعدت منتجاته واتسع نطاقه الجغرافي ، كلما زادت الحاجة إلى اللامركزية وتفويض السلطات للمستويات الإدارية وظهور العديد من مراكز المسؤولية.

وتنقسم مراكز المسؤولية إلى :

- مراكز تكلفة : تمثل أصغر وحدة نشاط تتخذ أساسا لتجميع عناصر التكاليف، ولا تحقق أي إيراد أو بمعنى أن للمركز تأثير في حدوث التكلفة وليس له تأثير على المبيعات أو الإيراد (مثال : قسم الغزل ، قسم الصيانة)
- مراكز ربحية : عبارة عن وحدة تنظيمية يرأسها مدير مسئول عن الإيرادات والتكاليف معا حيث تخضع الإيرادات والتكاليف لرقابته. وفي هذه الحالة قد يكون مركز الربحية طبيعيا، أي يمثل وحدة إدارية مستقلة تباع منتجاتها خارج المنشأة . وقد يكون مركز الربحية اصطناعيا أي

يبيع منتجاته داخل المنشأة ويطلق على سعر البيع في هذه الحالة سعر التحويل . مركز الربحية قد يبيع منتجاته في شكل سلع أو خدمات .

- مراكز استثمار : وتتمثل في الوحدة التنظيمية المسؤولة عن كل ما يتصل باستثمار معين ، ويحاسب مدير مركز الاستثمار عن التكاليف والإيرادات الخاصة بالمركز والاستخدام المربح للمال المستثمر به.

أهمية التفرقة بين المراكز السابقة :

- ترجع أهمية التفرقة إلى استخدام مقاييس مختلفة لتقييم الأداء وذلك كما يلي :
- مراكز التكلفة : يتم تقييم أدائها على أساس المقارنة بين التكاليف الفعلية والمعارية.
- مراكز الربحية : يتم تقييم أدائها على أساس مؤشرات الربحية.
- مراكز الاستثمار : يتم تقييم أدائها على أساس معدل العائد على الاستثمار أو الدخل المتبقي.

تجدر الإشارة إلى أن تحديد مراكز المسؤولية يختلف من منشأة لأخرى، ويحكمه ما يلي:

١- حجم المنشأة

٢- نوع الصناعة

٣- طبيعة العمليات الصناعية

٤- التنظيم الإداري للمنشأة

أهداف محاسبة المسؤولية:

- ١- تمثل محاسبة المسؤولية مدخلا لتطوير المحاسبة وتقاريرها الرقابية دون تغيير في نظرية المحاسبة ومبادئها فتطبيق هذا النظام يتطلب فقط إعادة صياغة النظام المحاسبي ونظام التقارير من أجل الربط المباشر بالهيكل

الإداري للمنظمة الاقتصادية.

٢- يهدف الربط المباشر بين النظام المحاسبي والهيكل الإداري إلى تبويب وتجميع وتحليل عناصر التكاليف والإيرادات لكل مركز مسؤولية على حدة للرقابة على التنفيذ بالمقارنة بين المخطط والمنفذ بهدف تحديد حجم الانحرافات وتشخيص أسبابها والتقرير عنها تمهيدا لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لاستبعاد مثل هذه الانحرافات.

٣- يعتمد نظام محاسبة المسؤولية على إيجاد علاقة مباشرة بين عناصر التكاليف والإيرادات وبين الأشخاص المسؤولين عن إنشائها فهذه العلاقة المباشرة هي أساس الحكم والمساءلة الموضوعية لذلك يتم كما ذكرنا تقسيم التكاليف والإيرادات إلى بنود قابلة للتحكم والرقابة وغير قابلة للرقابة فالقابلية للتحكم والرقابة تسمح بتتبع المسؤولية وتتبع البنود نفسها.

٤- يعتمد نظام محاسبة المسؤولية إداريا على التنظيم اللامركزي ومحاسبا على المبادئ المحاسبية المقبولة في كل من نظام المحاسبة المالية ونظام محاسبة التكاليف المعيارية والفعلية إضافة إلى نظام تقارير لتقييم الأداء مع ربط هذه النظم بالمستويات الإدارية.

٥- تسمح محاسبة المسؤولية بالرقابة عند المنبع وبذلك تحقق رقابة فعالة لأنها تتبع بنود التكاليف والإيرادات في النقطة التي يحدث فيها إنفاق التكاليف أو خلق الإيرادات بالنسبة لكل مركز مسؤولية على حدة.

٦- تساعد على تقييم الأداء الخاص بكل مستوى من المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي

بصورة مستقلة وتقييم أداء الوحدة الاقتصادية ككل. فمحاسبة المسؤولية هي أسلوب رقابي يهدف إلى متابعة تنفيذ الخطط والتقرير عن الانحرافات الطارئة وصعوبات التنفيذ لاتخاذ القرارات التصحيحية.

٧- تساهم محاسبة المسؤولية في تطبيق نظام الإدارة بالأهداف وذلك بالربط بين الموازنات التخطيطية وبين مراكز المسؤولية. وتعد الموازنة التخطيطية لمركز المسؤولية هدفا يسعى المركز لتحقيقه فتقارن النتائج التي تم التوصل إليها بالأهداف التي سبق تحديدها.

٨- يؤدي تطبيق نظام محاسبة المسؤولية إلى تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء فأى مركز مسؤول لا يمارس ولا يراقب من العمليات إلا ما يؤهله موقعه التنظيمي لذلك ويجب عدم تبليغ الإدارة العليا إلا عند الضرورة لتصحيح الانحرافات.

متطلبات تطبيق محاسبة المسؤولية:

١- حصر تام لعناصر التكاليف والخدمات وعناصر الإنتاج والإيرادات وغير ذلك مما يلزم عادة لنشاط الوحدة الواحدة أو مركز المسؤولية.

٢- الفصل بين عناصر التكاليف الثابتة والمتغيرة بهدف ربط العناصر التي لها علاقة بمركز المسؤولية وإبعاد العناصر التي تعتبر في مسؤولية مراكز أخرى كما هو الحال تجاه كثير من العناصر الثابتة للتكاليف.

٣- الفصل بين التكاليف التي يمكن الرقابة عليها والتكاليف التي يصعب الرقابة عليها وعادة ما ترتبط التكاليف التي يمكن الرقابة عليها بالمسؤول عنها ، أما التي يصعب الرقابة عليها فغالبا ما تستبعد ويتم معالجتها في المستويات الإدارية العليا.

٤- تحديد مراكز المسؤولية بالمستويات الإدارية المختلفة ، ويجب أن يكون مركز المسؤولية مرتبطا بشخص معين أو مجموعة من الأشخاص حتى يسهل الرقابة على أعمالهم أو على مراكز المسؤولية التي يشرفون عليها.

٥- ربط عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات بمراكز مسؤولية في المستويات الإدارية المختلفة وذلك بعد تحديد هذه المراكز ومعرفة الشخص المسؤول عن كل مركز مسؤولية.

٦- الإلمام التام بإطار التخطيط بالمشروع ومعرفة

المعدلات التخطيطية الخاصة بكل من عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات وغيرها مع وجوب إظهار وربط مسؤولية الشخص الذي وضع هذه المعدلات أو مجموعة الأشخاص الذين اشتركوا في وضعها في مراكز المسؤولية التابعة لهم .

٧- قياس الأداء الفعلي للوقوف على الكميات والقيم الفعلية ومقارنتها بالكميات والقيم التقديرية لنفس مركز المسؤولية المشرف عليه شخص معين .

٨- اكتشاف الانحرافات وذلك بمقارنة ماهو فعلي بما هو تقديري وتحديد الشخص المسؤول عنها.

مزايا تطبيق محاسبة المسؤولية:

وهي عبارة عن مجموعة من الفوائد والمزايا نتيجة تطبيق نظم الإدارة ومحاسبة التكاليف والموازنات التخطيطية والتقارير ولتمكين أقل المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي من الرقابة على التكاليف والإيرادات ومن أهم المزايا:

١- توضيح للإدارة المشرفين المناسبين لتولي مراكز ومسؤوليات أكبر.

٢- تمكن المستويات الإدارية المختلفة في التنظيم من التعرف على مسؤولياتهم والعناية بها.

٣- خلق الشعور بالوعي التكاليفي عند أقل مستويات الإشراف في التنظيم نظراً لأن كثيراً من البنود التكاليفية يمكن للمستويات الدنيا أن تكون في موقف أحسن للرقابة عليها.

٤- تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات المختلفة حول مفهوم تحليل التكلفة والربح أو الشراء أو الصنيع، الاستمرار في تشغيل المركز أو الاستغناء عنه أو شراء خدماته من الخارج .

٥- إمكانية الرقابة على مختلف العمليات وبنود التكاليف والإيرادات وذلك بإلقاء الضوء على الانحرافات مما يمكن من اتخاذ الإجراء المصحح المناسب .

٦- تؤدي إلى المساعدة في وضع نظم المكافآت و الحوافز والأجور

٧- تؤدي إلى المساعدة في اكتشاف الشخصيات الصالحة لقيادة وتقويض السلطات

٨- تحديد المسؤوليات نتيجة لتوفر الكثير من المعلومات التالية والكمية مما يتولد لدى المستويات الإدارية المختلفة بالتنظيم الرغبة

في الفحص والتحليل حيث تقارن تكلفة المنتج في كل مركز من المراكز فيما بين فترة وأخرى وتكوين رأي الإدارة عن نجاح أو فشل المشرف على المركز في نفقاته وزيادة إنتاجيته وتحقيقه لأهداف المرسومة مقدماً.

إعداد التقارير الرقابية لمراكز المسؤولية:

يعتبر إعداد التقارير الرقابية لمراكز المسؤولية أحد المقومات الأساسية لمحاسبة المسؤولية . حيث أن المسئول عن كل مركز من مراكز المسؤولية يجب أن يتلقى تقارير دورية عن النتائج الفعلية لمركز المسؤولية مقارنة بالنتائج المخططة والانحرافات التي حدثت ومسبباتها .

ويجب مراعاة المقومات الأساسية التالية عند إعداد التقارير الرقابية:

١- توافق التقارير مع الخريطة التنظيمية للمنشأة: يكون التقرير موجه لمركز مسؤولية معين (رئيس مباشر)

٢- التوقيت الملائم : يجب تقليل الفاصل الزمني بين نقطة اتخاذ القرار وإعداد التقرير إلى أدنى حد ممكن .

٣- يحتوي على المقارنات بين الأرقام الفعلية والمعارية (المخططة)، وتحديد الانحرافات الجوهرية التي تحتاج إلى إجراءات مصححة .

٤- ملائمة التقرير للمستوى الإداري الذي يرفع له، حيث أنه كلما أرتفع المستوى الإداري كلما قلت التفاصيل ، ويرجع ذلك إلى :

• اهتمام الرئيس بأداء المستوى الذي يليه مباشرة .

• صعوبة تجميع التفاصيل الكثيرة في تقرير واحد .

• تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء أي التركيز على النواحي التي يختلف فيها الفعلي عن التخطيطي .



استخدام الانترنت في العمل المصرفي

في المصارف السودانية بإنشاء البنك الالكتروني وتطبيق التجارة الالكترونية بإنشاء المحفظة الالكترونية



د. صلاح الدين محمد علي عبد الحميد
باحث في التقنية المصرفية



نطاق التدخل الحكومي وتحديد أولويات الدعم وما يتعين ان يكون محلاً للتشجيع الاستثماري من قبل الدولة .

وتوفر البنية التحتية العامة يبقى غير كاف دون مشاريع بناء بنى تحتية خاصة بالمنشآت المصرفية وهو اتجاه تعمل عليه البنوك بجدية ونكتفي في هذا المقام بالقول أن عنصر التميز هو ادراك مستقبل تطور التقنية وتوفير بنى وحلول برمجية تتيح مواصلة التعامل مع الفتوح الجديدة فتقنية حصرية تعني اداء ضيقاً والمسألة ليست مسألة أحوال إنما خطط سليمة ولقاءات ادارة مميزة ترى المستقبل اكثر مما ترى الحاضر ولاشعر بالزهو فيما تجزئه بقدر ما تشعر بثقل مسؤولية البقاء ضمن المميزين .

الكفاءة الادائية المتفقة مع عنصر التقنية :
هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي والأهم من ذلك ان تمتد كفاءة الاداء الى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والاستثمارية والادارية المتصلة بنشاط البنى الالكتروني .

التطوير والاستثمارية والتفاعلية مع المستجندات :

ويتقدم عنصر التطوير والاستثمارية (التنوعية) على العديد من عناصر متطلبات بناء البنوك الالكترونية وتميزها فالجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص التميز ويلاحظ الباحث العربي بصورة عامة والباحث السوداني بصورة خاصة ان البنوك السودانية والعربية لا تتجه دائماً نحو الريادية في اقتحام

السليم مع هذه العناصر يتحقق توفير أهم دعامة للتجارة الالكترونية بل وللبناء القوي للتعامل مع عصر المعلومات .

ثانياً: البناء التحتي يتمثل بتقنية المعلومات من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية وهذه دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة ولم يعد المال وحده المتطلب الرئيسي بل استراتيجيات التواءم مع المتطلبات وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تصميم التقنية بصورة منظمة وفاعلة وضمان الاستخدام الامثل والسليم لوسائل التقنية.

أما عن عناصر استراتيجية البناء التحتي في حقل الاتصالات و تقنية المعلومات فإننا نرى أنها تتمثل بتحديد أولويات وأغراض تطوير سوق الاتصالات في الدولة ومؤامدة هدف الدخول للأسواق العالمية مع احتياجات تطوير التقنية للشركات الخاصة والسياسات التسويقية والخدمية والتنظيمية المتعين اعتمادها لضمان المنافسة في سوق الاتصالات ولضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع وتنظم الالتزامات لمقدمي الخدمات مع تحديد معايير ومواصفات الخدمة المميزة وفي مقدمتها معايير أمن وسلامة تبادل المعلومات وسريتها وخصوصية المشتركين وتوفير الإطار القانوني الذي يحدد الالتزامات على اطراف العلاقة واخيراً تحديد

يقف في مقدمة متطلبات البنوك الالكترونية وبالعوم أية مشروعات تقنية البنية التحتية التقنية والبنى التحتية التقنية للبنوك الالكترونية ليست ولايمكن ان تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات ذلك ان البنوك الالكترونية تحيا في بيئة الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية والمطلب الرئيسي لضمان أعمال الكترونية ناجحة بل وضمان دخول امن سلس لعصر المعلومات عصر اقتصاد المعرفة يتمثل بالاتصالات ويقدر كفاءة البنى التحتية وسلامة سياسات السوق الاتصالي وتحديد السياسات التسعيرية لمقابل خدمات الربط بالانترنت فلا تحيا الشبكة وأعمالها دون تزايد إعداد المشتركين الذين يعوقهم من الوطن العربي بصورة عامة والسودان بصورة خاصة تحديدا كلفة الاتصالات والتي وان كانت قد شهدت تخفيضاً في بعض الدول العربية لكنها ليست كذلك في جميعها وهذه المسألة ربما تمثل أهم تحد أمام بناء البنوك الالكترونية وتتطلب تدخلا جماعيا لرفع كل القيود التي تعترض تزايد استخدام الشبكة ، كما ان فعالية وسلامة بنى الاتصالات تقوم على سلامة التنظيم الاستثماري ودقة المعايير وتواءمها الدولي وكفاءة وفعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات، ويقدر ما تسود معايير التعامل

تكون المؤسسة المصرفية وجود فاعل على شبكة الانترنت يعني أن تحقق الوصول الى أكبر قدر من الزبائن وان تحقق شمولية الخدمات المقدمة وتيسر قبولها وطلبها وان تحقق قدرا كافيا من امن المعلومات وامن و ادارة أموال المساهمين وأخيرا ان تحقق قدراً مميزاً من كفاءة الخدمة المقدمة للعملاء وقدر مقبول لحماية مصالح و أموال العملاء.

هذه العناصر الأربعة التي يستلزم كل واحد منها خطة أداء وتميز تكشف عبر التحليل الموضوعي عن حزمة من التحديات القانونية وبقدرة سلامة التعامل مع هذه التحديات بقدر ما تحقق سلامة مرتكزات خطط تحقيق هذه العناصر وبقدر ما يصبح متاحاً بناء البنك الالكتروني الحقيقي والمميز.

أما عن التحديات القانونية فهي تتمثل أولاً بتحدي قبول القانون للتعاقدات الالكترونية، وتحدي حجيتها في الإثبات. ومن ثم تحديات أمن المعلومات، تحديات وسائل الدفع وتحديات الاعمال المرتبطة وتحديات المعايير والاشرافية، والتحديات الضريبية .

ثانياً : تطبيق التجارة الالكترونية بإنشاء المحفظة الالكترونية المحفظة الالكترونية تؤدي الى الاندماج المصرفي

الجديد وانها تنتظر أداء الآخرين وربما يكون المبرر الخشية على أموال المساهمين وبنفس القدر لا تعني الريادية في اقتحام الجديد التسرع في التخطيط للتعامل مع الجديد وإعداد العدة لكنها حتماً تتطلب السرعة في انجاز ذلك.

التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والادارية والمالية: والتفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط وانما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء التقني والتسويقي والمالي والخدمي تلك الأفكار التي تجئ وليد تفكير ابداعي وليس وليد تفكير نمطي .

الرقابة التقييمية الحيادية :

أ/ إن أحد عناصر النجاح الاعتماد على القادرين على التقييم الموضوعي ومن هنا اقامت غالبية مواقع البنوك الالكترونية جهات مشورة في تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الالكتروني لتقييم فعالية وأداء مواقعها ويتعين ان تحدد من الاعتماد الى كثرة زيارة الموقع كمؤشر على النجاح اذ يسود فهم عام ان كثرة زيارة الموقع دليل نجاح الموقع لكنه ليس كذلك دائماً وان كان مؤشراً حقيقياً على سلامة وضع الموقع على محركات البحث وسلامة الخطط الدعائية والتدريبية .

ب/ التحديات القانونية في حقل البنوك الالكترونية:

إثبات الشخصية، التوقيع الالكتروني، أنظمة الدفع المالي الرقمي أو الالكتروني أو القيدي، سرية المعلومات ، أمن المعلومات من مخاطر إجرام التقنية العالمية، خصوصية العميل، المسؤولية عن الأخطار والمخاطر، حجية المراسلات الالكترونية، التعاقدات المصرفية الالكترونية، مسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات البنك او المستخدمة من موقع البنك أو المرتبطة بها، علاقات وتعاقدات البنك مع الجهات المزودة للتقنية أو الموردة لخدماتها أو الموقع الحقيقي ، مشاريع الاندماج والمشاركة والتعاون المعلوماتية هذه والكثير من تضرعاتها مواطن اهتمام وبحث قانوني متواصل لغايات توفير الاطار القانوني للبنوك الالكترونية والتجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية ان



تطبيق التجارة الالكترونية بإنشاء المحفظة الالكترونية

- والمالي لقطاعات كبيرة من المواطنين الذين لا يتعاملون حالياً مع المصارف تحصيل الخدمات الحكومية بواسطة المحفظة الالكترونية
- المحفظة الالكترونية هي بطاقة ذكية يمكن استخدامها لتخزين أي مبلغ من النقود في خدماتها المحفظة العادية . يمكن استخدام المحفظة الالكترونية في كل المعاملات النقدية حيث يمكن الشراء عن طريقها ودفع النقود للبائع عن طريق نقاط البيع أو عن طريق الانترنت أو عبر الدفع عن طريق تطبيقات الموبايل، كما يمكن إعادة تغذية المحفظة الالكترونية (أي اضافة نقود إليها) من خلال عدة وسائل كالصرافات الآلية. نقاط البيع أو نقاط إعادة التغذية اضافة لطرق أخرى.
- تتميز خدمة السداد عبر المحفظة الالكترونية بكونها آلية تمكن من ضبط إيرادات الدولة، خاصة وأن انتشار شبكات الاتصالات اللاسلكية المتوفرة بالبلاد تضمن انتشار الخدمة حيث تغطي جل المناطق المأهولة ، لذا يمكن القول أن الغالبية العظمى من المنافذ التي تستقبل
- إيرادات الدولة بأنواعها تقع ضمن مناطق تغطية شبكات الهاتف الجوال.
- تهدف خدمة المحفظة الالكترونية بشكل عام الى ادخال المواطنين من غير اصحاب الحسابات الجارية الى النظام المصرفي ، كما يمكن استخدامها بواسطة عملاء المصارف أيضاً.
- فوائد استخدام نظام المحفظة الالكترونية :
- ١/ الادمج المصرفي والمالي لقطاعات كبيرة من المواطنين الذين لا يتعاملون حالياً مع المصارف.
- ٢/ وسيلة سهلة وفعالة لسداد مرتبات ومخصصات العاملين بالدولة والقطاع الخاص.
- ٣/ تسهيل المعاملات المالية فيما بين القطاعين الحكومي والخاص والجمهور اذ توفر المحفظة قنوات دفع منتشرة وموحدة ذات موثوقية ، قليلة التكلفة والجهد والزمن المطلوب لإنجاز المعاملات.
- ٤/ إمكانية الرقابة على كافة المعاملات المالية مما يساعد في مكافحة عمليات غسيل الأموال
- الى جانب الحد من الظواهر السالبة مثل ظاهرة تحويل الرصيد عبر شركات الاتصال.
- ٥/ توفر بيانات احصائية و أخرى لحظية لكل المشاركين ولكافة المعاملات التي تتم من خلال نظام المحفظة.
- ٦/ يوفر النظام آلية ذات موثوقية أفضل في فض المنازعات المتعلقة بالدفعيات بل و أسرع من الممارسة السائدة الآن.
- ٧/ تقليل تكلفة ادارة واستهلاك وطباعة أوراق النقد.
- ٨/ ضبط عمليات التحصيل للإيرادات في القطاعين الحكومي والخاص وضمان استلام المدفوعات لمستحقيها بجانب المساعدة في محاربة الفساد والرشوة.
- ٩/ تقليل الزحام على منافذ خدمتي التحصيل والصرف وتقليل تكلفة تقديمها من توفير لموظفين وتكليفهم بمهام متعددة كاستلام وصرف وتخزين وتوريد النقد.
- ١٠/ جذب نسبة مقدره من الكتلة النقدية المتداولة الى داخل النظامين المصرفي والمالي.

من التقنية الحديثة لابتكار آليات تتوافق مع الطفرة التقنية في عالم اليوم. يتمثل هذا الحل في توفير نظام دفع الكتروني آمن ، موحد وسهل الاستخدام يستهدف أكبر قطاع من المواطنين الذين ليست لهم علاقة بالبنوك ويوفر نظام المحفظة الالكترونية بنية تحتية متكاملة جاذبة للمواطنين من خلال سهولة الحصول على الخدمة بسرعة ودقة بالإضافة الى الاستجابة لاحتياجات القطاعين الحكومي والخاص بتوفير آلية بتكلفة أقل من الآلية التقليدية السائدة (اليدوية) لتحصيل النقود بكفاءة ودقة عاليين. كما يسهم وبشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني من خلال جذب كتلة نقدية ورقية متداولة خارج القطاع المصرفي الى هذا القطاع مما يوفر الاحتياجات المالية اللازمة لانتعاش حركة الاستثمار في البلاد .

المخاطر التي تعرض حياته للخطر. -الزحام والتكدس لساعات طويلة للحصول على الخدمة. -انتشار اساليب الغش المتنوعة والنصب على المواطنين. -عدم توفر الفكة للباقي في كثير من الأحيان. -توفر الخدمة خلال ساعات العمل الرسمية فقط في كثير من الاحيان. -بذل جهد وكادر بشري كبير لتحصيل النقود وعدها وتخزينها وحراستها وتوريدها. -التداول الكبير للعملة الورقية يعرضها للتلف وبالتالي زيادة دورة طباعة النقود الورقية وما يصاحبها من أعباء مادية وبشرية. -تداول العملة الورقية يسهم بشكل مقدر في انتشار بعض الأمراض. مما سبق ذكره يتضح جلياً حجم المشاكل والصعوبات الناتجة عن تحصيل الرسوم الحكومية بالنقود الورقية وبصورة يدوية ، لذا كان لابد من البحث عن حلول متطورة تستفيد



تحصيل الخدمات الحكومية بواسطة المحفظة الإلكترونية:

يعتبر قطاع الخدمات الحكومية من أكبر القطاعات تعاملًا مع الجمهور بمختلف فئاته وذلك من خلال تقديمه لعدد كبير من الخدمات الهامة والضرورية لكافة فئات المجتمع. يعاني هذا القطاع بشكل كبير في عملية تحصيل الرسوم للخدمات وما يصاحبها من عد وترتيب وتخزين وتوريد للنقود الورقية المتحصل عليها. ضف الى ذلك الصفوف الطويلة لطالبي الخدمات وتكدسهم لفترات طويلة في كثير من الأحيان مما يؤدي الى تآمر وشكوى طالبي الخدمة من صعوبة الحصول على الخدمة واضطرابهم الى ترك اعمالهم ومشاكلهم للحصول على هذه الخدمات الضرورية والعاجلة. يمكن تلخيص الجوانب السلبية في الطريقة اليدوية لعملية تحصيل رسوم الخدمات في التالي:

- حمل النقود الورقية تعرض صاحبها للعديد من المخاطر كالسرقة والتعقب وغيرها من



العوامل المؤثرة فى البناء والتكوين التنظيمى للبنوك



حسن عبدالرحمن
مركز الفيسل الثقافى

تعتبر البنوك كغيرها من منظمات الأعمال التى تسعى الى تحقيق أهداف محددة، كما انه يوجد عدد من الاخطار أو التهديدات بالنسبة للأهداف ومثال لذلك الاهداف الماليه التى تتمثل فى استمرار تحقيق الارباح وتنظيم معدل العائد الاستثمارى والمحافظة على نسبة معقوله من السيولة، والسعى لزيادة حصته فى سوق الخدمات المصرفيه وان يكون قائد فى مجال الخدمة المصرفيه والتى تتحقق بتحسين سمعة المصرف على المستوى المحلى والدولى التى تودى الى الصمود امام المنافسة، وهناك اهداف اخرى مرتبطه بالخدمة المصرفيه المقدمه او الاهداف الإنتاجيه متمثله فى تحسين الخدمة المصرفيه وتنوع وتطوير الخدمات المصرفيه المقدمه لمواجهة متطلبات جمهور العملاء وايضاً تخفيف تكاليف تقديم الخدمات المصرفيه، هناك اهداف خاصة بالنمو والاستقرار والمحافظة على الموارد المادية والبشريه وحمياتها، كما هناك اهداف خاصة بالبقاء والاستمرار وتجنب المخاطر، وهناك اهداف اجتماعيه وبيئية مثل تحقيق مستويات مرضية من العوائد والخدمات لاطراف التعامل الداخلى والخارجى .

والإيداع فقط من الممكن أن يكون هيكله التنظيمى بسيط حيث يستلزم الأمر إنشاء إدارة قسم للإئتمان أو الإقراض وأخرى تكون مهمتها قبول واستلام الودائع وسحبها بالإضافة إلى مايرتبط بهذين النشاطين من أعمال إداريه ومحاسبية، وبالعكس نجد أن البنك الذى تتنوع أنشطته وخدماته تزداد فيه عدد الإدارات والأقسام وبالتالي يختلف بناؤه وهيكله التنظيمى عن البنك محدود النشاط . نجد أن فى البنوك المتخصصة (التى تمارس نشاطات محددة - بنك زراعى - بنك عقارى .. الخ) كلما زادت درجة تخصص البنك كلما كان من المتوقع انخفاض عدد الإدارات والأقسام فيه. فإن انخفاض عدد الإدارات التى يحتويها البنك المتخصص مقارنة مع البنك التجارى يعتبر احد الآثار التنظيميه المترتبة على التخصص .

ونجد أن التقدم الذى حدث فى هذا المجال نتيجة المنافسة بين البنوك فى سوق الخدمة المصرفيه فى الداخل والخارج، وكذلك التقدم التكنولوجى والتطور والتعدد والتنوع فى حاجات العملاء .. الخ يستلزم بالضرورة وجود درجة عالية من المرونة فى البناء التنظيمى والإدارى فى البنوك لمواجهة واستيعاب أى تغير يحدث فى بيئة الأعمال بصفة عامة وفى الجوانب

أما بخصوص المخاطر فيمكن القول بأنها تنحصر فى حالات عدم التأكد من الناحيتين السياسية والاقتصاديه والتضخم والكساد والمنافسة.

وبالتالى فإن الآثار التنظيميه لمثل هذه الاهداف ولكى يستطيع البنك تحقيق الاهداف وتجنب المخاطر سائلة الذكر فإن الأمر قد يستلزم قيام البنك بإنشاء إدارات واقسام لإدارة المال والترويج للخدمات المصرفيه، والعلاقات العامة، والاستثمار، والبحوث، والتدريب وغيرها من الادارات الاخرى، وهذا باختصار يعنى انه كلما تعددت اهداف البنك كان من المتوقع تعدد الأنشطة والإدارات أو الأقسام الموجودة فيه . ترتبط الأنشطة بالاهداف ارتباطاً وثيقاً، فإن تعدد الاهداف التى تسعى المنظمة الى تحقيقها، يؤدي الى تعدد وتنوع أنشطتها، فتجد الاتجاهات الحديثة فى صناعة البنوك، أو الخدمات المصرفيه يمكن القول بأنها تتصف بالتعدد والتنوع، وبالتالي فإن الآثار التنظيميه المباشرة لمثل هذا التعدد والتنوع فى الأنشطة والخدمات التى يقدمها البنك يكون فى شكل إنشاء اقسام تقوم بانجازها (وبصفة خاصة إذا اتصفت هذه الأنشطة بكبر الحجم بحيث تبرر عملية القيام بإنشاء هذه الإدارات أو الأقسام) فالبنك الذى يقتصر نشاطه أو مجال خدماته على الأقراض



المذكورة بصفة خاصة .

تجدر الإشارة الى أن من الآثار التنظيمية التي تترتب على هذا قد تتمثل في إنشاء إدارة لبحوث السوق وإدارة أخرى لتخطيط النشاط المصرفي وإدارة لبحث فرص النشاط المرتقب ، ونجد أن بعض البنوك استحدثت أقسام تقوم بأنشطته ذات طبيعة خاصة لم تكن موجودة

من ذي قبل وهذا ماهو الادليل على أن التقدم والتطور ومايلزمه من مرونة قد يؤثر بصورة مباشرة (اوغير مباشرة) على البناء

التنظيمي في البنوك،وهنا يمكن القول أن النموذج العضوي يعتبر أكثر ملائمة من النموذج الميكانيكي

لمواجهة أى تغير يحدث كما انه

أكثر استجابة للفرص غير المتوقعة ويوفر درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات .

نجد أن الانتشار الاقليمي والاتجاه نحو تدويل النشاط قد يترتب عليه الكثير من الآثار التنظيمية ،فضخامة الاعباء الادارية وتعقيد العلاقات التنظيمية وتعدد المستويات التنظيمية وكذلك عدد الإدارات والفروع وزيادة عدد العاملين في البنك كلها تعتبر آثار تنظيمية تنشأ أساساً من تعدد فروع البنك سواء في الداخل أو في الخارج، وبصفة عامة يمكن القول بان الهيكل التنظيمي للبنوك متعدد القوميات يتصف بتعدد أسس بناء العوامل المؤثرة فيه وأيضاً مثلها في ذلك مثل الشركات متعددة القوميات التي يتأثر بناؤها وهيكلها التنظيمي بالكثير من المتغيرات الثقافية والاجتماعية في الدول المضيفة،هذا بالإضافة الى الشروط المفروضة أو المتفق عليها بينها وبين الحكومات المضيفة حول العمالة ونظم الترقى والنقل والفصل من الخدمة وعداها من الشروط الأخرى.

يمكن القول بان التقدم التكنولوجي ادى الى تغير ملحوظ في طرق واساليب ممارسة الأنشطة وكذلك في بناء الهياكل التنظيمية في جميع المنظمات،وقد ادى تبلور هذا التغير في إعطاء

المزيد من المرونة للبنوك ليس فقط في مواجهة ظروف ومتطلبات سوق الخدمة المصرفية في الداخل ولكن في توسيع نشاط البنوك في الخارج .

وعلى هذا الاساس يمكن القول بان استخدام التكنولوجيا يؤدي الى تحقيق درجة عالية من الترابط بين الانشطة التنظيمية المختلفة باعتبارها نظاماً فرعياً تعمل جميعاً في إطار نظام اكبر .

جودة الخدمة المصرفية Perceived Bank Service

تجتمع أغلب التعريفات التي أوردها المختصون لمفهوم الجودة على أنها تعنى : القدرة على تحقيق رغبات المستهلك بالشكل الذي يتطابق و توقعاته، ويحقق رضاه التام عن السلعة أو الخدمة التي تقدم له. ونشير هنا الى أن عملية تعريف جودة الخدمة ومراقبتها تختلف كثيراً في قطاع المصارف قياساً بالقطاعات الإنتاجية لسلع ملموسة،فنجد أن تقييم جودة الخدمة في القطاع الانتاجي تتم على اساس المنتج النهائي ، اما في الخدمة المصرفية فإن

العميل يكون أحكامه حول جودة الخدمة المصرفية على أساس جودة تقديم الخدمة ،بالإضافة إلى المنافع النهائية التي يجنيها العميل من الخدمة .

فالعميل لا يقيم خدمات المصرف على أساس كشوفات الحسابات التي وردت إليه من المصرف، أو هيئة العاملين في المصرف، ولكن تقييمه لجودة الخدمة المصرفية يستند أيضاً على سلوك العاملين في المصرف خلال تعاملهم معه ، وكذلك سرعة إنجاز الخدمة المصرفية المطلوبه ،ومن هنا كان على إدارة المصرف أن تبحث عن مجالات أخرى للتنافس، فبرز مفهوم جودة الخدمة المصرفية كمجال من مجالات التمييز النسبي، ولأن الخدمة عادة ما تتضمن عناصر ملموسة وأخرى غير ملموسة، فقد جرت محاولات جادة للتمييز بين المعايير الموضوعية لقياس الجودة وتلك المعايير التي تعتمد على رأي المستفيدين من الخدمة، يقول: كرونوس إن للجودة بعدين أثنتين هما :

1-الجودة الوظيفية

تشير الى الكيفية التي تتم فيها عملية نقل الجودة الفنية الى المستفيد من هذه الخدمة.

2-الجودة الفنية

تشير الى الجوانب الكمية للخدمة،بمعنى الجوانب التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي



الباحثون (بورسمان وزيسمل وبير) يلجأ إليها العميل للحكم على جودة الخدمة المقدمة إليه ، تتعلق المعايير الخمسة الأولى منها بجودة المنافع النهائية التي يجنيها المستفيد من الخدمة، أما المعايير المتبقية فهي تشير الى جودة عملية تقديم الخدمات نفسها ، ونوضح ذلك فيما يلي :

أولاً: العوامل التي تحدد جودة الخدمة المصرفية من وجهة نظر العميل :

١ / الإعتيادي :

تشير الإعتيادية الى قدرة المصرف على إنجاز أو أداء الخدمة المصرفية الموعودة بشكل دقيق يعتمد عليه . فالعميل يتطلع لأن يقدم له المصرف خدمة دقيقة من حيث الوقت والسرية والإنجاز ، ويعتمد على المصرف في هذا المجال بالذات .

٢ / الوصول للخدمة :

يعنى ذلك توفر الخدمة في الزمان والمكان اللذين يريد هما العميل ، بحيث يحصل على الخدمة المطلوبة دون انتظارها ، وتكون عملية

البعد المادى ، وبعد المرافق والتسهيلات ، وبعد العاملين في مجال تقديم الخدمة المصرفية وتقوم فلسفات هذا التصنيف على إعتبار ان جودة الخدمة المصرفية ليست مجرد مخرجات متولدة عن الخدمة ، بل تتضمن أيضاً أسلوب تقديمها .

نجد أن جودة الخدمة المصرفية من وجهة نظر العميل على الرقم من صعوبة تقييم العملاء لجودة الخدمة المصرفية ، فإن على المصارف ان تتخذ الإجراءات اللازمة لمراقبة وتحسين جودة الخدمة التي تقدمها لجمهور العملاء ، ونجد أن جودة الخدمة المصرفية ماهي الا (قياس لمدى مستوى الجودة المقدمة مع توقعات العميل ، فتقديم خدمة ذات جودة يعنى في المحصلة النهائية أن تكون الخدمة متوافقة وتوقعات العملاء) .

نجد أن المعايير التي يُعتمد عليها في تحديد جودة الخدمة هي تلك التي يحددها المستفيد من الخدمة : وهناك تسعة معايير وضعها

وكلاهما مهمتان بالمستفيد من الخدمة ، فالجودة الفنية تشير إلى الجوانب الكمية للخدمة ، بمعنى الجوانب التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي ، أما الجودة الوظيفية فتشير الى الكيفية التي تتم فيها عملية نقل الجودة الفنية إلى المستفيد من هذه الخدمة ، ففى حالة خدمة الصراف الآلى مثلاً ، فإن الجودة الفنية لهذه الخدمة هي التي يبحث عنها العميل ، حيث تتمثل هذه الجودة فى دقة وسرعة وكفاءة الصراف الآلى وإنعدام الاعطال فيه ، أما فى حالة فتح حساب مصرفى فيمكن أن يتم عن طريق إتصال العميل مباشرة بمسؤولى المصرف أو الحضور الى المصرف ففي الحالتين تتمثل الجودة فى سلوك العاملين فى المصرف ومظهرهم وطريقة تعاملهم مع العميل أثناء عملية فتح الحساب ، وهذا ما يهتم العميل ، ومهما كانت الطريقة المستخدمة أو الاسلوب المتبع لتعريف الجودة ، فإن المستفيد هو من يعرف الخدمة ، وهناك ثلاثة أبعاد لجودة الخدمة المصرفية هي



- ٩/ الاتصالات :
- يشير هذا البعد الى مدى قدرة البنك على إمداد العملاء بالمعلومات ، وتزويد العميل حول طبيعة الخدمة المصرفية المقدمة ، والدور الذى ينبغى أن يلعبه العميل للحصول على الخدمة المطلوبة.
- ثانياً : أبعاد الجودة من وجهة نظر العميل :
- يرى كل من (بارسرمان) و(وزيشمل) و(بيرى) أن العوامل التسعة سابقة الذكر ، يمكن حصرها فى خمسة أبعاد للجودة، هي:
- ١/ الأشياء الملموسة :
- وتشمل (المقاعد، الأضاءة، المعدات والمكائن)
- ٢/ الاعتمادية:
- درجة الاعتماد على مورد الخدمة ، ودقة إنجازها للخدمة .
- ٣/ الإستجابة :
- سرعة الانجاز ، ومستوى المساعدة المقدمة للعميل من قبل مورد الخدمة .
- ٤/ العهد:
- معلومات وكياسة القائمين على تقديم الخدمة وقدرتهم على استلهاث الثقة.
- ٥/ التقمص العاطفى :
- درجة العناية بالعميل ورعايته، والأهتمام بمشكلاته، وإيجاد حلول لها بطريقة راقية.
- ثالثاً : مقارنة إدراكات العميل بتوقعاته :
- يرى الباحثون أن العملاء يحكمون على جودة الخدمة المصرفية من خلال مقارنة الخدمات التى يتلقونها فعلاً مع الخدمة التى يتوقعوا أن يتلقونها وعليه، فإن هؤلاء الباحثين يعرفون وصوله للمصرف سهلة وميسرة .
- ٣/ الأمان :
- ويعنى خلو المعاملات التى تتم بين العميل والبنك من الخطورة والشك
- ٤/ المصداقية :
- يتضمن هذا البعد درجة مصداقية المصرف فى تعامله مع العملاء ، والسمة والالتزام بالمواعيد .
- ٥/ درجة فهم المصرف للعميل :
- يشير هذا البعد الى حجم الجهد المبذول من أجل التعرف على احتياجات العميل ، وبالتالي توفير ومواءمة الخدمة وفقاً لتلك المعرفة ، ويتضمن هذا البعد أيضاً تفهم المصرف للمتطلبات الخاصة بالعميل .
- ٦/ الاستجابة
- تشير الى مدى استعداد ورغبة المصرف فى تقديم المساعدة للعملاء، والرد على استفساراتهم والمساهمة فى حل مشكلات العملاء المحدودة .
- ٧/ الجدارة
- ترتبط الجدارة بالمهارة والقدرة والكفاءة التى ينبغى أن يتمتع بها العاملون فى المصرف ، وتعكس قدرة العاملين على أداء الخدمة التى تستمد من توافر المعلومات والإلمام بظروف وطبيعة العمل .
- ٨/ الأشياء الملموسة :
- يتم تقييم جودة الخدمة المصرفية من قبل العميل على ضوء مظهر التسهيلات المادية (المعدات والأجهزة، الأفراد ، ووسائل الاتصال) التابعة للمصرف .
- جودة الخدمة بأنها (حالة التناقض بين توقعات العملاء وبين إدراكاتهم الواقعية لتوقعاتهم) فإذا فاقت الجودة المدركة التوقعات ، فإن العملاء سيكونون راضين عن الخدمة المصرفية، أما إذا كان أداء الخدمة أقل من التوقعات فسيكونون غير راضين.
- العوامل المؤثرة على توقعات العميل :
- يجمع الباحثون على أربعة عوامل رئيسة تؤثر على توقعات العميل:
- ١/ إتصالات الكلمة المنطوقة، ومثالها: رأى أصدقاء العميل المرتقب بخصوص المصرف الذى يرغب بفتح حساب لديه.
- ٢/ الحاجات والتفضيلات الشخصية، ومثالها: أن يرى العميل ضرورة أن يرتدى العاملون فى المصرف ملابس أنيقة .
- ٣/ التجارب السابقة، مثالها: إذا كان العميل من المتعاملين الدائمين لدى مصرف معين، وإنه فى كل مرة يدخل المصرف يلقى ترحيباً خاصاً من قبل مدير المصرف، فسيصبح معتاداً على هذه المعاملة اللطيفة، ويتوقع حصولها فى كل مرة يزور فيها المصرف.
- ٤/ الأتصال الخارجى، ومثالها : الاعلان فالاعلان فى إحد الصحف اليومية الذى يقول إن الخدمة متوفرة بالمصرف على مدار الساعة، سيكون لديه انطباعاً جيداً حول خدمات المصرف .

التحكيم في عقود التجارة الالكترونية



إعداد الدكتور/ حسن حماد

نائب رئيس مركز التحكيم الدولي



يجري في الخارج واتفق أطرافه على إخضاعه لأحكام هذا النظام. وعرف التحكيم قديماً في الحضارة العربية والإسلامية كالآتي: تعريف التحكيم في الحضارة العربية: عرف التحكيم في الحضارة العربية بإسم المجلس العرفي والذي انتشر قديماً فيما بين القبائل العربية ومازال حتى الآن منتشرأ بين القبائل العربية البدوية وفي أرياف صعيد مصر وهو ما يسمى بالجلسة العرفية (جلسة العرب).

تعريف التحكيم في الحضارة الإسلامية: عرف التحكيم في الحضارة الإسلامية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم عندما تنازعت القبائل فيما بينها على من الذي يضع الحجر الأسود بالكعبة الشريفة وحكموا فيها بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام بفرش برده الشريفة وتم وضع الحجر الأسود في منتصف البردة وأمر جميع ممثلي القبائل بالإمساك بأطراف البردة وتم وضع الحجر الأسود بالكعبة الشريفة من ممثلي جميع القبائل وهو ما يعرف الآن بـ (الحكم المفرد).

تعريف التحكيم حديثاً:

تطور التحكيم حديثاً بوضع القواعد الدولية الأساسية للتحكيم وهي ما تسمى بقواعد (الأونسترال) القواعد القانونية لقانون

ستنشأ أو التي نشأت بالفعل الى التحكيم امام مركز التحكيم الدولي أو احدى مراكز التحكيم الدائمة ليتولى هذا المركز عن طريق اجهزته الادارية وطبقا للائحة التحكيم الخاصة به تنظيم وإدارة عملية التحكيم منذ تلقي طلب التحكيم وحتى اصدار حكم التحكيم.

وفي كل الأحوال ينص اتفاق التحكيم عادة على تحديد القواعد الاجرائية الواجبة التطبيق ونظم المشروع المصري اجراءات التحكيم في القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ وأفرد لها الباب الرابع من المادة ٢٥ الى المادة ٢٨ وذلك نظرا لخطورة اجراءات التحكيم واي خطأ في هذه الاجراءات يكون سبباً في رفع دعوى البطلان ونظراً لذلك فقد راينا تلخيص اجراءات التحكيم وصيغ اجراءات التحكيم انتهاء بصيغة صحيفة دعوى البطلان حتى يكون في متناول المهتمين بالتحكيم ويستطيعون بمباشرة اجراءات التحكيم العملية والعلمية. أو هو كل اتفاق بين طرفين أو أكثر على أن يحيلوا إلى التحكيم جميع أو بعض المنازعات المحددة التي نشأت بينهما في شأن علاقة نظامية محددة تعاقدية أو غير تعاقدية أياً كانت طبيعة العلاقة القانونية التي يدور حولها النزاع سواء كان محلياً داخل المملكة العربية السعودية مع عدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية أو كان تحكيمياً تجارياً دولياً

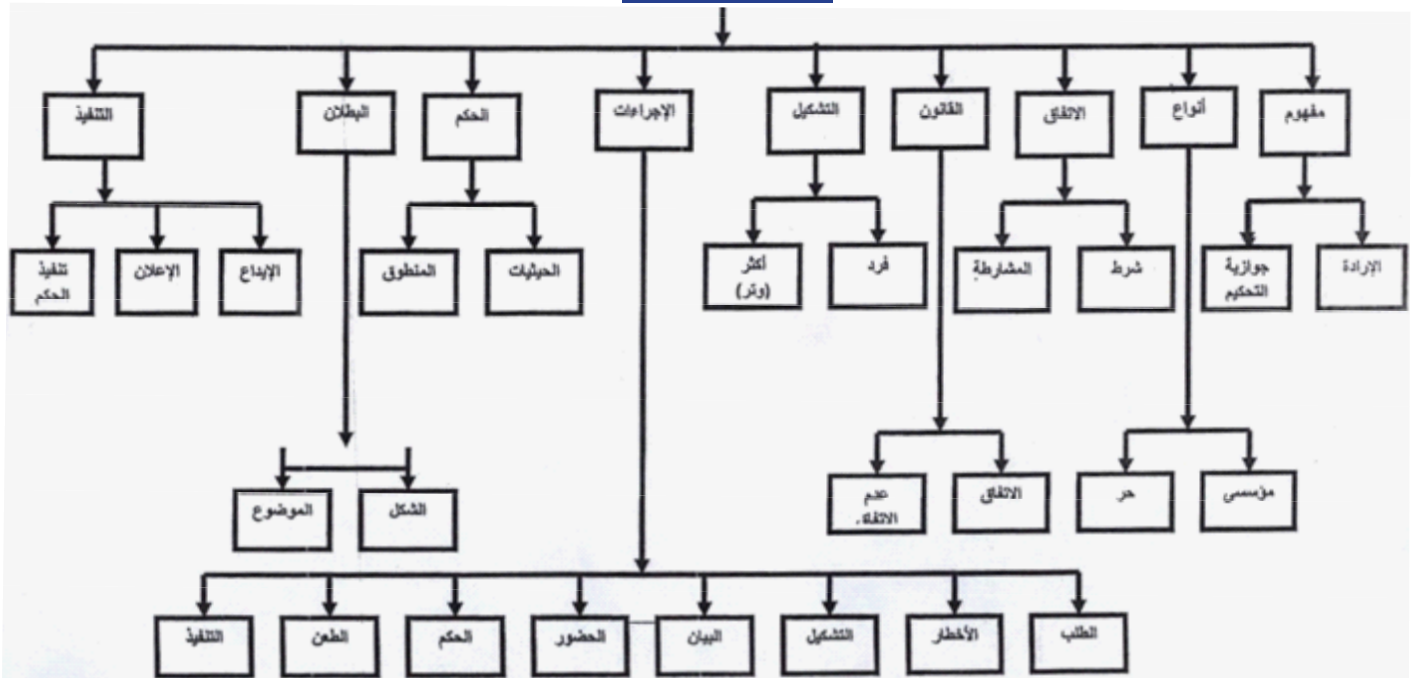
التحكيم كوسيلة لفض المنازعات بات ضرورة شبه حتمية في عقود التجارة بصفة عامة وعقود التجارة الدولية بصفة خاصة، ويفضل اطراف التعاقد في هذا المجال النص صراحة على التحكيم عند نشوب أي منازعة سواء تعلق بتفسير أو تنفيذ العقد محل التعاقد.

عندما يبرم الأطراف التجارية شرط التحكيم قبل نشوء النزاع أو مشاركة التحكيم بعد نشوئه، فإنهم يتفقون على احالة النزاعات التي ستنشأ بينهم أو التي نشأت بالفعل الى الحل عن طريق التحكيم التجاري بإحدى صورتيه التحكيم الخاص او التحكيم النظامي.

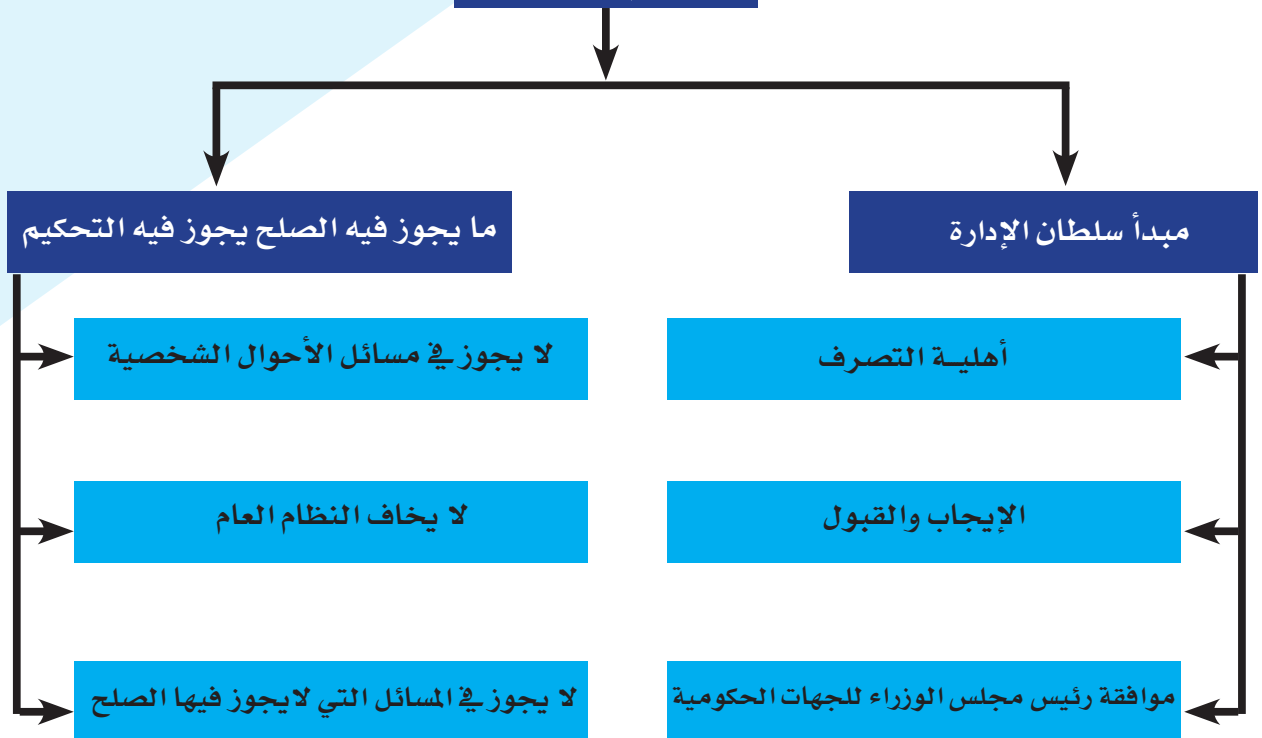
ويقصد بالتحكيم الخاص (Arbitrage AD IIOC) ذلك النوع من التحكيم الذي يتم بعيداً عن مراكز التحكيم الدائمة حيث يتفق الأطراف في اتفاق التحكيم على ادارة وتنظيم التحكيم بانفسهم. فيتفقون على تشكيل هيئة التحكيم، وعلى كافة القواعد المطبقة على الاجراءات، وعلى اختيار مكان التحكيم والقانون المطبق على موضوع، وعلى القيام بانفسهم بتدليل كافة الصعوبات التي قد تعترض طريق التحكيم.

اما التحكيم النظامي (Arbitrage insliuli onnelel) فيقصد به ذلك النوع من التحكيم الذي يتفق فيه الاطراف وهم بصدد ابرام اتفاق التحكيم، على احالة المنازعات التي

التحكيم



مفهوم التحكيم



الأونسترال الدولي وهو ما يسمى بالقانون التجاري الدولي النموذجي والذي انبثقت منه جميع قوانين التحكيم الدولية ومنها قوانين التحكيم العربية ولا سيما (نظام التحكيم) بالملكة العربية السعودية الذي صدر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٦ بتاريخ ١٢/٧/١٤٠٣هـ الموافق على هذا النظام بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٤ والذي تم وضع عليه تعديلات بمشروع نظام التحكيم الذي وافق عليه رئيس مجلس الوزراء وسوف يعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية

يتكون مفهوم التحكيم من عنصرين أساسيين وهما:

- أ. مبدأ سلطان الإرادة: ويتكون من ثلاث نقاط أساسية وهي
 ١. أهلية التصرف في الحقوق
 ٢. إيجاب وقبول طرقي الاتفاق
 ٣. موافقة رئيس مجلس الوزراء للجهات الحكومية على اتفاق التحكيم.
- ب. ما يجوز فيه الصلح يجوز فيه التحكيم: ويتكون من ثلاث نقاط أساسية:
 ١. لا يجوز التحكيم في مسائل الأحوال الشخصية
 ٢. لا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح.
 ٣. لا يخالف النظام العام والقواعد الآمرة في الدولة.

وسوف نشر عنصر مفهوم التحكيم كالآتي:

أ. مبدأ سلطان الإرادة: يشترط في طرقي العقد أن تكون إرادتهما صحيحة لا يشوبها أي عيب أو قصور أو نقص في إرادتهما، فيجب أن يكون لهما أهلية التصرف في الحقوق ويجب أن يكون هناك إيجاب وقبول بالنسبة للجهات الحكومية ويجب موافقة رئيس مجلس الوزراء على اتفاق التحكيم وذلك طبقاً لنص المادة العاشرة من قانون التحكيم السعودي فيشترط في مبدأ سلطان الإرادة ثلاثة شروط وهي:

١. أهلية التصرف في الحقوق:
- في شروط التعاقد طبقاً للقواعد القانونية

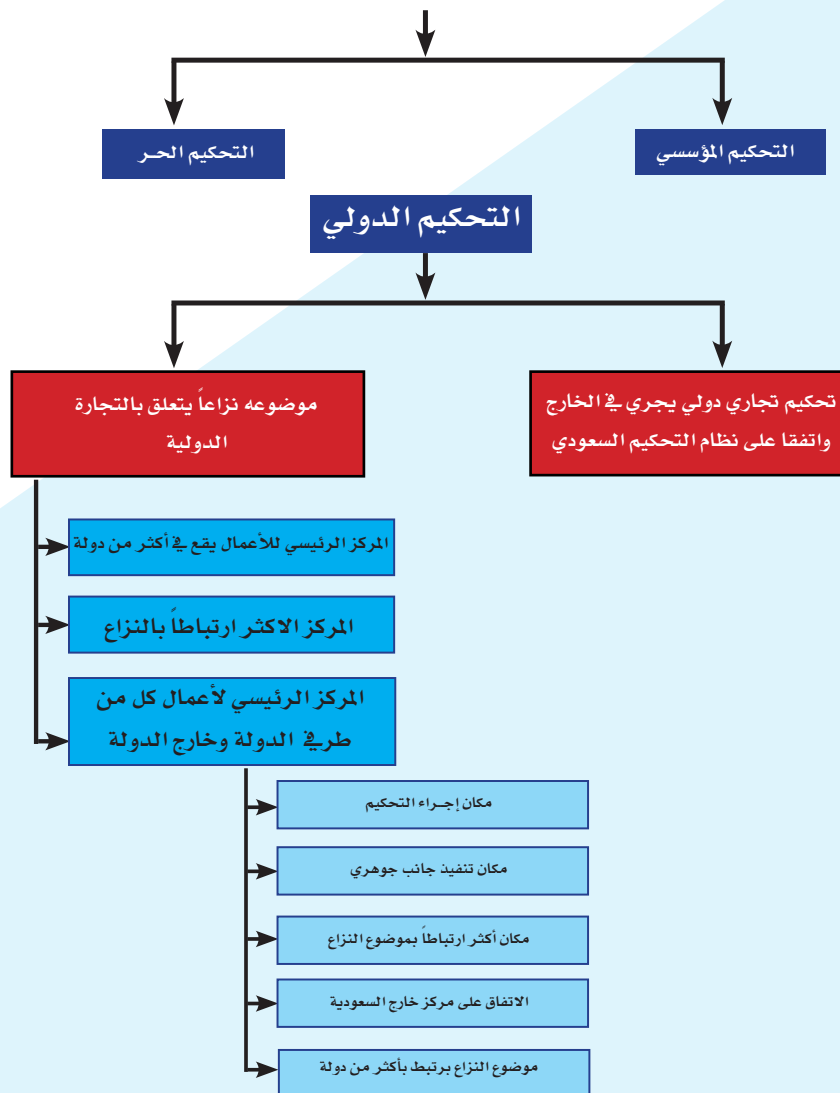
العامّة أنه يشترط ممن يقوم بإبرام أي عقد أن يتوفر فيه شرط أهلية التصرف في حقوقه وأمواله، وطبقاً للمادة العاشرة من قانون التحكيم السعودي الذي ذهب بأنه لا يصح الاتفاق على التحكيم إلا ممن يملك التصرف في حقوقه سواء كان طبيعياً أو من يمثله أو شخصاً اعتبارياً، وطبقاً لذلك لا يجوز أن يبرم عقداً أو شرط تحكيم السفهيه أو المسجون الذي لم يرد له إعتباره، أن يبرم اتفاق تحكيم أو يلجأ الى التحكيم نظراً لعدم اكتمال أهليته فلا يملك التصرف في حقوقه ويتصرف ذلك إذا كان شخصاً طبيعياً أو من يمثله أو شخصاً اعتبارياً.

٢. الإيجاب والقبول لطرقي الإتفاق:

يشترك لكي يتم الاتفاق على التحكيم موافقة الطرفين فلا ينعقد الاتفاق للجوء الى التحكيم الا اذا تقابلت إرادة الطرفين وأن تنصب إرادتهم في صيغة الإيجاب من طرف والقبول من الطرف الآخر في الاتفاق على التحكيم سواء كانت العلاقة عقدية تنصب في العقد بصيغة شرط التحكيم أو خارج نطاق العقد بصيغة مشاركة التحكيم.

٣. موافقة رئيس مجلس الوزراء للجهات الحكومية على اتفاق التحكيم: بالنسبة لجميع الجهات الحكومية الممثلة في الهيئات والمؤسسات والوزارات وكل جهة تابعة

أنواع التحكيم





للحكومة لا يجوز أن تلجأ الى التحكيم من تلقاء نفسها ولكن يشترط موافقة رئيس مجلس الوزراء حتى تتمكن هذه الجهة من اللجوء للتحكيم وذلك طبقاً لنص المادة العاشرة من نظام التحكيم التي تنص في فقرتها الثانية على أنه: (لا يجوز للجهات الحكومية الاتفاق على التحكيم الا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ب. ما يجوز فيه الصلح يجوز فيه التحكيم:

المبدأ الثاني لمفهوم التحكيم هو ما يجوز فيه الصلح يجوز فيه التحكيم وذلك طبقاً للمادة الثانية من نظام التحكيم السعودي بأنه لا تسري أحكام هذا النظام على المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والمسائل التي لا يجوز فيها الصلح لا يجوز فيها التحكيم وبالمقابل بأنه ما يجوز فيه الصلح يجوز فيه التحكيم عامة بشرط أن لا يكون مخالف النظام العام والقواعد الآمرة التي يتم تنفيذ الحكم فيها ويتكون ذلك من ثلاثة عناصر وهي:

١. لا يجوز التحكيم في مسائل الأحوال الشخصية:

طبقاً للمادة الثانية من نظام التحكيم السعودي بأنه مع عدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية ... ولا تسري أحكام هذا النظام على المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية ... فاعتبر

التحكيم يشتمل على عدة أنواع للتحكيم فهناك ما يقارب من ثلاثة عشر نوعاً للتحكيم ولكن هناك نوعان من التحكيم الذي يتم التعامل من خلالهما وقبل استعراضهما فيجب معرفة ماهو التحكيم المحلي والتحكيم الدولي وهو كالآتي:

١. التحكيم المحلي:

تنص المادة الثانية: "مع عدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية وأحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها تسري أحكام هذا النظام على كل تحكيم أياً كانت طبيعة العلاقة النظامية التي يدور حولها النزاع ، إذا جري هذا التحكيم في المملكة العربية السعودية .

٢. التحكيم الدولي:

يكون التحكيم دولياً طبقاً لنص المادة الثالثة من نظام التحكيم السعودي إذا كان موضوعه يتعلق بالتجارة الدولية وذلك في الأحوال الآتية :

١. إذا كان المركز الرئيسي لأعمال طرفي

التحكيم في أكثر من دولة فالعبرة بالمركز الأكثر ارتباطاً بموضوع النزاع وإذا كان لم يكن فالعبرة بمحل إقامته المعتاد .

٢. إذا كان المركز الرئيسي في الدولة نفسها

وقت الإبرام وكان أحد الأماكن خارج الدولة : أ- مكان إجراء التحكيم .

ب- مكان تنفيذ جانب جوهري من الالتزامات .

ت - المكان الأكثر ارتباطاً بالنزاع .

ث- إذا اتفقا على مركز للتحكيم خارج السعودية .

ج- موضوع التحكيم مرتبط بأكثر من دولة مثل اتفاق التحكيم .

ويكون تحكيميا تجارياً دولياً يجري في الخارج وإتفق طرفاه على إخضاعه لهذا النظام وسوف نستعرض لنوعين من التحكيم كالآتي :

١ . انه يتفق طرفا النزاع في شرط التحكيم الذي تضمنه العقد او في مشاركة التحكيم خارج نطاق العقد انه في حالة حدوث نزاع اللجوء للتحكيم .ففي هذه الحالة أن كل طرف يختار محكماً والمحكمين يختاراً محكماً مرجحاً وفي هذه الحالة يكون التحكيم حر .

٢ . انه يتفق طرفا النزاع في شرط التحكيم الذي تضمنه العقد او في مشاركة التحكيم خارج نطاق العقد انه في حالة حدوث نزاع اللجوء لعميد كلية الحقوق وفي هذه الحالة يتفق الطرفان على اختيار شخص واحد للفصل في النزاع وفي هذه الحالة تم اختيارهم محكماً فرداً للفصل في النزاع ويعتبر هذا تحكيميا حراً .

أنه في حالة النزاع متعلق بأي بند من بنود هذا العقد يتم اللجوء الى مكة للتحكيم والتوفيق والوساطة على أن يطبق لائحته على النزاع ويكون القانون السعودي هو واجب التطبيق .

ب - ممكن أن يكون اتفاق الطرفين بموجب مشاركة التحكيم فقد يتم اتفاق طرفي النزاع على اللجوء الى التحكيم المؤسسي وذلك بشرط أن يتم في مشاركة التحكيم أنه في حالة حدوث نزاع متعلق بذلك العقد اللجوء الى مركز مكة

عرض لرسالة ماجستير بعنوان حجية الاثبات الإلكتروني في الدعاوى المصرفية



للباحث: محمد علي محمد فضل
مستشار قانوني - الإدارة القانونية



أصل البحث: رسالة ماجستير تقدم بها الباحث إلى كلية الشريعة والقانون بجامعة أمدرمان الإسلامية، وقد حصلت الرسالة على تقدير ممتاز

- بلغت عدد صفحات الرسالة (٢٠٠) صفحة، كما جاءت مراجعته في ما يقرب من (١٥٠) مرجع من كتاب ومجلة وموقع الكتروني ودراسة سابقة.
- العرض الذي تقدمه في الصفحات التالية لرسالة ماجستير بعنوان: "حجية الإثبات الإلكتروني في الدعاوى المصرفية" قدمت لإكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، بدأها الباحث بمقدمة استوجب فيها إثبات الحقوق التي تأثرت من استخدام وسائل الكترونية متطورة لم تكن مألوقة من قبل، والمساهمة في إصدار تشريعات جديدة تسد الفجوة وتبهر الطريق وتمنح أصحاب الحقوق صكوكا لإثبات الحقوق، خاصة وإن تعلق الأمر بدعاوى مصرفية، ثم تحدث عن أسباب الباحث لإختيار الموضوع ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، وأهم الدراسات السابقة في مجالها، وصولاً إلى توضيح منهج الدراسة، انتقل بعد ذلك للإطار النظري الذي قسمه إلى ثلاث فصول، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات.
- وتأتي أهمية الدراسة في كونها من الدراسات القليلة في موضوعها التي لم تتطرق لهذا الموضوع بنفس العنوان- حسب الباحث- أن عولج بدراسات مماثلة، وكذلك في الوقوف على الإثبات بالوسائل الالكترونية لمنتجات المصارف التقنية لإزالة كل عتمة تعترض سبيل هذا المجال ، وأن تساعد الدراسة على دعم الإثبات الالكتروني في الدعاوى المصرفية، ورسم السياسات والخطط الناجحة للوقاية، انطلاقاً من مبادئ التشريع الإسلامي.
- أما أهداف الدراسة فهي:
١. بيان أحكام الإثبات المتعلقة بالعمل المصرفي في ظل قانون المعاملات الالكترونية السوداني.
 ٢. النظر في إمكانية توحيد قواعد الإثبات الالكتروني في مجال العمل المصرفي.
 ٣. بيان الاحكام المقررة والقانونية الواجبة التطبيق على مسائل الإثبات الالكتروني.
 ٤. بيان المقصود بقاعدة المستند الالكتروني وحجيته بما اشتمل عليه ومدى إمكانية انطباق ذلك على الدعاوى المصرفية.
 ٥. المساهمة في إثراء المكتبة القانونية.
 ٦. دراسة طرق الإثبات الخاصة بالتعاملات المصرفية الالكترونية.
٧. دراسة واقع الإثبات الالكتروني ومقارنته بالتجارب المماثلة في الأنظمة الاقليمية والدولية.
٨. استيعاب مستجدات المعاملات والخدمات المصرفية، ووضعها في الإطار القانوني.
٩. محاولة إيجاد الحلول لهذه الإشكالات.
- وفيما يلي سنلقي الضوء على أبرز ما ورد في هذه الدراسة:
- الفصل الأول في هذا الفصل بيّن الباحث في ثلاث مباحث مفهوم الصيرفة الإلكترونية والإثبات ووسائله في الفقه الإسلامي والقانون والتي لخصها في محاولة التعرّف على مفهوم الصيرفة الالكترونية في مطالب تعرف الصيرفة وتعرض تطبيقاتها التي تقدمها المصارف لإطلاق منتجاتها المالية عبر قنوات الاتصال معداً أبرز النماذج التي تقدمها المصارف من بطاقات إئتمان وشيكات ذكية وأجهزة ومعدات مصرفية متعددة ومراحل تطورها، هذا بجانب أهميتها في الفقه الإسلامي وفي القانون مبرزاً لوسائل الإثبات التقليدية والالكترونية لما لها من

أهمية بالغة في حياة الأفراد والجماعات ولما فيه من صيانة حقوقهم متى ما تعرضت للمنازعة. وذلك من خلال مطلبان ، الأول في وسائل الإثبات التقليدية والمطلب الثاني في المستندات الإلكترونية.

الفصل الثاني الفصل الثاني من الدراسة
خصصه الباحث لحجية الإثبات الإلكترونية في الدعاوى المصرفية من خلال عدة مباحث، يمكن تلخيصها فيما يلي: المبحث الأول: مفهوم الدعاوى المصرفية، وفيه وضّح الباحث طرق اثباتها، مؤكداً على ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: مفهوم الدعاوى المصرفية ووسائل الإثبات الإلكترونية وحجية الإثبات في الدعاوى المصرفية، مؤكداً أن المصطلح يمثل الدعاوى المرتبطة بالمصارف، وبين الباحث الفرق بين الدعوى التقليدية والدعوى المصرفية الإلكترونية والاختصاص القضائي في الدعاوى المصرفية.

المبحث الثاني: وسائل الإثبات الإلكترونية كما
كفلها المشرع السوداني، من حجية المستندات التقليدية والمستندات الإلكترونية وحجية وسائل الإثبات التقليدية والإلكترونية .

المبحث الثالث: حجية الإثبات الإلكترونية كما
تحدث عنها قانون المعاملات الإلكترونية لسنة ٢٠٠٧م بما لها من قيم وآثار قانونية وذلك من خلال خمسة مطالب في أثر الإثبات الإلكترونية على المعاملات المصرفية والمخاطر ذات الصلة بأدوات الدفع الإلكتروني وقاعدة عدم اصطناع الخصم دليلاً لنفسه والقانون الواجب التطبيق وأخيراً مطلب تطبيقات القضاء العالمي في ذلك.

الفصل الثالث

الفصل الثالث من الدراسة خصصه الباحث
للحديث عن الإثبات الإلكتروني في الدعاوى المصرفية من خلال أربع مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: وسائل الإثبات الإلكترونية في
الدعاوى المصرفية وتأثير شبكة الإنترنت على قواعد الإثبات، والمبحث الثاني: في حجية الإثبات الإلكترونية في الدعاوى المصرفية من خلال ثلاث مطالب مفهوم حجية الإثبات الإلكتروني وأثر الحجية على الدعاوى المصرفية والتقدم في الدعوى المصرفية. وجاء المبحث الثالث:

متناولاً فيه موقف الفقه والقضاء بشأن الإثبات في الدعاوى الإلكترونية من خلال إتجاه المشرع السوداني في الإثبات الإلكتروني في الدعاوى الإلكترونية ومن خلال موقف الفقه في الإثبات الإلكتروني في الدعاوى الإلكترونية. وجاء المبحث الأخير في هذا الفصل ناظراً للتحكيم وأجراءاته من حيث تقليديته وإلكترونيته وأثر الاختصاص عليه في أربع مطالب أوفت الموضوع حقه.

الخاتمة والتوصيات

قام الباحث بعرض دراسته بصورة مفصلة من خلال الخاتمة إلى نتائج وتوصيات، فقد وفق في اختيار موضوع دراسته لأهميته وحيويته، متناولاً مشكلة من المشكلات التي أفرزتها ثورة الاتصالات عن بعد، محاولة منه الحد من تلك الصعوبات التي تواجه المصارف وعملاءها في دعاويهم من جراء استمتاعهم بتلك العمليات والخدمات الإلكترونية والنظر الى طبيعتها ومدى حجية الإثبات الإلكتروني فيها، وهي مقترحات جديرة بالاهتمام، وقد كانت شخصية الباحث واضحة في الدراسة؛ فقد تميز أسلوبه بالجزالة والرصانة والعرض الشيق بلغة سليمة، في تسلسل منطقي للأفكار، داعماً دراسته بكثير من التطبيقات، مما جعل هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبة التي تفتقر إلى هذا النوع من الدراسات العلمية.

بعض أهم النتائج:

١. توصل الباحث الى أن هناك قصوراً في قانون المعاملات الإلكترونية السوداني تمثل في عدم النص صراحة بحجية المستندات الإلكترونية وعدم كفاية تعريفاته لبعض المواد مثل تعريفه للكتابة الإلكترونية، وتداخل بعض مواد الإثبات مع المعاملات بدلاً عن إفراد مساحة لها في قانون الإثبات السوداني لسنة ١٩٩٤م بعد تعديله، ليجمع أشتات هذه المواد في قانون واحد يعني بالإثبات.

٢. توصل الباحث ايضاً الى أن ثمة تغيرات هائلة طرأت على طبيعة أدلة الإثبات، فظهرت أدلة غير محسوسة وعلى دعائم لاورقية منها المستندات والتوقيع والكتابة الإلكترونية وغيرها.

٣. توصل الباحث ايضاً الى أن المستندات الإلكترونية القائمة على دعائم غير محسوسة

كالتوقيع الإلكتروني مثلاً لم تزل حظها من المساواة الكاملة بالمستندات التقليدية كالكتابة الخطية والبصمة وغيرها.

٤. تبين للباحث ان هنالك مبادئ وقواعد راسية في الإثبات لا تلاقي انسجاماً او قبولاً بل تعارضاً بينها بينها وبين المستندات الإلكترونية ومن ابرزها القاعدة التي لا تجوز للخصم اصطناع دليلاً لنفسه بل عليه استخلاصه من الطرف الآخر.

بعض من توصيات الدراسة:

١. يوصي الباحث بوضع تشريعات تحتوي على نصوص مباشرة وصريحة تمنح المستندات الإلكترونية وصفها الكامل بكونها دليلاً في الإثبات لا يقل شأناً عن المستندات التقليدية والخطية، وكذلك التوقيع الإلكتروني ومساواته بالتوقيع الخطي.

٢. يوصي الباحث بالنص صراحة على ابطال مفعول قاعدة عدم جواز اصطناع الخصم دليلاً لنفسه متى ما تعلق الأمر بمستندات الكترونية صادرة بطبيعة الحال من المصارف مع إتاحة الفرصة للخصم بإثبات عكس هذه المستندات الإلكترونية باستثناء معين.

٣. يوصي الباحث بتعديل قانون الإثبات السوداني لسنة ١٩٩٤م بحيث يجمع أشتات مواد الإثبات في سفر واحد وذلك لفك حالة الارتباط بينه وبين قانون المعاملات الإلكترونية السوداني الذي وردت في متنه مواد إثبات.

٤. يوصي الباحث بأن تقوم جامعة الدول العربية بإلزام منسوبيها من الدول بقانون موحد للمعاملات الإلكترونية تحقيقاً لوحدها وتأكيداً لتضامنها ويستصح هذا القانون كل المستجدات والتحديات ويتضمن في شيايه النص الصريح على مساواة المستندات الإلكترونية بالمستندات الخطية في الإثبات مع وضع الضوابط القانونية التي تحمي هذه المساواة اللازمة تقادياً للإزدواجية المعيقة وذلك تأسيساً لما قام به الاتحاد الأوروبي.

٥. يوصي الباحث بإنشاء مراكز للبحوث في مجال البرمجيات والتكنولوجيات والتقنيات الحديثة، وذلك لإبتكار نظم تحول دون التلاعب بالمستندات الإلكترونية ولإعطائها ما يدعم مصداقيتها العالية.

معييار المتاجرة في العملات

الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - البحرين



إعداد: حسن جعفر الحفيان

المراقب الشرعي

بنك فيصل الإسلامي السوداني

نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار على قضايا القبض الحقيقي والقبض الحكمي في العملات، واستخدام وسائل الاتصال الحديثة في التعامل بالعملات، وصرف ما في الذمة، والتعامل في العملات في الأسواق المالية، والمواعدة في بيع العملات، واشترط الأجل أو إرجاء تسليم أحد البدلين في التعامل بالعملات، وبعض الحالات المطبقة في المؤسسات.

- أن يتم التماثل في البدلين الذين هما من جنس واحد ولو كان أحدهما عملة ورقية والآخر عملة معدنية مثل الجنيه الورقي والجنيه المعدني للدولة نفسها .
- أن لا يشتمل العقد على خيار شرط أو أجل لتسليم أحد البدلين أو كليهما .
- أن لا تكون عملية المتاجرة بالعملات بقصد الاحتكار، أو بما يترتب عليه ضرر بالأفراد أو المجتمعات .
- أن لا يكون التعامل بالعملات في السوق الآجلة .
- ٢/٢ يحرم التعامل في سوق الصرف الآجل سواء أتم بتبادل حوالات آجلة أم بإبرام عقود مؤجلة لا يتحقق فيها قبض البدلين كليهما .
- ٢/٢ يحرم الصرف الآجل أيضاً ولو كان لتوقي انخفاض ربح العملية التي تتم بعملة يتوقع انخفاض قيمتها .
- ٤/٢ يحق للمؤسسة لتوقي انخفاض العملة في المستقبل اللجوء إلى ما يأتي :
- إجراء قروض متبادلة بعملات مختلفة بدون أخذ فائدة أو إعطائها شريطة عدم الربط بين القرضين.

- اعتبارية طبقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي فتختلف من حيث الجنس تبعاً لجهة اعتبارها نقداً .
- وبناء عليه اشترط في تبادل العملات من الجنس نفسه التماثل بين البدلين ، والتقابض للبدلين قبل تفرق العاقدین، أما مع اختلاف الجنس فلا بأس من التفاوت ولكن لا بد من التقابض في المجلس.
- الحكم الشرعي للمتاجرة في العملات:
- الحكم الأصلي للمتاجرة في العملات هو الإباحة ، لأنها داخلة في عموم الأدلة على مشروعية بيع الذهب والفضة والنقود، وهي وجهة من وجوه الكسب، وحكمها الإباحة ما لم يطرأ عليها سبب للتحريم أو الكراهة ومستند ذلك الأحاديث الواردة في مبادلة العملات وإطلاق الحكم المستنبط منها حسبما قرره الفقهاء في باب الصرف، فإذا اختلف شيء من الضوابط الشرعية حرمت المتاجرة .
- ١/٢ تجوز المتاجرة في العملات شريطة مراعاة الأحكام والضوابط الشرعية الآتية :
- أن يتم التقابض قبل تفرق العاقدین سواء أكان القبض حقيقياً أم حكماً .

مستند الأحكام الشرعية : الأدلة الواردة في المبادلة في العملات:

جاء في السنة النبوية أحاديث عديدة لتنظيم أحكام المبادلة في العملات ، ومن أشهرها الحديث الذي رواه عباد بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الذهب بالذهب والفضة بالفضة - إلى أن قال - مثلاً بمثل، سواء بسواء ، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد وحديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا عنها غائباً بناجز وهذا الحديثان صريحان في أن الذهب جنس والفضة جنس وقد صدرت قرارات من الجهات الفقهية بمقتضى الحكم الشرعي المقرر لدى الفقهاء بكون الدنانير جنساً مختلفاً عن الدراهم، وقاس فقهاء العصر العملات الورقية والمعدنية على العملات الذهبية والفضية المنصوص عليها في الأحاديث الصحيحة وأن عملة كل بلد تعتبر جنساً آخر غير عملة البلد الآخر، لأنها نقود



- شراء بضائع أو إبرام عمليات مرابحة بنفس العملة .
- ٥/٢ يجوز أن تتفق المؤسسة والعميل عند الوفاء بأقساط العمليات المؤجلة (مثل المرابحة) على سدادها بعملة أخرى بسعر يوم الوفاء .
- ٦/٢ القبض في بيع العملات
- ١/٦/٢ إذا تم التعاقد على بيع مبلغ من العملات فلا بد من تسليم وقبض جميع المبالغ موضوع المتاجرة قبل التفرق .
- ٢/٦/٢ لا يكفي لجواز المتاجرة بالعملات قبض أحد البدلين دون الآخر ، ولا قبض جزء من أحد البدلين ، فإن قبض جزء من أحد البدلين صح فيما تم قبضه دون الباقي .
- ٢/٦/٢ يتحقق القبض بحصوله حقيقة أو حكماً وتختلف كيفية قبض الأشياء بحسب حالها واختلاف الأعراف فيما يكون قبضاً لها .
- ٤/٦/٢ يتحقق القبض الحقيقي بالمناولة بالأيدي .
- ٥/٦/٢ يتحقق القبض الحكمي اعتباراً وحكماً بالتخلية مع التمكين من الصرف ولو لم يوجد القبض حساً ، ومن صور القبض الحكمي المعتمدة شرعاً وعرفاً ما يأتي:
- القيد المصرفي لمبلغ من المال في حساب العميل في الحالات الآتية :
- إذا أودع في حساب العميل مبلغ من المال مباشرة أو بحوالة مصرفية .
- إذا عقد العميل عقد صرف ناجز بينه وبين المؤسسة في حالة شراء عملة بعملة أخرى لحساب العميل.
- إذا اقتطعت المؤسسة - بأمر العميل - مبلغاً من حساب له لتضم إلى حساب آخر بعملة أخرى في المؤسسة نفسها أو غيرها لصالح العميل أو لمستفيد آخر ، وعلى المؤسسة مراعاة قواعد عقد الصرف في الشريعة الإسلامية.
- ويقتصر تأخير القيد المصرفي - بالصورة التي يتمكن المستفيد بها من التسليم الفعلي - إلى





المدة المتعارف عليها في أسواق التعامل ، على أنه لا يجوز للمستفيد أن يتصرف في العملة خلال المدة المفتقرة إلا بعد أن يحصل أثر القيد المصرفي بإمكان التسليم الفعلي .

تسلم الشيك إذا كان له رصيد قابل للسحب بالعملة المكتوب بها عند إستيفائه ، وتم حجز المؤسسة له .

تسلم البائع قسيمة الدفع الموقعة من حامل بطاقة الائتمان (المشتري) في الحالة التي يمكن فيها للمؤسسة المصدرة للبطاقة أن تدفع المبلغ إلى قابل البطاقة بدون أجل .

٧/٢ التوكيل في المتاجرة بالعملات

• يجوز توكيل الغير بإبرام عقد بيع عملات ، مع توكيله بالقبض والتسليم .

• يجوز توكيل الغير ببيع عملات بدون توكيله بالقبض، شريطة قيام الموكل أو وكيل آخر بالقبض قبل تفرق العقادين.

• يجوز التوكيل بقبض العملة بعد إبرام عقد الصرف على أن لا يفترق الموكلان قبل تمام القبض من الوكيلين .
المستند الشرعي

التوكيل بمبادلة العملات صحيح شرعاً ، لأن الوكالة تصح فيما تصح مباشرته ، فكما تصح المبادلة بمباشرة الشخص يصح التوكيل بها إلا أنه نظراً لاشتراط القبض عقب التعاقد فإن المعتبر هو قبض العاقد، سواء كان هو الأصيل أم الوكيل فإذا حصل التوكيل بالقبض فقط فالعبرة في الافتراق قبل القبض هي بالنسبة للعاقدين لا للوكيل.

٨/٢ استخدام وسائل الاتصال الحديثة في المتاجرة في العملات

• التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة بين طرفين في مكانين متباعدين تنشأ عنه نفس الآثار المترتبة على إجراء العقد في مكان واحد.

• الإيجاب المحدد المدة الصادر بإحدى الوسائل المشار إليها يظل ملزماً لمن أصدره خلال تلك المدة ولا يتم العقد إلا عند القبول والتقاطبض الحقيقي أو الحكمي

المستند الشرعي هو أن أساس العقود هو التراضي ، فكل مايدل عليه يعتد به ولو عرفاً . ووسائل الاتصال الحديثة هي من هذا القبيل .

وقد صدر بشأن هذه الوسائل قرار من مجمع الفقه الإسلامي الدولي وهو تأكيد لما قرره الفقهاء من صحة التعاقد بالكتابة والإشارة المفهومة فيشمل ذلك كل مايستجد من وسائل، كالبرقيات، والفاكس، والانترنت.... الخ .

٩/٢ المواعدة في المتاجرة في العملات
• تحرم المواعدة في المتاجرة في العملات إذا كانت ملزمة للطرفين ولو كان ذلك لمعالجة مخاطر هبوط العملة أما الوعد من طرف واحد فيجوز ولو كان ملزماً .

• لا يجوز مايسمى في المجالات المصرفية " الشراء والبيع الموازي للعملات " (parallel purchase and sale of currencies)

وذلك لوجود أحد اسباب الفساد الآتية :
• عدم تسليم وتسلم العملتين (المشتراة والمبيعة) ، فيكون حينئذ من بيع العملة بالأجل.

• اشتراط عقد صرف في عقد صرف آخر .
• المواعدة الملزمة لطرفي عقد الصرف .
• لا يجوز أن يقدم أحد طرفي المشاركة أو المضاربة التزاماً للطرف الآخر بحمايته من

مخاطر المتاجرة في العملات ، ولكن يجوز أن يتبرع طرف ثالث بذلك من غير أن ينص في عقدهما على ذلك الضمان .

المستند الشرعي

تحريم المواعدة الملزمة في مبادلة العملات هو ما عليه جمهور الفقهاء لأن المواعدة الملزمة من طريفي المبادلة تشبه العقد وبما أنها لا يعقبها القبض لعدم رغبة الطرفين فيه فإنها لا تجوز.

وقد جرى العرف الغالب بين المؤسسات المالية على أن الوعد ملزم حتى لو لم ينص على الإلزام، أما الوعد من طرف واحد فليس ممنوعاً في الصرف ولو كان ملزماً

١٠/٢ المبادلة في العملات الثابتة ديناً في الذمة • تصح المبادلة في العملات الثابتة ديناً في الذمة إذا أدت إلى الوفاء بسقوط الدينين محل المصارفة وتفرغ الذمتين منهما ومن صورها ما يأتي:

• تطارح (إطفاء) الدينين ، بأن يكون في ذمة شخص دنانير لآخر ، وللآخر في ذمة الأول دراهم ، فيتفقان على سعرالمبادلة لإطفاء الدين كله أو بعضه تبعاً للمبالغ ويطلق على هذه العملية أيضاً (المقاصة) .

• استيفاء الدائن دينه الذي هو بعملة ما بعملة أخرى ، على أن يتم الوفاء فوراً بسعر صرفها يوم السداد.

• مستند صحة المبادلة في المعاملات الثابتة في الذمة بشرط تفرغ الذمتين: أنه يؤدي إلى وفاء الدين بإسقاطه، وليس فيه التعامل الممنوع بالديون بيعاً وشراء. وبعض الصور المذكورة في المعيار وردت فيها نصوص ، منها الحديث المروي عن ابن عمر رضي الله عنه

قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة رضي الله عنها فقلت: يا رسول الله رويديك أسألك، إني أبيع الإبل بالبيع فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير، أخذ هذه من هذه وأعطني هذه من هذه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء. كما أن بعض الصور هي من قبيل المقاصة وهي مشروعة.

١١/٢ اجتماع الصرف والحوالة المصرفية

• يجوز إجراء حوالة مصرفية بعملة مغايرة للمبلغ المقدم من طالب الحوالة ، وتتكون تلك العملية من صرف بقبض حقيقي أو حكمي بتسليم المبلغ لإثباته بالقبض المصرفي، ثم حوالة (تحويل) للمبلغ بالعملة المشتراة من طالب الحوالة ويجوز للمؤسسة أن تتقاضى من العميل أجرة التحويل.

• مستند صحة الصرف مع الحوالة حصول القبض الحكمي بالقبض المصرفي للمبلغ المقدم بعملة لصرفه بعملة أخرى وتحويله، وقد صدر بشأن هذه الصورة قرار مجمع الفقه

الإسلامي الدولي، ونصه : " إذا كان المطلوب في الحوالة دفعها بعملة مغايرة للمبالغ المقدمة من طالبها فإن العملية تتكون من صرف وحوالة وتجري عملية الصرف قبل التحويل وذلك بتسليم العميل المبلغ للبنك أو تقييد البنك له في دفاتر بعد الاتفاق على سعر الصرف المثبت في المستند المسلم للعميل ثم يجري الحوالة بالمعنى المشار إليه.

١٢/٢ صور من المتاجرة بالعملات عن طريق المؤسسات

• من الصور الممنوعة شرعاً متاجرة العميل بالعملات بمبالغ أكثر مما يملكه ، وذلك من خلال منح المؤسسة التي تدير المتاجرة تسهيلات مالية للعميل ليتاجر بأكثر من المبلغ المقدم منه.

• لايجوز للمؤسسة إقراض العميل بمبالغ تشتترط عليه فيها التعامل بالمتاجرة بالعملات معها دون غيرها ، فإن لم تشتترط ذلك فلا مانع منه شرعاً .

صور من المتاجرة بالعملات

الصور التي يتم فيها إعطاء تسهيل مالي للعميل الراغب في المتاجرة في العملات يحصل فيها التعامل في ما لا يملكه، وبيع ما لا يملك ممنوع شرعاً أما الصورة التي فيها إقراض من المؤسسة للعميل فإنه يتعامل فيما يملكه، لكن يختلف الحكم بين حال الاشتراط على العميل بالتعامل مع المؤسسة المقرضة فإن فيها الجمع بين القرض والمعاوضة، وهو ممنوع شرعاً لجر نفع للمقرض، فإذا لم يشترط ذلك انتفى المحذور.



بنك فيصل الاسلامي السوداني

يصنف ضمن افضل المؤسسات المالية اسلامية فى العالم



الأستاذ / عبد الله علي محمد
مساعد المدير العام للقطاع الإداري



GLOBAL FINANCE

في المستقبل، كما شملت معايير التقييم النمو في الأصول والربحية والانتشار الجغرافي والعلاقات الاستراتيجية وتطوير الأعمال الجديدة والابتكار في المنتجات. كذلك السمعة الحسنة ورضا العملاء، وآراء المحللين وغيرهم من المعنيين في هذه الصناعة. وقد حاز بنك فيصل الاسلامي السوداني تصنيف أفضل بنك علي مستوي السودان وفق هذه المعايير. وقد شمل التصنيف المؤسسات التي لها انتشار جغرافي عالمي، اقليمي ومحلي

أفضل الممارسات الدولية من خلال عملياتنا، وبشكل خاص فيما يتعلق بالأنظمة الإدارية في كافة مستويات الأداء التي تتبعها وسوف نواصل العمل تجاه تحقيق المزيد. وهذا التصنيف يؤكد الإستراتيجية الواضحة للبنك والتي تسعى دائماً إلى تحقيق الريادة والتميز بفضل الله سبحانه وتعالى . يذكر أن معايير التصنيف احتوت علي مدي مساهمة المؤسسة في نمو التمويل الإسلامي وتلبية بنجاح احتياجات عملائها على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال قنوات حديثة وفعالة. وإيجاد هذه المؤسسات لأساس إستمرار النمو والسلامة

وفق التصنيف العالمي الذي أعدته مؤسسة (جلوبال فاينانس)، لأفضل المؤسسات المالية الإسلامية في بلدان العالم، تم تصنيف بنك فيصل الاسلامي السوداني من ضمن منظومتها الأفضل في السودان للعام ٢٠١٣م الأستاذ/ عبدالله علي محمد، مساعد المدير العام للقطاع الإداري ببنك فيصل الاسلامي السوداني، أعرب عن إعتراز مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين بالبنك بهذا التصنيف، و اضاف بأننا وبالرغم من التحديات التي واجهت الأزمة المالية العالمية والتغيرات الكبيرة في الاقتصاد، نفخر بقدرتنا على تطبيق



شركة التأمين الإسلامية المحدودة
ISLAMIC ANSURANCE CO.LTD. (SUDAN)

بخطي راسخة

30 عام

تأميناً إسلامياً . . تكافلياً . . تحاورياً

شركة التأمين الإسلامية المحدودة إحدى الشركات التابعة لبنك فيصل الإسلامي السوداني

المكتب الرئيسي : الخرطوم - مركز الفيحاء التجاري - شارع علي عبد اللطيف

ص - ب ٢٧٧٦ هاتف : ٨٣٧٧٠٥٠٧ - ٨٣٧٧١٧٥١ - ٨٣٧٨١٥٥٦ فاكس : ٨٣٧٧٨٩٥٩

البنوك الالكترونية



مهندس/ محمد صلاح المفتي

إدارة التقنية المصرفية



كيف
يعمل
البنك
الالكترونى ؟

يتميز أداؤها بالسرعة فى انجاز الاعمال و
لاحتياج لانتقال العميل الى موقع البنك ومقابلة
الموظفين بينما يتطلب الامر فقط ان يدخل
العميل على شبكة الانترنت والمرور الى الخدمة
التي يريدتها وسرعان ما تتم وتنتهى فى وقت
بسيط.

مخاطر البنوك الالكترونية

مخاطر التشغيل

□ عدم التأمين الكافى للنظام.

□ عدم ملائمة تصميم النظام او انجاز العمل او
اعمال الصيانة.

□ اساءة الاستخدام من قبل العملاء.

التجارة الإلكترونية

في هذا العصر الذي ينتشر فيه الانترنت انتشارا
هائلاً ، شاع مفهوم التجارة الإلكترونية التي
تتيح العديد من المزايا بالنسبة لرجال الأعمال

يسمى البنوك الالكترونية.

مزايا البنوك الالكترونية

□ امكانية الوصول الى قاعدة اوسع من العملاء:
عبر العالم دون التقييد بمكان او زمن معين
وغالبيتهم ممن يعملون بالتجارة الالكترونية.

□ تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة: بعد
انتشار التجارة الالكترونية اصبح هناك عمليات
مصرفية جديدة لا يمكن لاي بنك من ادائها
لعملائه الا اذا كان بنكا الكترونيا لما تتميز به
تلك العمليات المصرفية من سرعة فى الاداء.

□ خفض تكاليف التشغيل: تتمثل مصاريف
التشغيل فى تكاليف شراء الموقع وتأثيثه
وتكاليف العمالة والصيانة وهذه التكاليف تعتبر
معدومة بالنسبة للبنوك الالكترونية نظرا لعدم
احتياجها الى ذلك.

□ زيادة كفاءة اداء البنوك الالكترونية: حيث

مع ازدياد عمليات التجارة الدولية الالكترونية
اصبح هناك الكثير من رؤوس الاموال الضخمة
التي يتم استثمارها فى هذا المجال اصبح هناك
احتياج كبير لوجود نوعية جديدة من البنوك
غير التقليدية تستطيع التعامل مع هذا النوع
من التجارة ولا تتقيد بمكان معين او بوقت معين
او بأوقات عمل معينة كالبنوك التقليدية وعليه
نشأت فكرة البنوك الالكترونية للتعامل مع
التجارة الالكترونية الدولية.

بدات البنوك فى تطوير ما تقدم من خدمات
الى زبائنهم بدات بماكينه الصرف الآلى
التي تسمح للعميل بسحب مبلغ من المال من
رصيده لدى هذا البنك ثم تطور الامر وبدأت
تلك الماكينات غى تقديم كشف حساب للعميل
برصيد فى البنك وإيداع ما يريد من النقود فى
حسابه عبر تلك الماكينات وهكذا تطورت الى ما

تسويق أكثر فعالية وأرباح أكثر

تواصل فعال مع الشركاء والعملاء

تخفيض مصاريف الشركات



والمستهلكين.

تعريف التجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية هي نظام يتيح عبر الإنترنت حركات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات، ويمكن تشبيه التجارة الإلكترونية بسوق إلكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون، أو شركات، أو محلات) والوسطاء (السماسرة) والمشترون، وتقدم فيه المنتجات والخدمات، في صورة افتراضية أو رقمية، كما يدفع ثمنها بالنقود الإلكترونية.

فوائد التجارة الإلكترونية

تقدم التجارة الإلكترونية العديد من المزايا التي يمكن أن تستفيد منها الشركات والزبائن بشكل كبير .

١- تخفيض مصاريف الشركات

تعد عملية إعداد وصيانة مواقع التجارة الإلكترونية على الويب أكثر اقتصادية في بناء أسواق التجزئة أو صيانة المكاتب، ولا تحتاج الشركات إلى الإنفاق الكبير في الأمور الترويجية، ولا تحتاج لاستخدام عدد كبير من الموظفين للقيام بعمليات الجرد والأعمال الإدارية، إذ توجد قواعد بيانات على الإنترنت تحتفظ بتاريخ عمليات البيع في الشركة وأسماء الزبائن، ويتيح ذلك لشخص بمفرده استرجاع المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات لتفحص تواريخ عمليات البيع بسهولة .

٢- تسويق أكثر فعالية وأرباح أكثر

إن اعتماد الشركات على الإنترنت في التسويق يتيح لها عرض منتجاتها وخدماتها في مختلف أنحاء العالم دون انقطاع - طيلة ساعات اليوم وطيلة أيام السنة - مما يوفر لهذه الشركات فرصة أكبر لجنى الأرباح، إضافة إلى وصولها إلى المزيد من الزبائن.

٣- التواصل الفعال مع الشركاء والعملاء

توفر التجارة الإلكترونية طريقة فعالة لتبادل المعلومات مع الشركاء، كما توفر فرصة جيدة للشركات للاستفادة من البضائع والخدمات المقدمة من الشركات الأخرى (أي الموردين)، وهي ما تعرف بالتجارة الإلكترونية من الشركات إلى الشركات (Business-to-Business).

آفاق ومستقبل التجارة الإلكترونية

تسمح هذه التجارة الجديدة للشركات الصغيرة بمنافسة الشركات الكبيرة، وتستحدث العديد من التقنيات لتذليل العقبات التي تواجهها الزبائن، ولا سيما على صعيد سرية وأمن المعاملات المالية عبر الإنترنت، وقد ظهرت تقنيات أمنية، وقد أدى ظهور مثل هذه التقنيات على إزالة الكثير من المخاوف التي كانت لدى البعض، وتشير هذه المؤشرات بمستقبل مشرق للتجارة الإلكترونية.

إلا أنه من الصعب التنبؤ بما ستحملة إلينا هذه التجارة، ولكن الشيء الوحيد المؤكد بان التجارة الإلكترونية موجودة وفي تطور ورواج .

النقود الإلكترونية:

أهمية النقود الإلكترونية

لقد ترتب على ظهور النقود الإلكترونية وتطورها نتائج إيجابية هامة، إذ تعاظم حجم المعاملات وازدادت سرعة التعامل في الأوراق المالية والسلع الدولية، لدرجة أصبحت النقود الورقية تشكل نسبة قليلة من المعروض النقدي الإجمالي بالمقارنة بالنقود الإلكترونية التي تسير بسرعة الصوت وبكميات كبيرة، وفي كل مرة تنتقل في نبضاتها قوى شرائية تمثل تبادل لصفقات مالية منجزة بين ألوف المتعاملين،

مما أعطاهم قدراً كبيراً في كفاءة الأداء ومن جني الأرباح على مدار الساعة، ولا تزال هذه الخدمات الجيدة تزداد تطوراً وتحسناً.

من الذي يستفيد من الخدمات الإلكترونية؟ يمكن لأي شخص الاستفادة من الخدمات الإلكترونية المتطورة من طلب بيع وشراء أسهم أو تحويل الأموال أو حتى إجراء المعاملات المصرفية كدفع الفواتير بأنواعها، كما يستطيع المتعاملون مع بطاقات الائتمان والصرف الآلي الممغنطة مع عدة ألوف من نوافذ الصرف الآلي، التي تجرى مقاصتها من البنوك بسرعة فائقة.

تعريف النقود الإلكترونية

النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها .

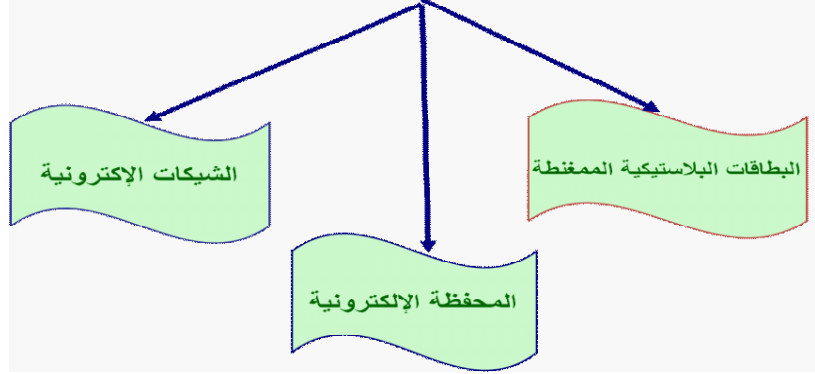
البطاقات البلاستيكية الممغنطة

هي بطاقات مدفوعة سلفاً تكون القيمة المالية مخزنة فيها، ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الإنترنت وغيرها من الشبكات، كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية.

الشبكات الإلكترونية



أشكال النقود الإلكترونية



وستستعرض بعضاً منها كما يلي:

- النظام المصرفي (بنكبانك ٢٠٠٢ - قواعد البيانات الموزعة في كافة فروع البنك) .
- نظام الفرع الافتراضي ٢٠٠٤ (خدمة العميل من أي فرع دون التقيد الجغرافي بالفرع الذي يوجد به حساب ذلك العميل) .
- أنظمة التعامل عن بعد ٢٠٠٤ (الهاتف المصرفي والبنك الإلكتروني) (معرفة الرصيد ، وكشف الحساب ومعرفة أسعار العملات) .

- الصراف الآلي و خدمة نقاط البيع عبر بطاقات الخصم ٢٠٠٦ و تقديم الخدمات الأساسية (السحب النقدي، المراتب الإلكترونية ، التحويل بين حسابات العميل ، كشف الحساب المصرفي)

- نظام التحصيل الإلكتروني (٢٠٠٧) (للجامعات و المعاهد العليا (جامعة الخرطوم ، جامعة السودان ، جامعة النيلين ، جامعة أمدرمان الإسلامية، جامعة البحر الأحمر بورتسودان ، جامعة وادي النيل عطبرة ، جامعة كردفان ، جامعة الجزيرة)

- نظام التحصيل الإلكتروني (٢٠١٠) (للجهات الحكومية (الجمارك (دفع الشهادات الجمركية عبر نوافذ بنك فيصل الاسلامي السوداني) .

- نظام التحصيل الإلكتروني (٢٠١٢) (للجهات الحكومية (وزارة الداخلية سجل المدني ، الادلة الجنائية ، المباحث)

- نظام الايداع النقدي عبر الصرافات الآلية (٢٠١٢) . (خدمات التحصيل الإلكتروني) .

- شراء الخدمات عبر الصراف الآلي (الاتصالات)

- شراء الخدمات عبر الصراف الآلي (الكهرباء)

- الموبايل المصرفي (٢٠١٢): (خدمات الاتصالات ، الكهرباء ، كشف الحساب ، التحويل) .

- خدمة الشيك الإلكتروني قريباً

تطور الصيرفة الإلكترونية - نموذج بنك فيصل الاسلامي السوداني تحقيق كفاءة أداء الصيرفة الإلكترونية بينك فيصل الإسلامي السوداني عرفتها إستراتيجيته بانها مطلباً رئيساً نحو تعزيز دوره في ريادة التقنية المصرفية. ومن هنا برزت أهمية التطوير المستمر تقنياً ومهنياً وإدارياً حتى يواكب تطلعات العصر واحتياجاته الاقتصادية. وقد إهتم البنك بعملية التطوير المستمر لأعمال البنك فكان إدخال أنظمة العمل الحديثة، والتدريب المتقدم للعناصر البشرية ايداناً لثورة حقيقية في الصناعة المصرفية وأصبح العمل والتعامل مع البنك سهلاً وسريعاً ومتوفراً على مدار الساعة في الأماكن والمواقع المختلفة، ونظير هذه الخدمات أصبح الاحتفاظ بالنقود بالوسائل التقليدية أمر غير عملي خاصة في ظل سهولة الإيداع والسحب في أي وقت، وأصبحت خزائن البنك هي المكان الآمن للجميع وازداد الوعي الثقالي لدى الجميع بهذا الدور وأهميته، فامتدت دائرة التوفير والإيداع، حيث يتم تجميع الأموال واستثمارها في المشروعات الاقتصادية التي تعود بالفائدة على أصحابها . وفي ظل هذا التطور فقد ظهر ما يعرف بثقافة الصيرفة الإلكترونية والتي يمكن تعريفها على النحو التالي:

هي قيام المصارف بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدام وسائط الاتصال الإلكترونية المفتوحة، وتقوم المصارف بتقديم هذه الخدمات لتعزيز حصتها في السوق المصرفي أو خفض التكاليف كوسيلة لتوسيع نشاطها داخل وخارج حدودها الوطنية. مر البنك بمراحل تطور متعددة لأنظمة التقنية

الشيك الإلكتروني هو المكافئ الإلكتروني للشيكات التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، والشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله)، الذي يقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك ، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادةه إلكترونياً إلى مستلم الشيك (حامله) ، ليكون دليلاً على أنه يقوم بإلغاء الشيك وإعادةه إلكترونياً إلى مستلم الشيك، ليكون دليلاً على أنه تم صرف الشيك فعلاً، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونياً من أنه تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

مزايا النقود الإلكترونية تكلفة تداولها زهيدة : تحويل النقود الإلكترونية عبر الانترنت والشبكات الأخرى أرخص بكثير من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية. لا تخضع للحدود : يمكن تحويل النقود الإلكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم وفي أي وقت وذلك لاعتمادها على الانترنت التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا تعترف بالحدود السياسية.

بسيطة وسهلة الاستخدام : تسهل النقود الإلكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير ، فهي تفني عن ملء الاستمارات.

تسرع عمليات الدفع : تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق بها فوراً في الزمن الحقيقي، دون الحاجة إلى أي وساطة، مما يعني تسريع هذه العملية.

تشجع عمليات الدفع الآمنة: تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الإلكترونية أجهزة خادمة تدعم الحركات المالية الآمنة، مما يجعل عمليات دفع النقود الإلكترونية أكثر أماناً.



شركة الفيصل العقارية

إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني



الخرطوم - شارع على عبد اللطيف - مركز الفيحاء التجاري - الطابق الثاني

تلفون : ٨٣٧٤١٤٥١ - ٨٣٧٤١٤٥٢ - الادارة التجارية: ٨٣٧٤١٤٥٣ فاكس: ٨٣٧٤١٤٥٤

www.alfaisalrealstate.com

الاتجاه الروحي والأخلاقي في رسالة الاقتصاد



د. فيروز عثمان صالح
مركز أبحاث الإيمان



للإمام بديع الزمان النورسي



الاقتصاد - تحض على الاقتصاد والقناعة وتحذر من مغبة الإسراف والتبذير).

ومما يؤكد ذلك انه صدر هذه الرسالة بقوله تعالى (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا) الأعراف : ٣١ ويعقب عليها قائلًا : هذه الآية الكريمة تلقن درسًا في غاية الأهمية وترشد إرشادًا حكيمًا بليغًا بصيغة الأمر إلى الاقتصاد ، ونهي صريح عن الإسراف والتبذير الذي يناقضهما .

إن الإسراف والتبذير بينهما عموم وخصوص فالتبذير أخص من الإسراف لأنه يستعمل في إنفاق المال في السرف والمعاصي، أو في غير حق، والإسراف أعم من ذلك لأنه مجاوزة الحد سواء أكان في الأموال أم في غيرها فالإفراط في الكلام سرف، وقتل النفس بغير حق سرف لأنه فيه مجاوزة للحد ومنه قوله تعالى (فلا يسرف في القتل) (الإسراء: ٣٣)

المادية والروحانية في الاقتصاد الاسلامي:
إن الاسلام يقرن بين مطالب الجسم والنفس في تعاليمه ويكف طغيان أحدهما على الآخر، ويرى في تسويق حاجتهما عونًا للمرء على أداء رسالته في هذه الحياة وما بعدها.

فالانظمة الاقتصادية الوضعية تتفق في توجيه اهتمامها على النفع والتطور المادي دون اعتبار كبير بالقيم الروحية والخلقية، فالنظام الرأسمالي يقوم على أساس فصل الدين

النورسي (اللمعة التاسعة عشر من كتابه للمعات) بكاملها للحديث عن الاقتصاد - والذي يعني عنده الاعتدال في النفقة والقناعة - بالإضافة إلا انه قد أشار إلى بعض المسائل المرتبطة بالاقتصاد في ثانيا رسائل النور .

نهج الإمام النورسي نهجًا فريدًا في تناوله للمسائل المختلفة المتعلقة بالاقتصاد ، فقد إتجه بها اتجاهًا خليقًا وروحياً - مع عدم إهماله للبعد المادي - وقد استند في كل ذلك على القرآن والسنة وأقوال العلماء . مما شهد له بالتميز والتفرد .

وتبين هذه الدراسة أن الإمام النورسي قد ركز في دراسته (الاقتصاد) على تتبع الحكم والفضائل الكامنة في الاقتصاد والاعتدال والتي منها : أن الاقتصاد سبب الشكر ، وجالب للبركة والنماء ، وسبيل العزة والكرامة .

وكذلك تبين الدراسة نتائج ومساوئ الإسراف - كما وضحها الإمام النورسي - وهي عدم القناعة المولد للشكوى ، والخيبة والخسران ، وتلف الإخلاص وفساد العمل

معنى الاقتصاد عند الإمام النورسي :

إن المتمعن لرسالة الاقتصاد - اللمعة التاسعة عشر - يلحظ الإمام النورسي قد استخدم مصطلح (الاقتصاد) في مقابل (الإسراف والتبذير) فتجده يقول (هذه الرسالة - رسالة

تعالج هذه الدراسة موضوعًا مهمًا (الاتجاه الأخلاقي والروحي في رسالة الاقتصاد للإمام بديع الزمان النورسي) وتبرهن الدراسة على أن الاقتصاد عند الإمام النورسي يعني الاعتدال في النفقة وأنه نقيض الإسراف . وأن الإمام النورسي قد استخدم هذا المصطلح بهذا المعنى في مجمل الرسالة . وقد وافق بهذا المعنى اللغوي الشرعي للاقتصاد .

وتعني هذه الدراسة بتوضيح الحكم والفضائل الكامنة في (الاقتصاد) عند الإمام النورسي ، وكيف إن الإمام النورسي قد اتجه بها اتجاهًا أخلاقيًا وروحياً مع عدم إهماله للجوانب المادية ، ومن تلك الحكم كون الاقتصاد سببًا للشكر وجالبًا للبركة والاستكثار وسبيلًا للعزة والكرامة .

وكذلك تبين الدراسة نتائج ومساوئ الإسراف عند الإمام النورسي وهي: عدم القناعة المولد للشكوى والخيبة والخسران وتلف الإخلاص وفساد العمل .

الحمد لله والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين .

تهتم هذه الدراسة بموضوع مهم وهو (الاتجاه الأخلاقي والروحي في رسالة الاقتصاد للإمام بديع الزمان النورسي) فقد خصص الإمام

عن الاقتصاد، ويعتبر العامل الاقتصادي هو المبعث الحقيقي والمؤثر السليم لتقدم البشرية مما انعكس في وجود بعض القيم السلبية في المجتمعات التي تنتهج هذا النظام كالمادية والأنانية والفردية والاستغلال.

أما النظام الاشتراكي الاقتصادي فلم يكتف بفصل الدين عن الحياة الاقتصادية بل أنكر الأديان وحاربها على اعتبار أنها عائق للتقدم الاقتصادي، أما النظام الاقتصادي الإسلامي فنلاحظ فيه التكافل والتآلف والجمع بين الحاجات المادية والمعنوية في جميع المعاملات الاقتصادية.

إن آفة الحضارة المادية أنها سخرت العقول للشهوات وأخرست نداء الروح ووجدت أن الإنسان نفخة من روح الله ورأت أنه -كلاً- وجزءاً -نشأ من الأرض فلا يجوز أن يرفع رأسه إلى أعلى يذكر الله ولي نعمته وسر عظمته.

أما الإسلام فقد صالح في تعاليمه بين مطالب الجسد ومطالب الروح وبين واجبات الدنيا وواجبات الآخرة لذلك فإن النشاط الاقتصادي في الإسلام ينطلق من حقيقة الطبيعة المزدوجة للإنسان فأبرز ما في الكيان البشري أنه كيان مزدوج الطبيعة ولا يوجد نشاط ولا شعور ولا فكر ولا تصرف لا تبدو فيه هذه الظاهرة، ذلك أن الإنسان هو قبضة من طين ونفخة من روح الله تعالى (إذ قال ربك للملائكة إني خالق بشرا من طين، فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين) سورة ص: ٧١/٧٢).

ومما يؤكد هذا الاتجاه الأخلاقي للنشاط الاقتصادي الإسلامي قوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية) البقرة: ١٨٠، فسمى الله المال خيراً كما في قوله تعالى (وإنه لحب الخير لشديد) العاديات: ٧، وراء تسمية المال خيراً مغزى أخلاقياً لطيفاً مفاده أن المال (لا يرى ذا قيمة واعتبار إلا إذا استعمل في أوجه البر وأنفق في طرق الخير). فهو عندئذ نعمة يمتد خيرها ليشمل الفرد والأمة لكونه عصب اقتصادها.

الاقتصاد في النفقة يبارك في الرزق :

يؤكد الإمام النورسي على أن المقتصد لا يعاني فقراً وعوزاً ، فالالاقتصاد سبب جازم لإنزال البركة إذ يقول في النكتة الرابعة " إن المقتصد

لا يعاني فاقة العائلة وعوزها كما هو مفهوم الحديث الشريف (لا يعول من اقتصد) " . أجل هنالك من الدلائل القاطعة التي لا يحصرها العد بان الاقتصاد سبب جازم لإنزال البركة ، وأساس متين للعيش الأفضل .

وكان رحمه الله يفخر على الناس بقوله (إن نقودي قليلة جداً إلا أنني املك الاقتصاد وقد تعودت على القناعة فانا اغني منكم بكثير) وكان يرفض دائماً من يعرض عليه زكاته أو هدية من نقد أو طعام بل إن الذين عرضوا عليه زكاتهم قد غلبهم الدين بعد سنتين لعدم اقتصادهم .

لقد حض القرآن الكريم والسنة الشريفة على التقليل والقصد والابتعاد عن الترف والإسراف ، فمن ذلك إن الله سبحانه وتعالى قد بين أن الترف يجر على أهله الهلاك والتلف . إذ يقول (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فدمرناهم تدميراً) الإسراء ١٦: قال الطبري أمرنا أهلها بالطاعة ففسقوا وفسقوا فيها فحق عليها القول ، إي توجب عليهم بمعصيتهم الله وفسوقهم فيها وعيد الله ، أوعد من كفر وخالف رسله من الهلاك بعد الأعداء والإنذار بالرسول والحجج (فدمرناهم تدميراً)

الاقتصاد سبب للعزة والكرامة والطمع سبب للذل والهوان :

للاقتصاد والقناعة ما يناقضهما من قيم وفي مقدمتها الطمع المورث للذل.

فالطمع اصطلاحاً : نزوع النفس إلى الشيء شهوة له . والطمع منه ما هو ممدوح ومنه ما هو مذموم ، فإذا كان الطمع بمعنى الرجاء في رحمة الله وتوقع الخير غدا محموداً كحال نبي الله سبحانه وتعالى إبراهيم عليه السلام عندما قال (والذي اطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين) الشعراء ٨٢ .

أما المذموم من الطمع فهو ما كان في حطام الدنيا من مال عارض أو منصب زائل أو جاه حائل وهذا دأب المنافقين الذين كانوا يطعمون في الصدقات (فان أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها إذا هم يسخطون) التوبة ٥٨ . وقد عقب ابن تيمية على الآية قائلًا (وهكذا كان حال من كان متعلقاً برئاسة أو ثروة ، أو نحو

ذلك من أهواء نفسه إن حصل له رضي ، وإن لم يحصل سخط فهذا عبد ما يهواه من ذلك) . إن من جعل الدنيا له مطعمًا فمهما ناله منها لن يشبع وفي ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم (منهومان لا يشبعان منهوم في علم لا يشبع ، ومنهوم في دنيا لا يشبع) . وقد فهم عمر رضي الله عنه ذلك فقال (تعلمت إن الطمع فقر وان اليأس غنى) .

وفي الطمع مصارع العقول وذهاب وهج العلم من رأس كل عقول ، ففي ذلك تجد عليا رضي الله عنه يقول (أكثر مصارع العقول تحت بريق المطامع) وقال أيضا (ما الخمر صرفا باذهب لعقول الرجال من الطمع) .

فلا عجب إذن من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستغذ ربه من الطمع ، وما ينجم عنه من معائب قائلًا (اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل ، والجبن والبخل . . . اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن نفس لا تشبع) .

الاقتصاد على الحاجات الضرورية هو عين الاقتصاد :

في ترتيب أولويات تنمية المال وتكثيره وكذلك في ترتيب إنفاق المال وبذله لا بد من مراعاة مصالح الناس في الدنيا والآخرة ، وهذه المصالح إما ضرورية أو حاجية أو تحسينية حسب تقسيم الإمامين الغزالي والشاطبي وغيرهما .

أما المصالح الضرورية فهي التي (لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدين على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت مصلحة الحياة وفي الآخرة فوت مصلحة النجاة والرجوع بالخسران المبين) ومجموع الضروريات الواجب حفظها خمس هي : الدين والنفس والنسل والمال والعقل وهي مراعاة في كل ملة فكل ما يتضمن حفظ هذه الأمور مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأمور مفسدة ودفعه مصلحة .

أما المصالح الحاجية فقد عرفها الإمام الشاطبي قائلًا (أما الحاجات فمعناها : إنها مفتقر إليها من حيث التوسعة ، ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب) فالحاجي إذا وقع في محل الحاجة لا في محل الضرورة .

الاخلاص التام قطعاً ولا يمكنه الحصول عليه
فهذه النتيجة ذات أهمية عظيمة جدرة بالدقة
والملاحظة، وبالقناعة لا يتلفت الى توجه الناس
اليه لاستغنائهم عنهم فيفتح أمامه باب الخلاص
وينفلق باب الرياء.

أهم نتائج الدراسة

- استعمال الاقتصاد في اللغة والشرع يوحي
بسمة من سمات الاقتصاد الإسلامي وهو
التوسط والاعتدال ، ومصطلح الاقتصاد عند
الإمام النورسي يعني الاعتدال والقناعة ،
ويقابل مصطلح الإسراف والتبذير .
- فالاقتصاد عند النورسي يعني القناعة والتي

الإنسان ليطفى (٦) ان رآه استغنى (العلق
٦٠٧

وكم من قرية حلت بساحتها النعمة لما بطر أهلها
النعمة وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى (وكم
أهلكنا من قرية بطرت معيشتها فتلك مساكنهم
لم تسكن من بعدهم إلا قليلا وكنا نحن الوارثين
(القصص ٥٨ فهذه القرى طفت وكفرت بأنعم
الله عليها ، فلما قابلوا النعمة بالبطر دمرهم
الله وخرب ديارهم .

ثانيا : الإسراف ينتج الحرص والحرص يؤدي
إلى الخيبة والخسران :

أكد الإمام النورسي إن الإسراف يؤدي إلى
الحرص الذي يفقد صاحبه العون الإلهي
فيصبح خاسرا خائبا إذ يقول (إن الإسراف
ينتج الحرص النتيجة الثانية للحرص الخيبة
والحرص . إذ يفوت مقصود الحريص ويتعرض
للاستئثار ، ويحرم من التيسير والمعاونة حتى
يكون مصداقاً للقول المشهور (الحريص خائب
خاسر) .

وقد أكد ذلك الإمام الغزالي في الأحياء
عند حديثه عن التوكل قائلا إن العاجز عن
الاضطراب - أي السعي - لم يجاوز رزقه ،
أما ترى الجنين في بطن أمه لما أن كان عاجزا
عن الاضطراب كيف وصل سرته بالأم ، حتى
تنتهي إليه فضلات غذاء الأم بواسطة السرة .
ثم لما لم يكن له سن يمضغ به الطعام جعل رزقه
من اللبن الذي لا يحتاج إلى المضغ . فكم من
يتيم قد يسر الله تعالى له حالا هو أحسن من
حال من له أب وأم فينجبر شفقة الأحاد بكثرة
المشفقين ، ويترك التعيم والاقتصار على قدر
الضرورة .

ثالثا : الحرص يتلف الإخلاص ويفسد العمل
الأخروي :

ولما كان الاخلاص لله هو شرطاً قبول الأعمال ،
فينبغي تجنب ما يفسده ، وقد بين الإمام
النورسي وهو يتحدث عن نتائج الإسراف أن
الحرص المتولد من الإسراف يفسد الاخلاص
والعمل الأخروي بينما القناعة تفتح باب
الخلاص إذ يقول (إن الحرص يتلف الإخلاص
ويفسد العمل الأخروي لأنه لو وجد حرص في
مؤمن تقي لرغب في توجه الناس وإقبالهم
إليه ومن يرقب توجه الناس وينتظره لا يبلغ

وأما المصالح التحسينية المقصود منها (الأخذ
بما يليق من محاسن العادات ، وتجنب أحوال
المدنسات ، التي تأنفها العقول الراجحات ،
ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق) . فالتحسيني
إذا لا يرجع إلى ضرورة أو حاجة لكن يقع موقع
التحسين والتزين والتيسير ورعاية أحسن
المناهج في العادات والمعاملات .

ويلحظ مما سبق إن الضرورات أهم المصالح
علي الإطلاق ، الأمر الذي تبني عليه الأحكام
الشرعية - ولا سيما الاقتصادية منها - التي
شرعت لحفظ الضرورات الخمس - المذكورة
فيما تقدم - أهم الأحكام وأحقها بالمرعاة .

آثار الإسراف ومساوئه :

أولا : عدم القناعة يولد الشكوى بدلا من الشكر :
قد كان الإمام النورسي مصيبا ومحقا في أن
الإسراف ينتج الحرص والطمع وعن ذلك عدم
القناعة الذي يؤدي الى الشكوى والكسل عن
الكسب الحلال والبحث عن الثراء بطرق غير
مشروعة مما يؤدي الى إهدار العزة والكرامة
إذ يقول (إن الإسراف ينتج الحرص والحرص
يولد ثلاث نتائج أولاها عدم القناعة، فقد ربط
النبي صلى الله عليه وسلم بين القناعة والشكر
فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم (يا ابا هريرة كن ورعا
تكن اعبد الناس وكن قنعا تكن اشكر الناس) .
إذن فالإسراف يضع فضيلة الشكر وقد أمر
الله بالشكر ونهى عن ضده - وهو الشكوى
- وأثنى على أهله ووصف به خواص خلقه ،
وجعله غاية خلقه وأمره ، ووعد أهله بأحسن
جزائه وجعله سببا للمزيد من فضله ، وحارسا
وحافظا لنعمته .

وحقيقة الشكر في العبودية : ظهور اثر نعمة الله
على لسان عبده : ثناء اعترافا . وعلى قلبه :
شهودا ومحبة . وعلى جوارحه : انقيادا وطاعة .
والشكر مبني على خمس قواعد : خضوع الشاكر
للمشكور ، وحب له ، واعترافه بنعمته ، وثناؤه
عليه بها ، وان لا يستعملها فيما يكره .

ولا شك إن عدم شكر النعم يؤدي إلى البطر ،
والبطر دهش يعتري الإنسان من سوء احتمال
النعمة فيولد التقصير في شكرها ، وقلة القيام
بحقها ، وصرفها في غير وجهها ويحذر المولى
سبحانه وتعالى من نعمة البطر قائلا (كلا إن

الإمام بديع الزمان النورسي

تعني الاقتصاد على الكفاف والوقوف عند الكفاية في الإنفاق ، ونقيضه الإسراف الذي هو مجاوزة الحد في الإنفاق .

• اتجه الإمام النورسي برسالة الاقتصاد اتجاهها خلقيا وروحيا . وانه لم يهمل الجوانب المادية . مما اكسبها تميزا وتفردا .

• إن الاقتصاد والاعتدال في المأكل والمشرب يعين القوة الذاتية على رعاية الجسد رعاية مادية . فلا يقبل الإنسان على الطعام إقبال الشره النهم وإنما يصيب منه ما يقيم به حياته .

• من الحكم التي أكد عليها الإمام النورسي

إن الاقتصاد والاعتدال في النفقة يباركان في الرزق ، وقد دلل على ذلك من السنة ومن تجاربه الشخصية .

• أكد الإمام النورسي إن الاقتصاد سبب للعر والكرامة والطمع سبب للذل والمهانة .

• قرر الإمام النورسي إن السعادة الحقيقية تكمن في القناعة والاقتصاد . عدد الإمام

النورسي وفصل في نتائج الإسراف وهي عدم القناعة الذي يولد الشكوى بدلا من الشكر ، وكذلك من نتائج الخيبة والخسران وتلف

الإخلاص وفساد العمل الأخروي .

• أكد الإمام النورسي على أن البخل والإمساك

يقودان لتلف الرزق وضياعه .

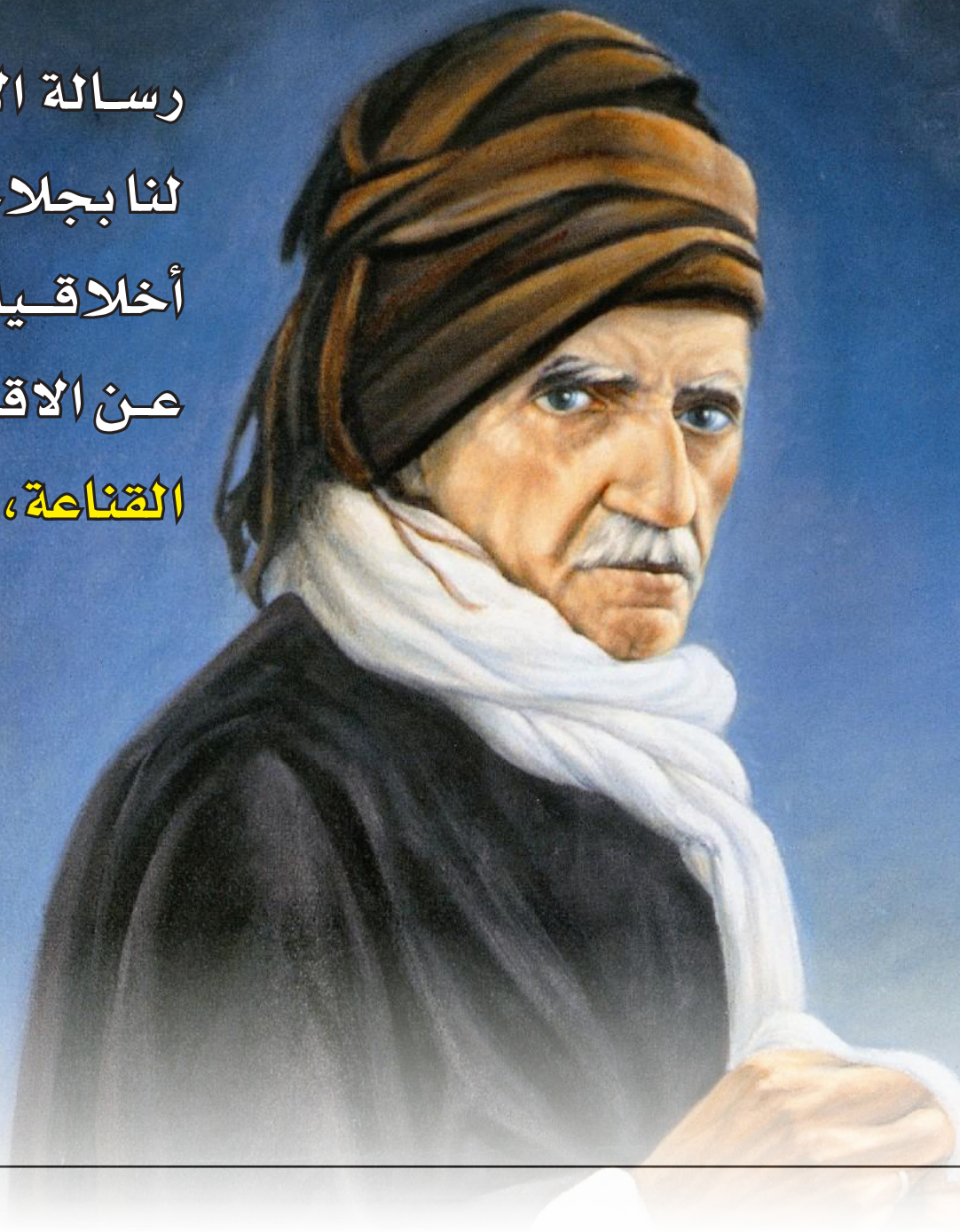
• رسالة الاقتصاد تكشف لنا بجلاء إن هنالك قيما أخلاقية سامية تتولد عن الاقتصاد منها

: القناعة ، والبذل ، والشكر ، وكذلك إن ثمة قيما ونتائج أخلاقية تتولد عن الإسراف : منها

عدم القناعة ، والشكوى ، والطمع ، والرياء . وربط الإمام النورسي بين هذه القيم على النحو

الذي جاء في رسالة الاقتصاد يكشف عن تفرد و تميزه .

رسالة الاقتصاد تكشف
لنا بجلاء إن هنالك قيماً
أخلاقية سامية تتولد
عن الاقتصاد منها :
القناعة، والبذل، والشكر



مفهوم التصنيف الائتماني

وأثره على اقتصاديات الدول والمؤسسات



أبوسفيان علي - صحفي

التصنيف الائتماني للدول والمؤسسات أصبح مصدر قوة للمؤسسات او الشركات التي يتم تصنيفها تصنيفا إيجابيا ، فيما اصبح هاجسا لكثير من الدول والمؤسسات التي يتم تصنيفها بغير ذلك ، وخفض التصنيف لاي مؤسسة او دولة بالتأكيد سيؤدي إلي الاثر السلبي لجذب الاستثمار والمدخرات ويعرض اقتصادها الي ازمة حقيقية ، فضلا عن سحب الثقة لدى الجهات المستثمرة ، ويرى كثير من الخبراء أن تكرار خفض التصنيف الائتماني أمر بات يندز بكارثة اقتصادية على المؤسسات او الدول المصنفة.

ثلاث وكالات عالمية كبرى تتربع علي صناعة التصنيف الائتماني مستفيدة من امكانياتها المادية والبشرية

انخفاض التصنيف الائتماني لمؤسسات القطاع الخاص يشكل اثرا سلبيا علي مناخ الاستثمار فيها



ويعرف الاقتصاديون التصنيف الائتماني بأنه تقدير تجربة بعض الوكالات التجارية المتخصصة لتقدير صلاحية أو أهلية شخص للحصول على قروض أو جدارة شركة أو حتى دولة للحصول على قروض، وهي في ذلك تقوم بدراسة إمكانيات الشركة أو الشخص أو الدولة المالية، ومدى ائتمانها على القرض وقدرتها المالية على تسديده، وهي تأخذ في حسابها السجلات الخاصة بالشخص أو الشركة أو الدولة وتصرفها في الماضي بالنسبة إلى قيامها بتسديد ديونها. وقد يقوم مكتب تقدير درجة الملاءة أو درجة الجدارة بأجراء دراسته عن قدرة طالب القرض بناءا على طلب المؤسسة أو المصرف المزمع إعطاء المقرض قرضا. وفي الوقت الحالي أصبح في مقدور تلك الوكالات تقدير جدارة أقساط التأمين insurance premiums، مدي قدرة شركة على تعيين موظفين جدد، وغيرها. وتعني درجة جدارة منخفضة تواجد احتمال كبير في عدم استطاعة المقرض تسديد الدين، ونظرا لهذا الاحتمال فإن صاحب المال يشترط على المدين دفع فائدة عالية على القرض، أو رفض إعطائه القرض. ويضيف خبراء إن التصنيف الائتماني هو رأي وكالة التصنيف في تقويم الملاءة المالية والرغبة

والدول على الدخول إلى أسواق رأس المال الدولية والحصول على التمويل المطلوب، وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب المعلومات الكافية لاتخاذ قرار الاستثمار في شراء الأدوات المالية المصدرة ، يدفع المستثمر إلى اللجوء إلى التصنيف الائتماني لقياس مستوى المخاطر المالية وقدرة المدين على الوفاء بالالتزامات المالية. كما أن تغيير تصنيف السندات المصدرة يؤثر على أسعارها في أسواق الأوراق المالية.

وقد أدت حاجة المستثمرين والمقرضين لسد

في الوفاء بالديون لمصدر الورقة المالية على مقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد. ويعول كثيرا على درجة التصنيف الائتماني التي تمنحها وكالات التصنيف، خصوصا للحكومات والمؤسسات المالية المصرفية في توقع حدوث مخاطر عدم الدفع بناء على معايير كمية ونوعية، إذ أصبحت أسواق رأسمال حساسة لدرجات التصنيف الائتماني التي تصدرها وكالات التصنيف الائتماني، ذلك أنها تؤثر على قدرة الشركات



فجوة المعلومات الموجودة بينهم، والرغبة في توفير معلومات سهلة الفهم وموجزة وموثوقة عن مستوى المخاطر في إقراض الحكومات والمؤسسات والشركات والأفراد، إلى إنشاء شركات خدمات المعلومات الائتمانية في منتصف القرن التاسع عشر.

وأستخدمت هذه المعلومات في بداية القرن العشرين لإنشاء وكالات التصنيف الائتماني وتطوير صناعة تصنيف الائتمان والجدارة الائتمانية. صاحب الفكرة يعد جون مودي John Moody أول من أصدر مؤشرات الجدارة الائتمانية عندما صنّف سندات شركة السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٠٩.

وبعد ذلك انتشر تصنيف الحكومات والمؤسسات والسندات على نطاق واسع، وبحلول عام ١٩٢٩ كانت وكالة موديز لخدمة المستثمرين Moody's Investors Service والتي أسسها جون مودي تقوم بتصنيف ٥٠ حكومة تصدر سندات إقراض دولياً، في حين بدأ تصنيف الأفراد ائتمانياً في الخمسينيات من القرن الماضي.

وخلال فترة التسعينيات من القرن العشرين وحتى الآن، ازداد نشاط التصنيف الائتماني، وتعددت أنواعه، وأصبح هناك العديد من الوكالات المحلية والإقليمية والعالمية التي تقوم بعملية التصنيف الائتماني وإصدار درجات الجدارة الائتمانية،

وأبرز هذه الوكالات وكالة موديز لخدمة المستثمرين Moody's Investors Service ووكالة ستاندرد آند بورز Standard & Poor's ، ووكالة فيتش للتصنيف Fitch Ratings، وكل منها يمارس نشاطه في تقييم قدرة الدول والشركات والمؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية بصورة دورية فيما يزيد عن أكثر من ١٠٠ دولة، حيث تنتشر فروع هذه الوكالات التي تتمتع بتأثير قوي في عالم المال واكتسبت ثقة الحكومات والمستثمرين في كثير من دول العالم .

وتتميز هذه الوكالات الثلاثة بخبرتها الطويلة في صناعة التصنيف الائتماني، وإمكاناتها الكبيرة المادية منها والبشرية، واستمدت شهرتها

• **Aaa/AAA** الجودة الائتمانية الأعلى: تعتبر الإصدارات المصنفة (Aaa/AAA) بأنها ذات الجودة الائتمانية الأعلى، والأقل مخاطر ائتمانية ومخاطر عدم السداد، وتعبّر عن قدرة عالية ومتميزة على الوفاء بالالتزامات المالية.

• **Aa/AA** جودة ائتمانية عالية جداً: تعتبر الإصدارات المصنفة (Aa/AA) بأنها ذات جودة ائتمانية عالية جداً، ومخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد منخفضة جداً، وتعبّر عن قدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية.

• **A** جودة ائتمانية عالية: تعتبر الإصدارات المصنفة (A) بأنها ذات جودة ائتمانية عالية، ومخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد منخفضة، وتعبّر عن قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات المالية.

• **Baa/BBB** جودة ائتمانية جيدة: تعتبر الإصدارات المصنفة (Baa/BBB) بأنها ذات جودة ائتمانية متوسطة، ومخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد مقبولة، ولكن من الممكن للظروف الاقتصادية أن تؤثر على قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية.

• **Ba/BB** مخاطر مضاربة: تعتبر الإصدارات المصنفة (Ba/BB) بأنها ذات جودة ائتمانية دون المتوسط، ومخاطر ائتمانية عالية، وتتضمن مخاطر مضاربة.

• **B** مخاطر مضاربة عالية: تعتبر الإصدارات المصنفة (B) بأنها ذات جودة ائتمانية ضعيفة، ومخاطر ائتمانية عالية جداً، وتتضمن مخاطر مضاربة عالية.

• **Caa/CCC** مخاطر ائتمانية كبيرة:

المتزايدة من كونها الوحيدة تقريباً القادرة على إجراء جميع أنواع التصنيفات الائتمانية بما فيها التصنيفات السيادية، وتصنيف مختلف أنواع الديون، والمنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة، بالإضافة إلى انتشارها الواسع في عدد كبير من دول العالم. وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التصنيف الائتماني CR ، وأنواع التصنيفات الائتمانية التي تصدرها وكالات التصنيف الائتماني العالمية إضافة إلى درجات التصنيف الائتماني.

ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من درجات التصنيف الائتماني وهما درجات التصنيف الائتماني العامة والتي تستخدم المقياس العالمي للتصنيف، ودرجات التصنيف الائتماني الخاصة مثل درجات التصنيف الائتماني للمصارف، وشركات التأمين، ودرجات التصنيف الائتماني الوطنية. كما تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتعيين حالة مشاهدة التصنيف واتجاه التصنيف وتشير إلى قيام وكالة التصنيف بمراقبة درجة التصنيف الائتماني وبالتالي هناك احتمال لتغييرها، بالإضافة إلى أن وكالة التصنيف تقوم بإجراءات للتصنيف والتي تتعلق بإصدار درجات التصنيف. درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة تعكس درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة رأي وكالة التصنيف بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق سنة أو أكثر، وتحدد احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية طويلة المدى.

أما الرموز المستخدمة من قبل وكالات التصنيف الائتماني للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية في الفترة الطويلة فهي كما يلي:

تتبع دول المنطقة، وقلل آخرون من شأن دواعي وجودها أصلاً وتشير التقارير الي افتقار الدول العربية إلى مثل هذه المؤسسات، ولجوء حكوماتها ومؤسساتها المالية التابعة للقطاع الخاص، وتسابقها إلى الحصول على وسام من مؤسسات التصنيف الغربية. ويعتقد آخرون أن عدم الجدية في الخروج بقرار عربي يؤسس لإقامة مؤسسات تصنيف عربية، ناتج بالدرجة الأولى من تساؤل المراكز المالية الإقليمية والمؤسسات المالية في المنطقة عن جدوى تقييمها من مؤسسات تصنيف عربية، إذا كان تصنيفها من قبل مؤسسات تصنيف عالمية تعطيتها وتوفر لها مكانة عالمية أكبر بكثير مما قد تعطيتها مؤسسات تصنيف عربية، لن يكون أثرها ذا طابع عالمي وتأثير بقدر الطابع والتأثير اللذين تكتسبهما من التصنيفات الصادرة عن تلك المؤسسات العالمية. وفي خاتمة المطاف حول التصنيف الائتماني يتضح أن أهمية التصنيف الائتماني الصادر عن هذه الشركات الكبرى يتمحور في عدد من الجوانب، كالتأثير بشكل مباشر على مستوى الفائدة التي يطلبها «مصدر الدين» أو الطرف الذي سيقدم الدين للطرف المستدين حيث أن هناك علاقة عكسية بين التصنيف الائتماني والفائدة المطلوبة على الدين، فكلما ارتفع التصنيف الائتماني «قلت المخاطر» كلما انخفضت نسبة الفائدة المطلوبة والعكس صحيح .

التصنيفات الائتمانية وأثرها على الاقتصادات العامة للشركات والدول، وخصوصاً مع تعليقاتها حول التصنيف الائتماني لعدد من دول أوروبا، إلى جانب خفضها لتصنيف مصر وما تبع ذلك من خسائر فادحة لحقت بالمؤشرات الاقتصادية العامة وبالأخص السوق المالي الذي خسر مليارات الدولارات. كما تكمن أهمية الحصول على تصنيف ائتمان أعلى في التأثير المباشر في عدد المستثمرين في قطاع ما، وعليه فإن انخفاض التصنيف الائتماني لشركة على سبيل المثال فإن ذلك يعني انخفاض الإقبال عليها من قبل المستثمرين.

ويعود تاريخ سيطرة هذه الشركات الثلاث الكبرى إلى قرار أصدرته هيئة الأوراق المالية الأمريكية في عام ١٩٧٥ باعتبار هذه الشركات كشرركات معتمدة من قبلها، حيث إن كثيراً من المؤسسات المالية وشركات التأمين لا تستثمر إلا في سندات ذات تصنيف عال.

ولذلك فإن أسهل طريقة من قبل المصدرين للسندات لإثبات جدارتهم الائتمانية هو أن يحصلوا على تصنيف ائتماني من شركة أو اثنتين من هذه الشركات الثلاث لتصبح هذه الشركات الثلاث أشبه بمؤسسات محتكرة للتصنيفات الائتمانية حول العالم.

هذا وقد اشار عدد من المصرفيين والاقتصاديين إلى أهمية بناء مؤسسات تصنيف عربية قوية

تعتبر الإصدارات المصنفة (Caa/CCC) بأنها ذات جودة ائتمانية ضعيفة جداً، ومخاطر ائتمانية عالية جداً، وهناك احتمال لحدوث حالة عدم السداد.

• Ca/CC مخاطر ائتمانية عالية جداً: تعتبر الإصدارات المصنفة (Ca/CC) بأنها ذات جودة ائتمانية ضعيفة جداً، ومخاطر مضاربة عالية جداً، وهناك بعض المظاهر لحدوث حالة عدم السداد.

• C المخاطر الائتمانية الأعلى: تعتبر الإصدارات المصنفة (C) بأنها ذات الجودة الائتمانية الأدنى، وأصبحت حالة عدم السداد وشيكة أو محتمة، وبالتالي هناك صعوبة في استعادة أصل المبلغ أو الفوائد. وفي حال حدوث حالة عدم سداد محدودة أو حالة عدم سداد كاملة للالتزامات المالية، يتم استخدام الرمزين التاليين:

• RD حالة عدم سداد محدودة: تشير إلى حدوث حالة عدم سداد محدودة لواحد أو أكثر من الالتزامات المالية.

• D حالة عدم السداد: تشير إلى حدوث حالة عدم السداد للالتزامات المالية للفترة الطويلة، وتعبّر عن دخول المُصدِر في حالة الإفلاس وحالة التصفية وتتم ملاحقته قضائياً من قبل الدائنين.

ونجد أن الحديث قد كثر في الآونة الأخيرة عن



شركة الفیصل للمعاملات المالية المحدودة

ALFAISAL FINANCIAL TRANSACTIONS Co. LTD

إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني



هل لديك فائض أموال

سياسة توزيع الأرباح



الهادي خالد إسماعيل

إدارة البحوث والتطوير

هنالك عدة آراء متباينة حول سياسة توزيع الأرباح التي يجب أن تتبعها الشركات، فهناك من يؤيد قيام الشركات باحتجاز الأرباح داخل الشركة لغرض إعادة استثمارها. وهناك من يؤيد توزيع جزء واحتجاز الجزء المتبقي، وآخرون يؤيدون توزيع كافة الأرباح. وهناك من يعتقد بأن عملية توزيع الأرباح أو احتجازها لا يؤثر بشكل مباشر في القيمة السوقية للسهم، وعلى النقيض فإن هناك اعتقاد بأنه كلما زادت عملية توزيعات الأرباح كلما ارتفعت القيمة السوقية للسهم.



سياسة توزيع الأرباح المستقرة:

تمتلك الشركات الحق في اختيار السياسة الخاصة بتوزيع الأرباح وفق ما يتناسب وخططها وعلاقتها بالمساهمين، إلا أن الملاحظ أن أكثر الشركات تركز على سياسة تتسم بنوع من الاستقرار. وتتمثل هذه السياسة باللجوء إلى أحد الطرق التالية:

١. توزيع أرباح مستقرة للسهم الواحد.

٢. نسبة ثابتة من الأرباح المتحققة.

٣. النمط المستقر مع علاوة إضافية.

توزيع أرباح مستقرة للسهم الواحد:

تلجأ الكثير من الشركات إلى اعتماد سياسة توزيع للأرباح بمقدار ثابت لكل سهم، ولذلك فإن أي تغيرات في مقدار الأرباح بالارتفاع أو الانخفاض سوف لن يؤثر على مقدار الربح الموزع لكل سهم، ويلاحظ وفق هذا الإجراء أن الإدارة في الشركة سوف لن تكون راغبة بزيادة

مقدار التوزيع من الأرباح إلا إذا تأكدت من أن الأرباح المتوقعة في المستقبل سوف تزداد وفق مستوى جديد من الأداء يضمن استمرارية تحقيق تلك الأرباح، وعموماً فإن هذا الإجراء عند تطبيقه يضمن توزيع أرباح بنمط منتظم ومستقر.

توزيع الأرباح بنسبة ثابتة من الأرباح المتحققة: وفق هذه الطريقة فإن الإدارة المالية تسعى إلى تحديد نسبة ثابتة يتم توزيعها سنوياً من الأرباح المتحققة، وكما يلاحظ من الإجراء إن مقدار الربح الموزع سوف يختلف وفق التغير في مقدار الأرباح المتحققة وبافتراض أن نسبة التوزيع الثابتة المعتمدة من الشركة هي ٣٠٪ سنوياً، هذا يعني أن الإدارة سوف توزع (٣, ٠) أو (٨, ١) جنيه للسهم إذا ما بلغت أرباحها السنوية (١) أو (٦) جنيه للسهم الواحد على التوالي.

النمط المستقر (المنتظم) مع علاوة إضافية: من الإجراءات الشائعة لكثير من الشركات هو لجوئها إلى توزيع أرباح بنمط مستقر مع علاوة إضافية للتوزيع وعادة ما تلجأ الشركات إلى هذا الإجراء عندما تكون أرباحها السنوية متقلبة فهي تعطيها مرونة في إجراءات توزيع الأرباح، وفي مثل هذه الحالة تقوم الإدارة في الشركة بتوزيع أرباح مستقرة لكنها منخفضة، وبالإمكان التصريح على علاوة إضافية في نهاية السنة إذا ما تحسنت الأرباح وبذلك لها مرونة بإلغاء تلك العلاوة والاستمرار بالإجراء المستقر المنخفض، ومثل هذا الإجراء يضيف صفة الاستمرارية بتوزيع أرباح نقدية مما ينعكس إيجابياً على سعر السهم في السوق.

لماذا يفضل المساهمون سياسة توزيع الأرباح المستقرة؟

١. خلق حالة من التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.

٢. يعتبر المستثمرون أن تيار الأرباح الموزعة المستقرة أقل خطراً من تيار الأرباح الموزعة المتقلب. ولذلك فهم مستعدون لأن يطلبوا معدل عائد على الاستثمار في سهم يوزع أرباحاً مستقرة أقل من معدل العائد المطلوب على الاستثمار في سهم تتقلب الأرباح الموزعة عليه

بحدة.

٣. إن الكثير من المستثمرين في الأسهم قد استثمروا بتلك الموجودات أملاً في الحصول على إيرادات منتظمة ومتنامية من الأرباح الموزعة تدعم دخلهم الجاري للارتقاء أو المحافظة على مستوى معيشي مرغوب به. فالتقلب المستمر يعرضهم لمشاكل ونفقات تصفية جزء من الأسهم، ناهيك عن القلق بمستقبل الأسعار السوقية والتوزيع المتوقع.

٤. إن المستثمرين يفضلون الشركات التي تقرر سياسة توزيع الأرباح التي تتناسب مع أوضاعها من حيث معدلات نمو هذه الشركات وحاجتها التمويلية وتستمر بتطبيق هذه السياسة بثبات، وسبب هذا التفضيل أن المستثمرين سوف يختارون الاستثمار في أسهم شركة ما تتناسب في توزيع الأرباح مع تفضيلاتهم، فهناك شركات تدفع أرباح موزعة عالية وشركات تدفع أرباح موزعة معتدلة وأخرى تدفع أرباح موزعة منخفضة وما على المستثمر إلا أن يختار.

ومما يذكر أن بعض الشركات تقوم بدفع توزيعات نقدية كبيرة وذلك لأعطاء إشارة إلى المستثمرين بأن الشركة لديها سيولة كافية لدفع التوزيعات النقدية ولتغطية التزاماتها الحالية والمستقبلية.

توزيعات الأرباح على شكل أسهم وتجزئة الأسهم:

تقوم العديد من الشركات بتوزيع أسهم مجانية أو منحة بدلاً من توزيع أرباح نقدية على المستثمرين. وتقوم الشركات بهذه العملية لعدة أسباب منها:

١. زيادة رأسمال الشركة وعدم توسيع قاعدة المساهمين.

٢. الاحتفاظ بالأرباح وعدم توزيعها بهدف استثمارها.

٣. زيادة الطلب على أسهم الشركة في السوق وذلك نتيجة لزيادة سيولتها الناتجة عن انخفاض سعر السهم بعد التوزيع.

٤. إرضاء لرغبات المستثمرين وجعلهم يتمسكون بسهم الشركة في حالة عدم توزيع أرباح نقدية، نتيجة لعدة أسباب منها عدم توفر سيولة كافية لتوزيع أرباح نقدية.

وينظر المستثمرون إلى توزيع الأسهم المجانية (المنحة) على أنه مؤشر إيجابي، وأن الشركة قامت بهذه العملية نتيجة لتوقعها نمو الأرباح التي ستتحقق في المستقبل.

وتعتبر عملية تجزئة السهم عملية مشابهة لعملية توزيع الأسهم المجانية من ناحية تأثيرها على سعر السهم ومن ناحية توقعات المستثمرين.

والفرق الوحيد انه في حالة عملية تجزئة السهم يتم تقنين القيمة الاسمية للسهم.

مثال حول طريقة توزيع الأرباح بشكل أسهم: لنفرض أن شركة ما تملك مليون سهم، سعر السهم السوقي ٢٠ جنيه. وقد قررت توزيع أرباح على شكل أسهم بمقدار ١٠٠٪، وهذا يعني أن كل من يملك سهم سوف يحصل على سهم جديد.

إن العدد الكلي للأسهم الصادرة بعد توزيع الأرباح بشكل أسهم هو ٢ مليون سهم، وكما يلاحظ فإن حملة الأسهم سوف لا يستلمون نقداً كما أن ما يملكه المستثمر الواحد كنسبة من مجموع الأسهم المصدرة ستظل ثابتة.

من المؤكد أن العملية أعلاه لا يكون لها تأثير على قيمة الاسهم التي يملكها المستثمر لأنه كان يملك سهماً واحداً بقيمة ٢٠ جنيه قبل التوزيع وبعد التوزيع أصبح يملك سهمين بقيمة ١٥ جنيه / سهم. لكن تأثيرها سيكون على هيكل بنود حقوق المساهمين في الشركة حيث يتم نقل المبالغ التي تم توزيعها على شكل اسهم مجانية من الاحتياطيات أو الأرباح المدورة الى رأس المال المدفوع وبالتالي فإن مجموع حقوق المساهمين لن يتغير (في حالة تجزئة القيمة الاسمية للسهم لا يوجد أي تغيير على بنود حقوق المساهمين ولا على مجموعها).



الإقتصاد الرقمي



إعداد/ عبدالله موسى علقم
إدارة البحوث والتطوير

يمثل الاقتصاد الرقمي منظوراً جديداً في بيئة الأعمال، فكراً وفلسفة واتجاهاً وممارسة. فنماذج الأعمال التقليدية لم تعد قادرة على مواجهة متطلبات هذا العصر الديناميكي الدائم التجدد. وقد برز مفهوم الإدارة الرقمية خلال مرحلة معالجة المعرفة وتنامي العولمة والتحالفات والاستراتيجيات، ليشير إلى خروج أنماط الإدارة التقليدية وقنوات تدفق المعلومات عن السيطرة. وأصبحت الدول والمجتمعات والأعمال التي تمتلك مفاتيح الإدارة الرقمية والقيادة الافتراضية في وضع يؤهلها لجني ثمار الاقتصاد الرقمي الجديد من خلال تحقيق وضمان أعلى مستويات الميزة التنافسية، والتي أصبحت من سمات منشآت الأعمال والمنظمات القادرة على تفعيل التكنولوجيا، وترسيخ قوتها، والانتفاع بقدراتها. وصارت الأعمال الإلكترونية، ثم الخدمات الإلكترونية، تديرها إدارات رقمية تمتلك خبرات الإدارات الحديثة والمبتكرة، بالإضافة إلى الخبرات الاتصالية والمعرفية والتقنية الرقمية، وهكذا تغير أسلوب أداء الأعمال في بيئة العمل الرقمية البديلة تغيراً تاماً.

جماعية وافرادية تمكن من رفع مستوى جودة العمل، وبالتالي توليد قيم إضافية له تزيد من الموارد المالية للمؤسسة، وتشير الدراسة إلى تطور مفهوم الاقتصاد الجديد بحيث أصبح ينظر إليه كأسلوب جديد في المقاربات الاقتصادية، وذلك في خضم الحدث عن تطور الاقتصاد كعلم لدرجة أن بعض الاقتصاديين يعتبر الاقتصاديات الحديثة منظومة تكيفية ديناميكية، بدلاً مما كان ينظر إليها كمنظومات توازن مغلقة ومعقدة ولفترة طويلة.

إن أهم ما يميز الاقتصاد الجديد اعتماده على مصادر أخرى غير الطاقة وهي مصادر غير حسية كالمعرفة والمعلومات وإدارة المعرفة، لدرجة أن تلك المصادر غير الملموسة غدت مجالاً رحباً للتنافس العالمي وأصبحت موضوعاً لمنهن مستقبلية في إطار المنظومة الاقتصادية العامة فضلاً عن كونها مولداً فعلياً للثروة. ويمكن وصف الوضع الحالي للاقتصاد بأنه يقع في منتصف الطريق بين الاقتصاد التقليدي المتوازن المغلق القائم على الطاقة وبين الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة.

لعل البعض ومنهم عالم الإدارة الأميركي "بيتر دروكر" يرى أن العالم صار يتعامل فعلاً

التطور المعرفي أكثر تأثيراً في الحياة من بين العوامل الأخرى المادية والطبيعية، لقد باتت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية له خصوصيته بل أنها المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية، المكمل للموارد الطبيعية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين قد شبه المعرفة بالنقود أو الإلكترونيات لا يمكن لصاحبها أن يشعر بقيمتها إلا إذا تحركت، أنها المورد الوحيد الذي لا ينضب بل وعلى العكس من ذلك كما في خصائص مفهوم المعرفة يزداد حجمه باستمرار فيما لو أخضع للتشارك والتخصص، وجاء في دراسة قدمت إلى مؤتمر التعليم العالي الذي عقد في دمشق ٢٠٠٩م، أن المؤسسات تلجأ حالياً في سعيها لتنمية اقتصادها إلى وضع استراتيجية تعليمية ضمن إطار ما يسمى باقتصاد المعرفة لنشر المعرفة داخلياً على كل المستويات الفردية والمجموعاتية وعلى مستوى المؤسسة ككل، وذلك بهدف توليد مقدرات على صعيد تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتحسين أدائها.

من المؤكد إن تطبيق استراتيجية تعليمية في المؤسسة سيساعد المديرين في خلق عمليات

إقتصاد المعرفة

يعتبر "اقتصاد المعرفة" فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية، ظهر في الآونة الأخيرة، ويقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع.

إن مفهوم "المعرفة" ليس بالأمر الجديد بالطبع، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتح وعيه، وارتقت معه من مستوياتها البدائية مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها حتى وصلت إلى ذراها الحالية، إلا أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمو حياة الإنسان عموماً، وذلك بفضل الثورة العلمية التكنولوجية، فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية، ألا وهو التحول الثالث أو الثورة الثالثة، على حد تعبير (الفن توفلر) بعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية، وتمثل بثورة العلوم والتقانة فائقة التطور في المجالات الإلكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية..، وكان لثورة المعلومات والاتصالات دور الريادة في هذا التحول فهي مكنت الإنسان من فرض سيطرته على الطبيعة إلى حد أصبح عامل

مع صناعات معرفية تكون الأفكار منتجاتها والبيانات موادها الأولية والعقل البشري أداتها، إلى حد باتت المعرفة المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، من هذا المنطلق أصبحت البشرية على عتبة عصر جديد تلعب فيه إجراءات حقن الاختراعات في الاقتصاد وتقارب التقانة العالية دوراً مفتاحياً في تسريع حركة المعرفة وضخها من أقتية العولمة الجارية حالياً. وفي هذا السياق بزغت مفاهيم الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية التي تشكل المعرفة جوهرها والقوة المحركة الرئيسية فيها.

اقتصاد المعرفة مستلزمات أساسية:

يرى أحد الباحثين أن لاقتصاد المعرفة مستلزمات أساسية أبرزها :
أولاً: إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي مع توجيه الاهتمام لمراكز البحث العلمي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنفاق الولايات المتحدة في ميدان البحث العلمي والابتكارات يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة، مما يساهم في جعل الاقتصاد الأمريكي الأكثر تطوراً ودينامية في العالم . (بلغ إنفاق الدول الغربية في هذا المجال ٣٦٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٠، وكانت حصة الولايات المتحدة منها ١٨٠ ملياراً).
ثانياً: وارتباطاً بما سبق العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة

خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست "ترفاً فكرياً" بل أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.
ثالثاً: أدراك المستثمرين والشركات أهمية اقتصاد المعرفة، والملاحظ أن الشركات العالمية الكبرى (العابرة للقوميات خصوصاً) تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصص جزءاً مهماً من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار... إلخ.

المعلومات والمعرفة - معالجة معلوماتية اقتصادية :

إن استمرار المعلومات والمعرفة بالانتشار في جل الأنشطة الرقمية التي تسود معظم قطاعات الأنشطة الاقتصادية بات يحتم ضرورة معاودة التفكير بهذا المورد الجديد الذي بدأ يحمل تأثيرات ملموسة على الآلة الاقتصادية العالمية. تركز اقتصاديات معالجة المعلومات إلى ثلاث محاور رئيسية هي: معالجة المحتوى الذي يمثل موارد التصنيع المعلوماتي، ومعالجة المعلومات التي تمثل أدوات الإنتاج، وشبكات الاتصال التي تمثل قنوات التوزيع للزيائن.

ان أهم مقوم في صناعة المعرفة هو المحتوى المعرفي الذي يتألف من التراث الرمزي الإنساني من نصوص وقواعد وبيانات وقواعد معرفية وأفلام وموسيقى وآليات مستحدثة، تستثمر هذا المحتوى لإبداع محتوى جديد، من أجل هذا بدأت الولايات المتحدة ومؤسساتها العملاقة بالسعي إلى إحكام قبضتها على موارد المحتوى تمهيداً

لفرض هيمنتها على عجلة الاقتصاد المعلوماتي العالمي.

إن النموذج الاقتصادي المطلوب لمعالجة قيمة المعرفة، وإيجاد الصياغات الرياضية الملائمة لاحتسابها يرتكز إلى حقيقة أن قيمة المعلومات تنشأ عن طبيعة المحتوى الذي يمكن استثماره بنشاط لإنتاج عائد اقتصادي.

وإذا حاولنا تتبع أهم المفردات الكفوية لمادة المعرفة نجدها تنقسم إلى المحاور التالية:

المحور الأول : كلف تطوير وإنشاء المحتوى المعلوماتي أو المعرفي.

المحور الثاني : الكلف السوقية لتداول المعلومات .

المحور الثالث : كلف جمع المعلومات من مواردها المنتشرة في النظم المعلوماتية.

يضاف إلى هذه المحاور مفردات تعتمد على هدية مستثمر المعلومات وطبيعة الأهداف

المرسومة لخطط استثمارها.

وعليه فإن المعادلة الرياضية لوصف قيمة المعلومات ستكون بصيغتها الشمولية كما يلي:

قيمة المعلومات = دالة ((طبيعة المعلومات، المستخدم، أهداف المستخدم أو المؤسسة، العمليات ، العائد)) .

إدارة المعرفة :

تتألف إدارة المعرفة من العمليات التي تهدف من كسب المعرفة أو استخدامها تحقيق مردود اقتصادي ملموس، وعليه يتألف نظام إدارة المعلومات من العمليات والتقنيات التي يتم توظيفها في ضوء رؤيا واستراتيجية المؤسسة بحيث توفر المعرفة العلمية والتطبيقية اللازمة لحل المشكلات التي تعترض العاملين في دائرتها.

يقيم هذا النظام علاقات جدلية مع الثقافة والاستراتيجية السائدة في البيئة التي يقيم فيها وسلاسل القيم السائدة في البنية الاقتصادية، فيستمد منها موارده ويحدد معالم آليات التعامل مع تفاصيلها الدقيقة، مما يثمر عنه الارتقاء بالرأسمال البشري، وتعميق المعرفة بموارد المعلومات المتاحة لضمان القدرة على التنافس، والاستمرار في الوقوف بمكان الصدارة ، بصورة عامة يتألف رأس المال المعرفي من عنصرين متفاعلين هما: العنصر البشري الذي يتفاعل مع المعرفة ويستوعبها ويحولها إلى واقع ملموس





لاستخدام جميع الأفراد بدون ترخيص من أي جهة. ويتم استخدام هذا التردد في الشبكات غير التجارية وتطوير النقاط الساخنة "WiFi hotspots" التي تسمح بالاتصال اللاسلكي مع الإنترنت عبر تقنية واي فاي Wireless Fidelity في المقاهي والمطارات والمطاعم والمكتبات العامة، وهي خدمة منتشرة بكثرة في دول العالم المتقدم. ويعتمد البعض إلى تقديمها مجاناً كوسيلة لجذب الزبائن.

تكلفة تخزين وإنتاج منخفضة:

ولأن تكلفة إنتاج أي سلعة هي حجر الأساس لتحديد سعرها فإن تكلفة إنتاج الوحدة في أي من المنتجات الرقمية منخفضة نسبياً؛ نظراً لأن إنتاج ونسخ منتجات الاقتصاد الرقمي لا تحتاج إلى مصانع وخطوط إنتاج كبيرة بل يمكن إنتاجها بمعامل وأماكن صغيرة يتم فيها البحث والتطوير وكذلك الإنتاج. وعلى سبيل المثال فمكالمات المحمول وخدمات رسائله القصيرة SMS التي حققت بلايين الدولارات خير مثال لذلك برغم أن تكلفة الوحدة المنتجة من أيهما تكاد تساوي الصفر.

ولا يعاني الاقتصاد الرقمي من مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية؛ فإنتاج وحدة إضافية من البرمجيات -أو المحتوى الرقمي عموماً- لا تحتاج لموارد مالية وبشرية كبيرة. حيث يمكن لعامل واحد أن ينتج عشرات النسخ من مايكروسوفت أوفيس أو أي من البرمجيات في اليوم الواحد. أما تكلفة تخزين هذا النوع من المنتجات فهي

الرقمي الذي ساهم بالرغم من حداثة بنسبة كبيرة من الناتج القومي للدول الأكثر تقدماً، في حين تضاعفت مشاركة القطاعات التقليدية كالزراعة والصناعة في ناتجهم المحلي.

وانعكست تطبيقات هذا الاقتصاد على طبيعة بيئة أعمال الشركات؛ فلم تعد المنافسة بين الشركات هي المصدر الأساسي لتهديد وجودها واحتل هذا الدور الآن جهود القرصنة على البرمجيات والشبكات التي يقوم بها الأفراد. كما ساهم في خلق وظائف ودخول عبر توليد الإشارات الإلكترونية ونسخ البرمجيات ونشر المعرفة عموماً.

موارد لا تنضب:

استطاع الاقتصاد الرقمي كذلك أن يضيف عناصر جديدة للموارد الاقتصادية المعروفة، حيث أضاف الترددات المخصصة لشبكات اللاسلكي بالمجال الجوي إلى قائمة الموارد الطبيعية غير الناضبة مثلها مثل الشمس والرياح -كمصادر للطاقة المتجددة- فاستخدام هذه الترددات لا يعرضها للنضوب أو النقص. كما أن إنتاج المنتجات الرقمية والبرمجيات عموماً لا يؤدي إلى نضوب الموارد الاقتصادية، بل إن استغلال تلك الموارد غير الناضبة كترددات شبكات المحمول بأجياله الثلاثة قد مكن الحكومات من الحصول على بلايين الدولارات من عائدات بيعها وتخصيصها.

وسعيلاً لكسر احتكار هذا المورد الرقمي تم الاتفاق عالمياً على اعتبار التردد ٢,٤ GHz، متاحاً

ونجاحات مستمرة، والمعلومات التي تستقر في الإنتاج الإنساني المنتشر في الفكر الموثق والإنجازات الفكرية للجنس البشري وصياغة الأسئلة التي تفتقر إلى حلول ترقى بالإنسان على الطبيعة المحيطة به.

الاقتصاد الرقمي:

مع تزايد انخراط الثورة الرقمية في نسيج الحياة اليومية دخلت أيضاً مصطلحات جديدة إحداها مصطلح «الاقتصاد الرقمي» "Digital Economy" أو اقتصاد المعرفة "knowledge Economy"، وبخلاف فروع الاقتصاد التقليدية فإن هذا الفرع الجديد من الاقتصاد له خصائص تبشر بحل معضلة التنمية بأبعادها المختلفة ..

كما أن الاقتصاد الرقمي لا يعاني من مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية في إنتاج وحدة إضافية من البرمجيات. حيث إنه بإمكان عامل واحد أن ينتج عشرات النسخ «مايكروسوفت»، أو أي من البرمجيات في اليوم الواحد..

يقصد بها هو أن تكون كمية السلعة نادرة ومحددة بالنسبة إلى طلب المجتمع لها، فإذا كانت السلعة متوفرة بشكل غير محدود وكل إنسان يستطيع أن يقتني ما يشاء منها فإنها سلعة غير نادرة -مثل الهواء- ولهذا فإن الاقتصاد يسعى إلى تنظيم عناصر الإنتاج المحددة لإنتاج السلع والخدمات بأقل التكلفة الممكنة بسبب ندرة كل عنصر على حده.

كانت لكتابات عالمي الاقتصاد Drucker و Varian الفضل في تحديد معالم الاقتصاد

والأغنياء وظهور عصر جديد تنعدم فيه العدالة الاجتماعية، وذلك بالرغم من تزايد معدلات النمو الاقتصادي بفضل الوفورات الاقتصادية الناجمة عن المعرفة والاتصالات.

تحديات وآمال:

بعد ما استعرضناه من أهم مزايا وعيوب هذا النوع غير التقليدي من الاقتصاد، يتضح مدى الحاجة لتطوير واقعنا وتغييره ليتقبل التعامل بمبرادفات اقتصاد المعرفة؛ فالإصلاح التنظيمي والتشريعي، وتطوير نماذج العمل "business models" بالإضافة إلى توفير سياسات تسعيرية خاصة بالمنتجات الرقمية هي احتياجات أساسية للاستفادة من الاقتصاد الرقمي. حيث لا يعتمد تسعير المنتجات الرقمية غالباً على تكاليف الوحدة المنتجة بقدر ما يعتمد على قيمة السلعة من منظور "الشخصي" "personalization" أو تكلفة الفرصة البديلة "opportunity cost" أو تكلفة البحث والتطوير لهذه السلعة أو الخدمة المنتجة.

فمعظم شركات خدمات الجوال في الولايات المتحدة الأمريكية تعطي مكالمات مجانية في أثناء الليل وخلال العطلات؛ وذلك لأن تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام هذه الشبكات في أثناء مثل هذه الأوقات تكاد تكون مساوية للصفر. أما في أثناء أوقات العمل فإن تكلفة الفرصة البديلة لاستعمال هذه الشبكات تكون عالية ومن ثم أسعار المكالمات.

ويمكن القول بأن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مرشحة لأن تكون المحرك الأساسي للتنمية الشاملة أخذاً في الاعتبار الخصائص المميزة للاقتصاد الرقمي والتطبيقات العديدة لتكنولوجيا المعلومات في جميع مناحي الحياة، ولا سيما التجارة الإلكترونية والطب الإلكتروني، والصناعة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني وكل ما له علاقة بقطاع الاتصالات والمعرفة عموماً.

بذلك فقد حان الوقت لبناء مجتمع عربي قائم على المعرفة والاتصالات، بدل الاستمرار في الاعتماد على الأصول العينية والموارد الطبيعية مثل البترول والمعادن وغيرها.

مالية باهظة في مرحلة البحث والتطوير. حيث تتميز تلك المرحلة بالمخاطر العالية، فقد يتم استثمار مبالغ هائلة دون التوصل إلى اختراع جديد أو تطوير المنتج الأصلي. فنسبة الأبحاث الناجحة لهيئة العلوم الأمريكية (National Science Foundation) هي ١٧٪ فقط لعام ٢٠٠٥ والنسبة الباقية من استثمارات البحث والتطوير لم تؤد إلى النتائج المرجوة.

وبرغم ما لحقوا الملكية الفكرية من أهمية فإنها ساعدت على احتكار بعض الشركات للترددات وحق استعمال الشبكات الأرضية والتراخيص التجارية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات.

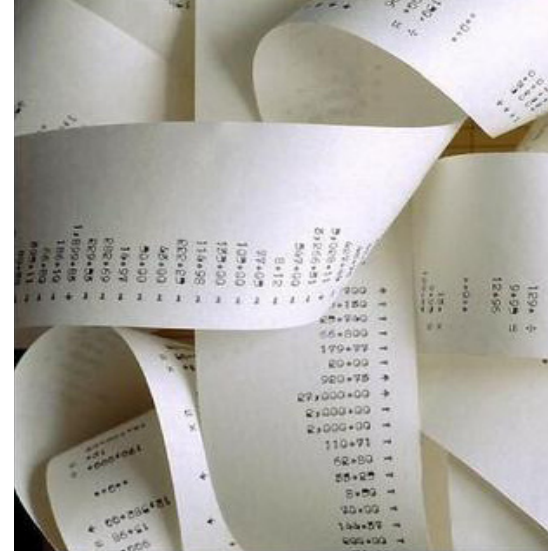
ويخفف من حدة هذه المشكلة جهود قانونية كتطوير برمجيات وتطبيقات مجانية مثل أشباه اليونيكس والمصادر المفتوحة المتاحة للبرمجيات على الشبكة العنكبوتية "Open source software" أو من خلال جهود غير قانونية كالقرصنة.

العمالة وعدالة التوزيع..ضحية:

ورغم ما للاقتصاد الرقمي من مميزات فإن صناعة المعلوماتية برزت كتهديد كبير للعمالة والتشغيل بفضل عدم احتياجها لعمالة كثيفة؛ نظراً لقدرتها الفائقة على توفير الوقت والجهد خلال الإنتاج.

أما فجوة الدخول فستتحول إلى فجوة رقمية "Digital divide" ستنتج من إعادة توزيع الثروة لصالح القادرين على الحصول على هذه المعرفة وتكنولوجيا المعلومات عموماً. وربما تساهم هذه الفجوة في ظهور نوع جديد من الفقر هو "الفقر المعلوماتي". حيث سيتحول تركيز الثروة نتيجة لذلك من الفئة التي تملك السلع العينية كالعقارات والأرض إلى مالكي البرمجيات وبراءات الاختراع وأصحاب حقوق الملكية الفكرية وتراخيص الترددات... إلخ.

وما حققته شركة جوجل الشهيرة من بلايين الدولارات عبر عوائد الإعلانات ورسوم المعاملات التجارية الإلكترونية التي تتم من خلال محركها الشهير مثالاً مُعبراً عن هذا التحول، وكذلك بلايين الدولارات التي حصل عليها بيل جيتس مؤسس مايكروسوفت من بيع منتجاته. ومن ثم فمن المتوقع أن تتفاقم معدلات البطالة، فضلاً عن الهوة بين الفقراء



قليلة جداً بالمقارنة بالقيمة المضافة لهذا المنتج أو المنفعة المتولدة عنه. وبذلك فإن مشاكل تكلفة إنتاج وتخزين وحدة إضافية من المنتجات الرقمية تكاد تكون منعدمة مقارنة بالسلع الأخرى كالسيارات والملابس والأحذية.

عائدات غير مباشرة:

ميزة أخرى للاقتصاد الرقمي هي تزايد أهمية ودور العائدات غير المباشرة الإيجابية أو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ "Economic externalities"، وهي المنافع أو الأضرار غير المباشرة التي تعود على الآخرين عندما يستخدم فرد ما منتجاً أو سلعة معينة.

وتنبع هذه الميزة من الطبيعة التشابكية لمستخدمي شبكات الإنترنت والمحمول عموماً. فعندما يقوم الفرد بإرسال رسالة إلكترونية أو رسالة محمول إلى فرد آخر، فإن كلاً من المرسل والمستقبل يستفيد من هذه الخدمة. وبذلك فإن مستقبل الرسالة قد استفاد من هذه الخدمة بطريقة غير مباشرة دون أي تكلفة إضافية. وإذا أخذنا في الاعتبار قدرة المستقبل على إعادة إرسال وتداول هذه الرسائل مرة أخرى فنستجد أن المنافع غير المباشرة لهذه الخدمة يمكن أن تتضاعف لدرجة كبيرة جداً.

تزايد الاختكارات:

يعاني الاقتصاد الرقمي من مشكلة أساسية تتعلق بأهمية حقوق الملكية الفكرية والتي ترتبط باختراع وتطوير النسخة الأصلية من المنتج أو -KNOW HOW- وهذا قد يتطلب موارد

تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني



د.فتح الرحمن السر
جامعة القرآن الكريم



إنتاجية إلى وحدات حرفية، تجارية، أو فنادق...الخ وغالباً لا يكون عدد العمال العاملين فيها مرتفع وتدخل ضمن مجموعة المؤسسات الصغيرة.

ب/ مؤسسات الشركات: في هذا النوع من المؤسسات التي تتفرع إلى عدة أقسام، يتوزع فيها التنظيم أو التسيير ورأس المال على أكثر من شخص.

ويجب الإشارة هنا إلى أن هذه الشركات لا يمكن قيامها إلا بتوفر بعض الشروط طبقاً للقانون التجاري مثل :

- توفر الرضا بين الشركاء والذي يشمل موضوع نشاط الشركة.

- تصريح ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال، وأن يكون خالياً من المغالطة والتدليس أو الإكراه.

- يشترط وجود محل لنشاط الشركة.

- أن يكون النشاط مشروعاً و غير مخالف للنظام أو الآداب العامة.

- وجود السبب وهو رغبة الشركاء في تحقيق الأرباح من وراء إنشاء المؤسسة.

- الأهلية اللازمة لإمكانية تصرف الشركاء و القيام بواجباتهم و تحمل ما يمكن أن ينشأ من

و يخضعون للقانون التجاري للبلد.

أ/ المؤسسات الفردية: تنشأ هذه المؤسسات عن شخص يعتبر رب العمل، أو صاحب رأس المال وعدة عوامل إنتاج أخرى، يقدم فيها هذا الشخص رأس المال، وهو المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة أو التنظيم أحياناً، وقد يقدم جزءاً من عمل المؤسسة التي تختلط فيها شخصيتها القانونية (المعنوية) بشخصية صاحب رأس المال، وتعتبر الشكل النموذجي لمؤسسة القرن التاسع عشر الذي اكتسب به نظرية الفائدة و الربح والتي أعدت من طرف الاقتصاديين الكلاسيك حيث يحصل فيها رب العمل على كل من الفائدة و الربح في نفس الوقت (بتدخلان فيما بينهما)، إلا أن التطورات التي شهدتها هذه المؤسسة واتساع نشاطها فصل بين الفائدة والربح، نظراً لأن رب العمل أصبح يجلب أموال من الغير أو البنوك و بالتالي فتحصل هذه الأخيرة على الفائدة و هي عائد رأس المال، أما الربح فيحصل عليه رب العمل مقابل جمع عوامل الإنتاج ودمجها في عملية الإنتاج، أي في عملية تنظيم المؤسسة و إدارتها بالمعنى المالي.

ويأخذ هذا النوع أشكالاً تتباين من مؤسسات

تأخذ المؤسسات أشكالاً مختلفة ومتعددة مما يصعب ذلك دراستها بصفة إجمالية و خاصة عند محاولة المقارنة بين مؤسسة و أخرى، من ناحية الإنتاج أو النشاط وترتيبها أو تصنيفها وفق مقياس محدد ، والتصنيف يسهل عملية دراسة المؤسسات وفق معايير مختلفة ، في هذا الموضوع نتعرض لتصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني والذي يمكن تقسيم أو توزيع المؤسسات من خلاله إلى ثلاثة أقسام :

مؤسسات خاصة تخضع للقانون الخاص بها و مؤسسات عامة أوعمومية تابعة للدولة أو للقطاع العام وتخضع للتشريعات أو القوانين الخاصة بها، و مؤسسات تخضع لخليط من القانون الخاص مثل القانون التجاري.

١. المؤسسات الخاصة: تتخذ المؤسسات الخاصة بدورها أشكالاً متعددة، ويمكن ضمها تحت نوعين أساسيين : مؤسسات فردية، وشركات (جماعية) وشركات لأفراد يملكون رؤوس أموال ولهم السلطة المطلقة في إدارة شؤون المؤسسة وهذا نوع يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أعظم ربح ممكن وهي فلسفة النظام الرأسمالي الحر وهم يعملون في إطار منظم

ضرر. و يمكن تقسيم هذه الشركات إلى ثلاثة أقسام وهي:

ب- ١/ شركات الأشخاص: يمكن اعتبار هذه الشركات بأنها إعادة إنتاج لعدد من المؤسسات الفردية، حيث تسمح بتجميع رؤوس أموال أكبر، وبالتالي مجال أكبر للنشاط الاقتصادي، و تتكون شركات الأشخاص حسب القانون التجاري الى الأقسام التالية:

× شركات التضامن: وتعد من أهم شركات الأشخاص، يقدم فيها الشركاء حصصاً قد تتساوى قيمتها أو تختلف من شريك إلى آخر في القيمة أو طبيعة الحصة، حيث تأخذ شكلاً نقدياً أو عينياً (مبنى، أو آلة، أو أصل حقيقي آخر) أو حصة عمل، في حين أن إلزامهم بواجبات المؤسسة نحو المتعاملين معها تفوق ما يقدمونه من حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة وهذه أهم ميزة في هذه الشركة.

كما أن إدارتها وتسييرها قد يقوم بها شخص أو أشخاص من بين الشركاء أو أجنبي عنهم، بحيث تكون ممارسة التسيير باسم الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة أو قد يكون اسم أحد الشركاء مع الإشارة إلى وجود شركاء له (فلان وشركائه مثلاً)، أو قد يحمل اسماً تجارياً معيناً، و يمكن أن يكون نشاطها في القطاعات الاقتصادية المختلفة دون أن يكون مخالفاً للقانون أو الآداب أو النظام العام و غالباً ما تكون ذات أحجام صغيرة أو متوسطة، و يتقاضى الشركاء أرباحهم بنسبة ما قدموه من حصص في رأسمالهم و بنفس النسب يتحملون الخسائر إن حدثت.

× شركات المحاصة: وهي نوع خاص من الشركات، ورغم توفر الشروط الأساسية للشركة فهي لا تتمتع بشخصية اعتبارية، ولا رأسمالية و لا عنوان، فهي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة مالية أو عمل بهدف اقتسام ما ينتجه المشروع من أرباح أو الخسائر، دون أن تشهر أو تكون معلومة لدى الغير وبهذا فإنها تنظم تنظيمًا خاصاً على أساس الذمة المالية للشركاء، فإذا كان أحدهم مدير فإنه يتعامل بإسمه كما لو كان يعمل لحسابه الخاص، حيث

يعتبر الآخرون على توظيف أموالهم في أعمال الشركة في حين يمكن أن تدار الشركة من طرف مجموعة الشركاء أو من طرف شخص خارجي عنهم، وفي كل الحالات يتعامل المدير (المدراء) كأنهم يعملون لحسابهم الخاص، ولا يذكرون أسماء الشركاء الآخرون.

× المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة: تعتبر هذه الشركة أقل قدماً بالنسبة للأنواع الأخرى وقد تختلف في تحديد مكان هذا النوع من الشركات، فمنهم من يضعه ضمن شركات الأشخاص و منهم من يضعه ضمن شركات المساهمة أو الأموال نظراً للشبه الذي يوجد بينه وبين النوعين الآخرين.

وحسب القوانين التجارية فإن هذه الشركة تؤسس بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص، فهذه الشركة تتميز بمحدودية مسؤولية الشريك بمقدار الحصص التي يقدمها و التي تكون متساوية وغير قابلة للتداول، كما أنها تتميز بأن رأسمالها محدود وعدد الشركاء فيها بالتالي محدود ولا تتم عملية الإكتتاب بشكلها العام، أما الإدارة فيها فتكون من طرف شريك أو أكثر أو من طرف شخص خارجي عنهم يقوم بأعمال الإدارة و يرأس جمعية الشركاء التي تتناقش حسابات وميزانية الشركة و تصادق عليها، و تتخذ القرارات التي تراها لازمة ويكون التصويت تبعاً لعدد الحصص التي يشارك بها (عدد الحصص يقابل عدد الأصوات).

نلاحظ أن أهمية هذه الشركة تكمن في احتوائها على مزايا شركات الأشخاص من ناحية قلة عدد الشركاء، وعدم جواز تبادل الحصص بدون قيود، و على مزايا شركة المساهمة من ناحية تحديد المسؤولية على قيمة الحصص المكتتبه و كذلك عدم انحلالها وفقاً للاعتبارات الشخصية، وهذا ما جعلها تنتشر بكثرة في الميدان الاقتصادي بالمقارنة مع الأنواع الأخرى غير أنها غالباً ما تتخذ حجماً متوسطاً نظراً لمحدودية الشركاء فيها، و بالتالي قد تواجه هذه الناحية تحولها إلى شركات مساهمة من أجل زيادة رأسمالها و نظراً لأن هذه العملية قد سمح بها القانون التجاري.

ب- ٢/ شركة الأموال (المساهمة): شركة الأموال

أو شركة المساهمة هي شركة تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصاً في رأسمالها على شكل أسهم، وتكون قيمة هذه الأخيرة متساوية و قابلة للتداول و يشتريها المساهم عند التأسيس أو بواسطة الإكتتاب العام، و المساهم أو الشريك لا يتحمل الخسائر إلا بمقدار قيمة الأسهم، في حين أن الشركاء يتقاضون مقابل أسهمهم على شكل أرباح موزعة (إن تحققت)، إذن ففوائد الأسهم تتغير حسب تغير نتائج هذه المؤسسة ولا أعباء ثابتة لها.

وتداول الأسهم يتم في الأسواق المالية الثانوية في البورصات حيث تتغير أسعارها السوقية طبقاً لتغيرات نشاط المؤسسة و نتائجها و بالتالي شهرتها، كما أن قيمة هذه الأسهم تتغير بارتفاع قيم أصول الشركة عند إعادة تقديرها، و تضمن هذه الأسهم للشريك المساهمة في إدارة المؤسسة و ذلك بحضور الجمعيات العامة للمساهمين و التصويت على القرارات، إلا أن المساهمين لكثرتهم فعادة ذوي الأسهم القليلة لا يحضرون الاجتماعات، وقد يحدد ضمن القانون التأسيسي للشركة عدد الأسهم الأدنى الذي يستطيع صاحبها التصويت، و يقوم بإدارة المؤسسة مجلس الإدارة و الذي تختاره جمعية المساهمين و يكون على رأسهم المدير الذي يعين سواء من ضمن المساهمين أو خارجاً عنهم.

إن أهمية هذه الشركة تكمن في سهولة تكوين رأسمالها و في إمكانية تجنيد رؤوس أموال معتبرة، بعد الاتفاق بين المؤسستين والذين يوفرون جزءاً معيناً من رأس المال ثم يطرح الباقي للاكتتاب العام، بحيث صغر قيمة الأسهم تجعل الموفرين الصغار بمختلف درجاتهم يشترون هذه الأسهم، كما أن هذه الشركات عند طرحها للسندات والتي تشكل قروضاً لها فهي تعمل على تجميع الأموال واستعمالها خاصة وأن السندات تتميز بنسبة فائدة ثابتة بغض النظر عن نتيجة الشركة، و بهذه المميزات فقد شغلت هذه الشركات مجالاً واسعاً في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية خاصة، حيث تزيد نسبتها غالباً عن ٧٠٪ من مجموع المؤسسات الصناعية أساساً و المؤسسات التجارية بالجملة بينما ينخفض عددها في القطاع الزراعي نظراً لطبيعته.

- شركات التوصية: و هي شركة تتكون من طرفين، شركاء متضامنين و هم مسئولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون، بالإضافة إلى حصصهم تتحدد مسؤوليتهم بمقدارها و هناك نوعان من شركة التوصية :

الأولى هي شركة التوصية العادية، حيث الشركاء الموصين لا يمكن لهم تداول حصصهم، في حين أن الثانية هي شركة توصية بالأسهم تتخذ فيها حصص الموصين طبيعة الأسهم و هي قابلة للتداول.

و في هذه الشركة لا يمكن للشريك الموصي أن يقوم بإدارة الشركة، كما أنه لا يظهر اسمه في اسم الشركة، وبمقارنة الموصي مع المدين لهذه الشركة فهم يشابهان، إلا أن الأول ليس له ضمان لما يقدمه في رأس المال لأنه يهدف إلى المشاركة، أي قسمة الأرباح و الخسائر في حالة حدوثها في حين يستطيع أن يتحصل الموصي على امتيازات عن الشركاء المتضامنين مثل ضمان الأرباح بنسبة ثابتة و تقدمها المؤسسة حتى و أن لم تحقق أرباحاً حقيقية فهي تتحملها في السنوات المقبلة.

٢ / المؤسسات العمومية: تنقسم هذه المؤسسات إلى نوعين وهما مؤسسات عمومية والتي بدورها تأخذ شكلاً وطنياً، أو تابعة للجماعات المحلية، أما النوع الثاني فهي مؤسسات نصف عمومية أو مختلطة.

أ / المؤسسات العمومية: لقد رأينا أن هذا النوع من المؤسسات قد انتشر في الدول الرأسمالية (أوروبا خاصة) لعدة أسباب، و هي تعبر عن مؤسسات رأسمالها تابع للقطاع العام أي للدولة، و يكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية و يجب التميز بين النموذجين من هذه المؤسسات.

× مؤسسات تابعة للوزارات: وتدعى بالمؤسسات الوطنية وتأخذ أحجاماً معتبرة، و هي تخضع للمركز مباشرة أي لإحدى الوزارات وهي صاحبة إنشائها و التي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعيينها و تقدم إليها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها.

× مؤسسات تابعة للجماعات المحلية: و تكون هذه المؤسسات في المحلية أو الولاية أو تجمع بين

المحليات والولايات أو منهما معاً، و تكون عادة ذات أحجام متوسطة أو صغيرة و يشرف عليها منشؤها عن طريق إدارتها، و تكون عادة في مجال النقل و البناء أو الخدمات العامة.

ب / المؤسسات نصف العمومية (المختلطة): لقد ظهرت هذه الشركات أول مرة في ألمانيا في القرن التاسع عشر وانتشرت فيما بعد لتعم أوروبا و بعض الدول الأخرى، و من الأسباب الأساسية لهذه المؤسسات هي محاولة مراقبة بعض القطاعات الاقتصادية و التحكم فيها من طرف الدولة حيث تتكون هذه المؤسسات من طرفين الأولى و هي الدولة و المتمثلة في الوزارات أو المؤسسات العمومية، و الثاني يتمثل في القطاع الخاص و يتم إنشاء هذه المؤسسات بطريقتين:

الإنشاء من العدم: أي الاتفاق بين الطرفين للقيام بمشروع اقتصادي معين يتم تحديد أهدافه، حجمه، شروطه و مدة حياته... الخ، و يتم المساهمة في رأسماله من الطرفين، و غالباً لا تقل المساهمة عن ٥١ ٪ من رأس المال، لأن القرارات تؤخذ على أساس عدد الأصوات و التي تقدر بدورها بعدد الأسهم في رأس المال لكي تبقى المؤسسة مختلطة، و تسيير طبقاً للأهداف العامة و للصالح العام إلا أن قاعدة المساهمة في الرأسمال من طرف الدولة أكثر من النصف و هي ليست نهائية، نظراً لأن الدولة بوزنها الاقتصادي و القانوني، تستطيع التحكم في تسيير هذه المؤسسة دون بلوغ حصتها في رأس المال، إذ بإمكانها إصدار قوانين أو مراسيم بموجبها تخضع لها المؤسسة المختلطة، و هو ما نجده في عدة دول في إطار إصلاحات إعادة الهيكلة الاقتصادية وهذا يعني أن دخل العديد من لأجانب في شركات مختلطة مع الدولة أكثر من هذه النسبة و هو ما يتسع بالخصوصية الجزئية للمؤسسات العمومية.

أما الطريقة الثانية لوجود هذه الشركات، هي التأميم: وبموجب هذه العملية تستطيع الدولة حيازة جزء من رأسمال مؤسسة خاصة و يتم غالباً تعويضه للجانب الخاص، و تخضع هذه الطريقة لنفس القاعدة بنسبة امتلاك رأس المال و لنفس الأسباب، وهناك عدة أشكال من المؤسسات المختلطة و العمومية المسيرة

بعقد مع القطاع الخاص أو بالتأجير... الخ، و هي موجودة في العديد من الدول المتطورة و هي تسعى حالياً لتوسيعها.

ثانياً: تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم (يعتبر حجم المؤسسة من العناصر التي ترتب على أساسها المؤسسات التصنيف إلا أن هذا الحجم قد يقاس بعدة مؤشرات أو عوامل منها ما هو ذو معنى مهم ومنها ما هو أقل أهمية، باختلاف القطاعات في هذه المقاييس وهذه المؤشرات في المقارنة بين أكبر عدد من الشركات، إلا أن العناصر المتوفرة في كل المؤسسات هي عوامل الإنتاج المختلفة فيمكن اتخاذها كمؤشرات لقياس حجم المؤسسة.

١ - حجم الأرض أو المحل المادي: إن هذا العنصر الذي يعتبر سهل القياس والمقارنة يمكن استعماله و خاصة في المؤسسات الزراعية التي يرتبط نشاطها بشكل كبير بالمساحة التي بحوزتها، غير أن هذه المقارنة تصبح قليلة عند الأخذ بعين الاعتبار نوعية الأرض أو المكان من جهة، وطرق و أدوات الإنتاج من جهة أخرى، و من الأحسن أن يستعمل هذا العنصر في المؤسسات من نفس القطاع و من نفس درجة التطور التقني.

٢ - رأس المال: يأخذ بذاته الأشكال التالية: أ / رأس المال القانوني: وهو رأس مال المؤسسة عند التأسيس والملاحظ أن مقارنة هذا الأساس تتصادم مع زمن تأسيس المؤسسات نظراً لأن هذا الزمن له تأثير على قيمة الأموال المرصودة للمؤسسة، كما أن تأثير التضخم أو تغير قيمة النقود تكون حسب الفترة الزمنية، بالإضافة إلى أن المؤسسة قد ترفع من رأسمالها بواسطة الاحتياطات ولها دور في اتساع المؤسسة، و حيازتها على عوامل إنتاج أخرى لذا فمن المستحسن أخذ رأسمال أكثر اتساعاً و يشمل أكثر العناصر.

ب / رأس المال المالي: (الدائم) وهو يتكون من مجموعة رأس المال الذي تأسست به المؤسسة بالإضافة إلى كل الاحتياطات و الديون الطويلة الأجل، حيث تؤثر هذه العناصر في تكوين أصول المؤسسة التي تقابلها عادة، كما أن رأس المال المالي يؤثر تأثيراً مباشراً على الوضعية المالية للمؤسسة، وعلى إمكانية الاقتراض وتوسعها.

رأس المال التقني

ج/ رأس المال التقني: وهو يعتبر رأس المال الثابت بالمعنى الاقتصادي أي عند ماركس، وهذا النوع من رأس المال يبدو أحسن مقياس لحجم المؤسسة الاقتصادية إلا إذا كانت من نفس الفرع من النشاط، فلا يصح أن نقارن مثلاً بين مؤسسة تجارية بواسطة هذا المقياس مع مؤسسة صناعية.

لأن طبيعة الأولى تستلزم رأسمال ثابت كبير، إذ أن عملية البيع تتميز بحركة المواد واستعمال أدوات أقل قيمة، عكس المؤسسة الإنتاجية التي تشتمل على وسائل إنتاج عالية بالإضافة إلى المحزونات التي يجب توفيرها باستمرار لعملية الإنتاج.

(٢) - العمل: وهو عنصر رغم بساطته السطحية فهو يتميز بصعوبة القياس الحقيقي حيث نستطيع أن نقيسه بالقيمة النقدية، غير أنه لا يعطي معنى حقيقي لأن العمل يختلف طبقاً لنوعيته، و التي تتأثر بمستوى التكوين والأقدمية إذاً غالباً نجد أن هذه العناصر لا تقيم بشكل دقيق، و حتى لو قُيِّمت لا تعطي القيمة الحقيقية للعمل المتفق من أصحابها.

(٤) - المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الكبيرة: لقد أخذ تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى متوسطة وصغيرة من جهة، و مؤسسات كبيرة من جهة أخرى اسماً في الاستعمال في مختلف المجتمعات، وهو تصنيف مفيد في عدة مجالات.

أ/ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة P.M.E: لقد عرفت هذه المؤسسات بعدد العمال المستخدمين فيها، و قد أعطى لها أكثر من تحديد فتجد مثلاً أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجمع ضمن التي تستعمل أقل من ٥٠٠ عامل و فيها تتوزع إلى:

مؤسسات MICRO و التي تستعمل بين ١ إلى ٩ عمال.

- مؤسسات صغيرة و التي تستعمل من ١ إلى ١٩٩ عامل.

- مؤسسات متوسطة و التي تستعمل من ٢٠٠ إلى عدد من العمال في المؤسسة مثل: مؤسسات البترول، المركبات الكبيرة في صناعة الأسلحة

و خارج هذا العدد نحو الأعلى سوف تكون المؤسسة و الطائرات، و كذا الطاقة النووية و الصناعة الكبيرة، أي التي تستعمل ٥٠٠ عامل أو أكثر، و هناك من يقسم المؤسسات إلى مايلي:

- مؤسسات صغيرة أقل من ١٠ عامل.
- مؤسسات متوسطة بين ١٠ إلى ١٠٠ عامل.
- مؤسسات كبيرة أكثر من ١٠٠ عامل.

وهذا النوع من المؤسسات موجود في مختلف الدول، و في مختلف الفروع والتخصصات الاقتصادية، زراعية، صناعية أو خدمات و منطقياً في ما عدا الأنشطة التي تستوجب أكبر عدد من العمال في المؤسسة مثل: مؤسسات البترول، المركبات الكبيرة في صناعة الأسلحة و الطائرات، و كذا الطاقة النووية و الصناعة الفضائية التي تستدعي توفر مجهودات إدارية و أموال و تكنولوجيا مكلفة، وكلها تكون عادة شركات كبرى تابعة للقطاع الخاص أو العام أو بينهما.

ومن مميزات المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

أنها تتكون في شكل مؤسسات عائليه بسيطة الهيكل التنظيمي، و تستعمل طرق تسيير غير معقدة، و ينشط كثير منها في مجال المقاوله من الباطن Sous-traitance.

ب/ المؤسسات الكبيرة: وهي ذات استعمال أيادي عاملة أكثر من ٥٠٠ شخص، وهي ذات دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي المتطور من خلال ما تقدمه سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى السوق الدولية في شكل فروع لها كالشركات المتعددة الجنسيات.

لَا تُسِرُّ كَرَامَةَ اللَّهِ



الذِّكْرُ بالكسر: الحِفْظُ لِلشَّيْءِ يَذْكُرُهُ كَالتَّذْكَارِ، والذِّكْرُ ذِكْرَانِ: ذِكْرٌ بِالْقَلْبِ وَذِكْرٌ بِاللِّسَانِ. وأوردَ ابنُ غَزِيّ المَسِيلِيّ في تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا} الذِّكْرُ: نَقِيضُهُ النِّسْيَانُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَا أَنْسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ} والنِّسْيَانُ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ فَكَذَا الذِّكْرُ لِأَنَّ الضَّدَّيْنِ يَجِبُ اتِّحَادُ مَحَلَّهِمَا. وقيل: هو ضِدُّهُ الصَّمْتُ وَالصَّمْتُ مَحَلُّهُ اللَّسَانُ.

وأكمل الذكر ما تواطأ عليه القلب واللسان، ثم ما كان بالقلب وحده، ثم ما كان باللسان وحده، وفي كلٍّ أجرٌ إن شاء الله تعالى. من أحب العبادات إلى الله عز وجل، ومن أسهل العبادات في الدنيا، لا تحتاج إلى وقت ولا إلى مجهود، تؤدي في الأوقات المستقطعة (أثناء العمل، في المطبخ، أثناء القيادة عند الوقوف على الإشارة مثلاً، عند الخلود إلى الفراش، أثناء التواجد مع نفر من الناس) ومع ذلك عليها أعظم الثواب.

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا (٤١) وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا (٤٢)} سورة الأحزاب. {الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (١٩١)} سورة آل عمران.

{لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا (٩)} سورة الفتح. {وَاذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا (٢٥)} سورة الإنسان.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٤٥)} سورة الأنفال. {قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (٢٦) وَاحْلُلْ عُقْلَةً مِّنْ لِّسَانِي (٢٧) يَفْقَهُوا قَوْلِي (٢٨) وَاجْعَلْ لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي (٢٩) هَازُونَ أَخِي (٣٠) اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي (٣١) وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي (٣٢) كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا (٣٣) وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا (٣٤) إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا (٣٥)} سورة طه.

{وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا (٣٥)} سورة الأحزاب. {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا (٢١)} سورة الأحزاب.

ذِكْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَاؤُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ (٩)} سورة المنافقون.

وجعل الله ختام العبادات الذكر منها:

عبادة الحج: قال تعالى: {فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ (٢٠٠)} سورة البقرة.
صلاة الجمعة: قال تعالى: {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (١٠)} سورة الجمعة.

وعموم الصلاة: قال تعالى: {إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي (١٤)} سورة طه. فالأصل في الصلاة أنها ذكر ودعاء.

يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ:

(أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ شِبْرًا اقْتَرَبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا اقْتَرَبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً).

قال ابن عباس: (الشیطان جاثم على قلب ابن آدم، فإذا سها وغفل وسوس، فإذا ذكر الله تعالى خنس).

وفي الترمذي عن عبد الله بن بسر أن رجلاً قال: يا رسول الله، إن أبواب الخير كثيرة، ولا أستطيع القيام بكلها، فأخبرني بشيء أتشبث به، ولا تُكثِر عليّ فأنسى. قال: (لا يزال لسانك رطباً بذكر الله تعالى).

وفي الترمذي أيضاً عن أبي سعيد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سُئِلَ: أي العباد أفضل وأرفع درجة عند الله يوم القيامة؟ قال: (الذَّاكِرُونَ الله كثيراً) قيل: يا رسول الله، ومن الغاзи في سبيل الله؟ قال: (لو ضَرَبَ بسيفه في الكفار والمشركين حتى يَنكسرَ ويختَضِبَ دماً كان الذَّاكِرُ لله تعالى أفضل منه درجة).

عن معاذ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ألا أخبركم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم، وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إنفاق الذهب والفضة، ومن أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم، قالوا: بلى يا رسول الله قال: ذكر الله).





بنك فيصل الإسلامي السوداني

FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)

We are the pioneers



Pioneers of Islamic Banking Since 1978



بنك فيصل الإسلامي السوداني

FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)

نحن الرواد

نحن نطلقك بك عالياً

هاتف: 779736 - 778727 - 773736 - 183 773717 00249

إسوفت: FISBSDKH

بريد إلكتروني: fibsudan@fibsudan.com

الموقع: www.fibsudan.com

السودان-الخرطوم

مركز الفحاء التجاري-شارع علي عبد اللطيف

ص ب: ١٠١٤٣ - الخرطوم

فاكس: ٧٧١٧١٤ - ٧٨٠١٩٣ - ١٨٣ ٠٠٢٤٩

